۲۱۷
۲۱۰۶۰۱

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شمارهٔ ثبت کتاب
۲۱۰۶۰۱

کتاب فوائد الضیائیه
مؤلف عبدالرحمن جامی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۲۱۷

۲۱۷
۲۱۰۶۰۱

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب فوائد الضیائیه
مؤلف عبدالرحمن جامی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۲۱۷
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۶۰۱

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی اهدائی
۲۱۷

جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۲۱۰۶۰۱

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب الفوائد الضیائیه
مؤلف عبدالرحمان جامی
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۲۱۷) از کتب اهدائی : کریم زاده

٨١٢

دهم

علاوه از لاندم

الله اکبر

از علاوه

اضافه طلب

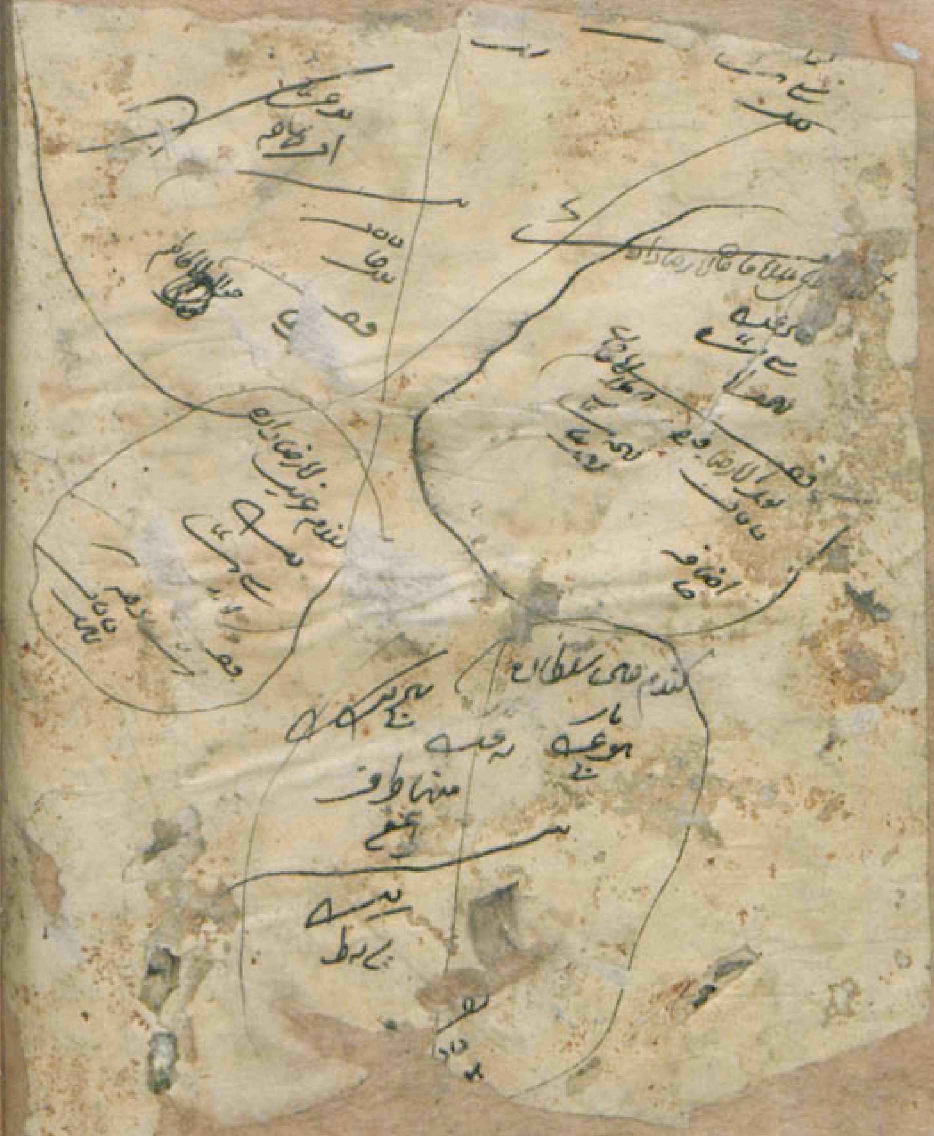

روايت است از حضرت رسول صلى الله عليه وآله [illegible]

كه حضرت امير المؤمنين [illegible] ماه [illegible]

[illegible] در فرح [illegible]

الله لا اله الا هو الحي القيوم الله

[illegible] كه تعلق و فهمنا [illegible]

[illegible] الخضب [illegible] الكف الخضيب و ج

هذا [illegible] اسقطني عن [illegible]

وانت [illegible] لكل ارادت على [illegible]

وقف [illegible]

وقف [illegible] الشعراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه
فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب نوره الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك
التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن
موجبات التلف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما
توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته
هذه بحمد الله سبحانه فان جعله جزءاً منها هضماً لنفسه بتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك
عدم الابتداء به مطلقاً حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله
جزءاً من كتابه ومن يتعرف كله والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
لم يعرفا فكيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام مشتقات من الكلم بتسكين
اللام وهو الجرح لتأثير معانيها في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن
تأثيرهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح

اللسان

بسم الله الرحمن الرحيم

اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل
جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام في الطيب
فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافات بينها لجواز اتصاف الجنس بالوحدة ويمكن حملها
على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة
الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا فاللفظ حقيقة كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في
ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما
عبر عنها باستعارة اللفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجرى عليه احكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لا حكما لانه قد يتلفظ به
الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ
به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي
الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة
الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق

بل لا بد وقسم اعرابي

مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف
بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد
لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ملحوظا في الوضع
فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والفاظ الدالة بالطبع
اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء
المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ المفردة بازاء بعض الاخر فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا
او معنى فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب من الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر
والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع

له خاص

له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفردة وهو
اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه
انه يوهم ان اللفظ الموضوع للمعنى المتصف بالافراد [illegible] قبل الوضع
وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد
الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا فله سلبه
او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد
ح من بيان النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة
فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد
واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى
فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على
الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير
كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل
جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب
واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن
العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب واما ما اورده
صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد

بالوضع فتل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل
الجملة قائمة والرجل وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه
فاخرجه بقيد الافراد ولم يخرجه بتركه لكان النسب كما عرفت واعلم ان ٥
الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يفهم منه شيء
آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان
ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دين المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الد
لالة لابد من ذكر الوضع كما وقع في الفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت
موضوعة لمعنى والوضع تستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على
معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل ٥
عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهو
مية او من صفتها ان لا تدل على معنى كائن في نفسها بل على معنى تحتاج في الد
لالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجي
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل
على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني

الابتداء

الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة
الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو طرف
اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
كما ستعرف والقسم الاول وهو ما تدل على معنى في نفسها اما من صفتها ٥
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة
الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها
يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا لها ومن صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في ٥
الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل ٥
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما تدل على
معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة
حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم به اي
بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام
كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة
الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه لعدم
الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل لعدم الاقتران
فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس
المراد بالحد هيهنا الا المعرف الجامع المانع وللمصنف حيث اشار الى حدودها
فى ضمن دليل الحصر ثم نبّه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء
على تفاوت مراتب الطبايع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى
اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل
واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد
من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المركبات المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات غير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما

اسناد

اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكون
كلمتين حقيقة او حكما دخل فى تعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم
ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب
ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه
فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر فى
ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال
الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح فى ان
الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر
الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه
مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصدق الجملة على الجمل
الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ينبغى
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص
ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن
اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل
مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين
الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل

بالرفع

وفعل وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف وفعل
وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من
مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى ضمن اسمين او اسم وفعل واما الا
قسام الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل
وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود
ونحو يا زيد بتقدير ادعوا زيد فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تر
كيب الفعل والاسم الذى هو المنوى فى ادعوا وههنا فالاسم ما دل اي
كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اي نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير
بناء على لفظ الموصول قال المص فى الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل
على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر
اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا
اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اي
باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره
كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته يصلح ان يحكم عليه
وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا

اذا لاحظه

اذ الاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى
حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة
اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى
كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله الة لتعريف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن بان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد فى كل واحد منهما ان يكون
ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا
بذكر متعلقاتها ليكون الة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان
الحرف تدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها

عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية فرجع ضمير
كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة طالدلالة عليه من غير الالة
عليه الى امر ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع
الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق
ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى معنى تنبيها
على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في معنى الاخير وهو رجاع
الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
الكلمة ولهذا جزم المص هنالك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه
لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا باسماء اللازمة الاضافة مثل ذو
وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لا يمكن تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكرها لكن جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى المتعلقات مخصوصة
لانها الغرض من وضعها فلزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاصل فهم اصل المعنى
فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا الحرف فهي داخلة في حد الاسم
لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعنى

الحدث وكان

اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الكلمة
على انه صفة بعد صفة لمعنى الصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
الا ان يكون بحسب الوضع الاول لئلا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقول عن المصادر
سواء كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه يستعمل مصدرا الا انه نادر وهو في اوائل الكلمات التي كانت في الاصل
اصلها مخصوصا من الظرف او الجار والمجرور نحو امامك ودونك وعليك وبه ولا شيء
منها الا دال على احد الازمنة بحسب الوضع الاول خرج الافعال الحقيقية لكن ...
وكذا الاقتران ... بحسب الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه ... عن ...
... بالاستقبال ... من الازمنة الثلاثة فلا ... في ضمنها
لا يقدح في الدلالة ... الا ... في ارادة ... من
الارادة ... بان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ... فقال
ومن خواصه ... الكثرة ... التبعيض ... ذكره ...
وخاصته ... لا يوجد ... الجمع ... خاصة ...
للاسماء ... دخول اللام اي لام التعريف ...
المعرف ... في ... اسم ...
له ... الكلام ... المختار ... سيبويه من ان ... حرف التعريف
وحدها ... الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها ... اللام للفرق بينها ... الاستفهام
واما اختصاص حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين ... المفهوم ...

موضوع

والحروف لا تدل على المعنى المستقل وفي الفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهو لا يحسن شامل افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة هنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لان حرف الجر في المجرور لفظا وفي المحرورية تقديرا فيختص بالاسم لاقتضاء معنى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليقتضي المعنى الفعل وكذا الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص الاصل اعني الفعل ويزيد عليه بان يجر والفعل و ومنها دخول التنوين باقسامه الاربعة التي عرف ويجيء في اخر الكتاب تعريفه وبيان اقسامه ووجه يظهر وجه اختصاصها على التمكن وجه عدم اختصاص تنوين الترنم و ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول لا يجوز ان يدخل لان المنازع من الدخول الكلام في الاول والحرف بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذلك الاضافة والمراد بكونه الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل بالوضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه و الاضافة اي كونه الشيء مضافا تقدير حرف الجر لا مذكور لفظا ووجه اختصاصها اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما قيدنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد تقع مضافا اليه كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقيل هذا بتاويل المصدر اي نفع الصادقين فالاضافة تقدير حرف الجر لفظا مختص بالاسم وانما قيدنا بقولنا تقدير حرف الجر لفظا لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي

لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقايم وهولاء في قولك زيد قايم وقام هولاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة موثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هولاء في مثل قام هولاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر في كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من

انّ المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لانّ الغرض من تدوين علم النحو
ان يُعرف به احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم
يعرف احكامها بالسماع منهم فانّ العارف باحكامها كذلك مستغنٍ عن النحو
ولا فائدة له معتدًا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان يعرف انّه مما يختلف آخره فى يجعل آخره مختلفًا فيطابق كلامهم فمعرفته
مقدّمة على معرفة انّه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة عليها
بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف
آخره ليعرف انّه مما يختلف آخره فيلزم تقدّم الشيء على نفسه فينبغى ان
يعرف اولا بغير ما عرّفه به الجمهور ويجعل ما عرّفوه به من جملة احكامه
كما فعل المص وحكمه اي ومن جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه
من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب
ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما كما اذا كان اعرابه
بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى
العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل الآخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه فى العمل
لئلا ينتقض بمثل قولنا انّ زيدا مضروب وانّى ضربت زيدا وانّى ضارب
زيدا فانّ العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية
مع انّ آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا بالنصب على التمييز
اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا

مفعول مطلق است صفة مفعول مطلق است

لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت
بفتى فانّ اصله فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا
والاختلاف اللفظي والتقديري اعمّ من ان يكون حقيقة او حكما كما مرّ فلا
ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانّه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد
حقيقة بل حكما فانّ فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار
علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فانّ قلت لا يتحقق الاختلاف
لا في آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركّب بعض الاسماء المعربة
الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء ولم يترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا الحكم آخر من
احكام المعرب والاختلاف فى حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الآخر لانا
فيه فانّ للمعرب احكاما كثيرة لم نذكرها فليكن هذا الحكم ايضا من هذا
القبيل غاية الامر انّ هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما
اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث
هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بها الموصولة
الحركة او الحرف لا يرتبط العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا
بالسببية المفهومة من قولهم فانّ المتبادر من السبب القريب والعامل
والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي

لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس
من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم بهذا القدر تم حد
الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع
الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة وكانه اراد هذا
المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد والكلام
ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى
الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف
آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني
يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدا
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا اولت
المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متنا وبها غير مجتمعة
لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف
في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني
ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما
جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الكلمة الاسم تدل على
المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو فاخر ذ

من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته
اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه
يزيل فساد التباس بعض تلك المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم
ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة بخلاف
فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة
فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة
كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضاف
اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه
علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي
يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل الفاعلية في زيد فعمل الرفع

علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيدا
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الا
ضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي
لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة
فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة ثانيه اذا كان الاعراب
بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما
بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا
اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل
ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة
ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز
به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا فان النصب
فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت
مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا

فالجرفيه

11

فالجرفيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت
باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر ~~القبيحة~~ الذي
يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه
الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي ولامه
هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مفروق بالواوين اذ اصله ذوو
وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى
اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات
نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى
والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة
اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي
ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط
بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل
اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر

السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا
يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء
الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع
في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف المحذوفة عند الاعراب المثنى ه
ومما يلحق به نحو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اى حال كونه
كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى
هو الاصل روعي جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى
هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط للالتقاء الساكنين
نحو جاءني كلا الرجلين رأيت كلا الرجلين مررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذى هو الفرع روعي جانب معناه الذى هو الفرع فاعرب ه
بالحروف التى هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان

وثنتان

وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ه
ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها ه
نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو
الجمع بالواو والنون او الياء فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده
مذكرا ويصح بالواو والنون ومما الحق به وهو الوجوه ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها
اى نظايرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشر ولا ثلثون جمع
ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين
على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه
الالفاظ تدل على معاني معينة ولا تعين في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع
فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما
فرعان له لان الاعراب بالحرف فرع للاعراب بالحركة فلما جعل اعرابهما بالحروف
وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها
بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان
جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربا.

وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا ما قبل الياء في المجموع لثقل الكسرة وقلة
المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما
فضلة في الكلام ولما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين انتهى الى تقسيمه اليهما بما
سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ
كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة
في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو
غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان
تدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب
مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها
او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهوره

الاول

الاعراب في اللفظ وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي
الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو
مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب
بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر
نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما
ساكن فانقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي
هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان
الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحرف
تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي
القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر
مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته بعرف المنصرف على القياس الاعراب
التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم

معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اشار اليه ذكره من
علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى
مقام ثاني العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اى العلل التسع مجموع ما في هذين
البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد
من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدل في عطف ثاني العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون
زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على
انه حال عن النون اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل ه
الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه
زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو
جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف
الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر
العلل التسع بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول ه
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة
اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها

خلافا

خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال
للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد
زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف
والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث اشتماله على العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية واذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل
من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما
اشتقاقه من المصدر فمنع فيه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي
هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع للمعدول عنه والوصف
فرع للموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فرع العربية في كلام العرب اذ الاصل
في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد ه
والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن

كان فرعاً لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضرورياً او غير ضروري
صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفاً حقيقة
فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما وباد
خال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن
الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيراً ما يقع
في منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما
الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها   صبت على الايام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف
يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس
بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا
امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير
نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بالفتح
لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات
الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولن

لم

لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلاً واغلالاً حيث صرف سلاسلاً لتناسب
المنصرف الذي يليه اعني اغلالاً وقوله سلاسلاً واغلالاً مثال المجموع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما تقوم مقامهما
اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين لتكررها من العلل التسع علتان مكر
رتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم
واكالب جمع اكلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام ونعم الى
او حكماً كالجمع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقاً بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة
والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعاً فانهما
لا تفارقان عن الكلمة اصلاً فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما
للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكرراً بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم
لعارض كالعلمية مثلاً لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول
اي كون الاسم معدولاً وخروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجاً عن صيغته
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم
عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة

كضارب

الحقيقي الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية
ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه
اي اسم بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست
لان لام الفعل محذوفة فيهما
باقية فيهما وان خروجه اي اسم عن صيغته الاصلية فيلزم دخوله في صيغة اخرى
اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل
وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها خارجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس
وانيب من الجموع الشاذة ليستا خارجتين عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان
يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض
الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هاهنا تمييز العدل عن سائر العلل
لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث
ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه
فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف

للعدل

للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل
للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية
بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير
منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير
منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم
ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد
وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما وراءها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا له واخرج اخرى واخرى مؤنث
اخر واخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد

منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى ٥
عن الآخَرِ وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اى عن آخَرَ مِن وانما لم يذهب
احدٌ الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها ٥
نحو حينئذٍ وقبلُ وبايِّهم تيمِ عديٍّ وليس فى أُخَر شئ من ذلك فتعيّن ان يكون
معدولاً عن احد الاخرين وجُمَعُ جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتَعُ وبُتَعُ وبُصَعُ ٥
وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فُعْلٍ كحمراء على حُمْرٍ وان كانت اسما ٥
ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جُمْعٌ
او جَماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل التحقيقى والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد
اسما فى اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى
ما ذكر فالابنية الجموع الشاذة كانيُبٍ واقوُسٍ فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس
فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولاً على انياب واقواس فلا
شذوذ فى هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ
حتى ان يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الجموع الشاذة والمعدولة
او التقدير اى خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه
منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما
سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل لامكان تقديره وتعيّنه غير ولما

حيث قال ولكن لابد فى اعتبار العدل من امرين

توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع ٥
الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب
قَطامِ المعدولة عن قاطمة واراد بيانها كل ما هو على فعال علماً للاعيان ٥
المؤنثة من غير ذوات الراء فى لغة بنى تميم فانهم اعتبروا العدل فى هذا الباب
حملاً له على ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيّان
وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف
ايضا حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية ٥
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال فى بنى تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن
فيه والمراد من بنى تميم الكثير فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء ٥
كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التى هى الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع فى مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية ٥

كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي
لعرضيته فلذلك قال المص شرط اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان
لانه في معرض الزوال
يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره
بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
ومعنى الغلبة اختصاص ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان
اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الادهمة
اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل
الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف
في هذه الاسماء الصفة الاصلية فلا اشكال في منع صرفه لوزن الفعل والوصف في الاصل
والحال وضعف منع في اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من القوة التي هي الخبث

وكذا

وكذا لا منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع
الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا اشتراط له شرط اي شرط التانيث اللفظي
الحاصل بالتاء في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث
لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية موضع
ثان وكل حرف وضعف الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي
كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في
التانيث اللفظي بالتاء وشرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تانيثه اي شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلاثة
اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها
الثلاثة مثل سقر والعجمة مثل ماه وجور وانما اشترط وجوب التاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بتثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة التي
من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتصاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر
وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيلة عن العرب فهذا يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط

تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة ويجوز عدم الصرف
نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر علما للبدنتين لطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة احرف واما سقر فللعلمية
والتانيث المعنوى مع تحتم شرط تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمية فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى
مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء
التانيث قايم مقامها فقدم فهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى
به رجل فمنصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان تقوم شئ مقامه
والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار
معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث الاصلى بالعلمية
للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر بالتاء المقدرة كما تقتضيه
تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء التانيث لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل
امتنع صرفه للعلمية والتانيث اى الحكم المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف
وهو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ٥
ان يكون علمية اى يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الباء مصدرية

اوغيره

المنسوبة الى العلم بان يكون حاصلا فى ضمنه على ان يكون الباء النسبة وانما
جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا
فى المبنيات ومنع الصرف

الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور ان يكون
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا
والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التنكير
اظهر من فرعية العلمية والعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة
الى العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة
كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء
لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت
شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يقع
سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او
زيادة على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح
منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فان انصراف نوح انما هو لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون

الوسط فيما سبق فلم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سبب
آخر لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب
آخر اعتبارها بسببيتها بالاستقلال **وشتر** وهو اسم حصن بديار بكر
ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان
غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصراف
مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة
محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا
كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان
الجمع وهو سبب قائم مقام سببين **شرطه** اي شرط قيامه مقام
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد
حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى و
سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى
المعتبر للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة
كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
بذلك وانما اشترطت ليكون على الصيغة مصونة عن قبول التغيير فلذلك **بغير هاء**
عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما

حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها
لو كانت مع ها لكانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جعينة فتور ولا حاجة الى
اخراج مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما
الجمع مداين وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فتعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط
تاثيرها **ومصابيح** مثال لما بعد الفه حرفان **كمساجد** مثال لما بعد الفه
ثلثة احرف اوسطها ساكن **واما فرازنة** وامثالها مما هي على صيغة منتهى
الجموع مع الهاء **فمنصرف** لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء
وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقريره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان
حضاجر حال كونه علما للضبع **غير منصرف** لا للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية **لانه منقول عن الجمع** فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
سمي به الضبع مبالغة بعظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر
في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلت

علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه
علم لجنس القطع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية **وسراويل**
جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على
قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في
الاصل فما جوابك تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في
صرفه ومنعه منه فهو **اذا لم يصرف وهو** في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت **فقد قيل** في التفصي عنه انه اسم **اعجمي** ليس بجمع لا
في الحال ولا في الاصل **حمل** في منع الصرف **على موازنه** اي على ما يوازنه
من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على
سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن **وقيل** اسم **عربي**
لم يجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه **جمع سروالة**
فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
لا يمنع الصرف فقد حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه يجمع كل قطعة من

السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل **وإذا صرف** اي سراويل لعدم
تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف **فلا اشكال** بالنقض به
على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه **ونحو جوار** اي كل جمع منقوص
على فواعل يائيا كان او واويا كالجوادي والدواعي **رفعا وجرا** اي في حالتي
الرفع والجر **كقاض** اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه و
ادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض
ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت
جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى
ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر
الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم
الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة
للثقل والتنوين لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق
على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف
كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا
لم يجر الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانهما اسقطا
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين

وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات
الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت
جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء
مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل
جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا
في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية فلا يرد
النجم وبصري عليه **شرط العلمية** لما بين من الزوال فيحصل له قوة التأثير
في منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه الذي ما يضاده اعني منع الصرف **ولا**
اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي
لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة و
اذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من
احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من
المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة
عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من
قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها لكونها اصلا

٢٣

فلذلك احتاج الى اخراجها **مثل بعلبك** فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو
اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما **الالف والنون** المعدودان من اسباب
منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين
ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة
خلاف في ان سببهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه
ولعا مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما **ان كانا في**
اسم يعني بهو ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان
لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل
كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم
المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة **فشرط** اي
شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف **العلمية** تحقيقا
للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث
او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرط
انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي
التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل شرط وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى
مشابهتهما لالفي التانيث على حالها **ومن ثمة** اي من اجل الخلاف في الشرط

في الوسط اختلف في هند في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له
مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
تعالى لا على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين
لان مونثه سكرى وكذا ندمان اذا كان من الندم بمعنى النديم واما
اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة
ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا
القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما
ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر لماء
وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم
لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء
العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص
بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص
في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي

او زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة
حرف او حرف زايد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل
او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه
التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء
قياسا او بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ابع اذا سمي
به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسيا ولا اسود فان مجي التاء
في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله
يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل
اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجي يعملة للناقة القوية
على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية
موثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر احترز
بذلك عما يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد
من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى
بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون
موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف
وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع موثرة الا ما اي
السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء

لفظا او معنى و العجمة و التركيب و الالف و النون المزيدتين فان كل واحد
من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية **الا العدل و وزن الفعل** استثناء
مما بقي من الاستثناء الاول اي لانهما مع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل فان العلمية مجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما بل
في ثلث واحمر **وهما** اي العدل و وزن الفعل **متضادان** لان الاسماء
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان
الفعل المعتبرة في منع الصرف **فلا يكون** اي لا يوجد شيء من الامر
الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط **الا احدهما**
فقط لا مجموعهما **فاذا نكر** غير المنصرف الذي [illegible] بالعلمية
بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط
فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي
هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف
سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب **او على سبب واحد** فيما هي
ليست شرطا فيه من العدل و وزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما
متضادان ان اصمت بكسرتين علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود
العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه الضم بضمتين فلما جاء
بكسرتين علم انه معدول عنه والمجلوب والجواب ان هذا امر غير
محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق
فيه العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وانه قد عرفت

فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل و
ههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول
سيبويه بقوله **وخالف سيبويه الاخفش** الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند
المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك **في انصراف نحو
احمر علما** والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي
فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل و
كذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **اذا نكر اعتبارا للصفة
الاصلية** اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل
والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعني منع الصرف قلت الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع

زوال الوصفية عنها ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شايبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية
التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمد بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فقد
ذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير و
الزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل
او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد
التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من
الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه
من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما **باب حاتم** اي كل علم
كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية ويحكم
بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية **لما يلزم** في باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف **من اعتبار المتضادين** يعني الوصفية والعلمية فان العلمية
للخصوص والوصف للعموم **في حكم واحد** وهو منع صرف لفظ واحد
ما لو اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم
لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقديرا احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر
في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتباره

معا غير مستحسن **[illegible]** اي باب غير المنصرف **[illegible]** اي يدخل
لام التعريف عليه **[illegible]** اي اضافته الى غيره **[illegible]** اي يصير مجرورا
اي بصورة الكسر لفظا وتقديرا وانما اكتفى بقوله يجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ثم
وللنحاة خلاف في ان الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة
الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام
والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه
غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم
يؤثر الا في سقوط التنوين لا امتناعه من الصرف ومنهم من ذهب
الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير
منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر
التاسع كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما و
ان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول

تم غير المنصرف — **المرفوعات**

المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يحتمل ويجيء هذا

الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل و
سجلات اي صحايف وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه
لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على
الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم
موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان
مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف تحقق الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث
مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما يجيء تفصيله اي من المرفوعات
او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من
عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم الا بالمشتق هو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما
ذكر ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل
والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به

عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره
اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه
المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب
تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت
المراد وجوب تقدم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف
نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا
على طريق قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا
القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
ولا احتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا
في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا كصاحب المفصل
فلا احتياج الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في
قام زيد مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهو مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه
اذا لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم
عليه اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل
على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما
هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير

ويهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك
وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا
فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش
وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن
حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع
العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء
و انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول
المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع
اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازائه شيء انه قرينة عليه فلا يرد
ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية
ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل
ضميرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها في
صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معناها
ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في هذه
الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس

واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما
في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المط فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمروا
انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
والمفهوم من قولنا ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب
الحصر المط فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يشترط بعضهم الا من قبيل
حصر الحصر ... واما قلنا ... بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتأخير لانه لو تقدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمروا
زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما
يلي الا فلا ينقلب الحصر المط فلا يجب تقديم الفاعل لكن لا يصح
معناه كذلك لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد
فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هنا في
الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة
في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفايدة هذا
القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي الا نحو انما ضرب
عمروا زيد او اتصل مفعوله به اي بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل

الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل
عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول بالفاعل فلئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل
بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على
تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا
لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم بالقيام فيجوز ان يقول
زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل
دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف
جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
المفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع بالقرينة
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه
من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء وتمام
البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
الاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة

ما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من سأل بغير وسيلة من
اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي
السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع الفاعل لقرينة دالة
على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر
الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين فاحد
فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغني عنه ولا يجوز ان
يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل
لا بد من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده
مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما
يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر
الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
لكونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري
في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف
[illegible] واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان

التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع
هو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذا لو تقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون
فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان
يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا
تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثاني وهو كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا
يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع
لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند
البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يجيء
اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته
له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
ينقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعل نحو ضربني
واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية نحو ضربت

والكرمن

واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر
آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا و
ليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما اورد مثالا القسم الثالث لانه اذا
اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم
الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيد او غير
ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول
اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولاحترازه عن الاضمار
قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين
وهو ابدا لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل
الاول اذا اقتضى الفاعل بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف نحو وفق الظاهر

الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افراداً او تثنية وجمعاً وتذكيراً
وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الا[شياء]
دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا استغني عنه خلافا للكسائي
فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف
في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل
الاول الفعل الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند
اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم ح
محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في
صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت
زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن
التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني
عنه وان اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان
اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل

الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل
ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور
فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط
وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن
الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له واضمر مفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر
مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف
ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما
استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال

حيث قال وقد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس
الذي هو افصح الشعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى
لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين
وقال وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من
باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل
من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من
المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت
شرطا كان او جزاء ومعطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا
فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز
والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفيني قليل من المالي ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت
واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل
لم يذكر فاعله وانما لم ينفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول
مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول

ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا
ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اي الماضي المجهول ويُفعَل اي الى المضارع
المجهول فيندرج فيهما نحو افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها
الافعال المجهول المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعول باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول
اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه
مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث
من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه
مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول
معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني في
والثالث من بابي علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما
المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء و
بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في
الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي
المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
فهم الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك

لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
تقول ضُرب زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل يومَ الجمعة ظرف زمان
امامَ الامير ظرف مكان ضرباً شديداً مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فان لم يكن اي لم يوجد في
الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد
درهما وجاز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند
عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدأ
وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من عداد المرفوع
المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما
هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم
لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم
الذي فيه عامل لفظي كاسمي انّ وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز

به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وان والف
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من
غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول
الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل
خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي
بخلاف ما اذا جعل فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير
المنفصل [illegible] عند نحو قوله اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن
نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عايد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول
من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر ليس الا جاز الامران كون
الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها
مبتدأ والصفة خبر مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها اقائمان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر

وثالثها أقائم زيد ويجوز فيه الأمران كما عرفت **والخبر هو المجرد** أي
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لأن الكلام في مرفوعات الاسم
يصدق على يضرب زيداً أنه المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة
لأنه ليس باسم **المسند به** أي ما يوقع به الإسناد واحترز به عن
الأول من المبتدأ لأنه مسند إليه لا مسند به **المغاير للصفة المذكورة**
في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك أن
المراد المسند به إلى المبتدأ أو تجعل الباء بمعنى إلى والضمير المجرور
إلى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون
قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر
هو الابتداء أي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى غيره
بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال آخرون كل
واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكون مجرداً
عن العوامل اللفظي **وأصل المبتدأ** أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه
لم يمنع مانع **التقديم** على الخبر لفظاً لأن المبتدأ ذات والخبر
من أحوالها والذات متقدمة على أحوالها **ومن ثم** أي من أجل
الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً **جاز قولهم في داره زيد** مع كون
عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة لأصالة التقديم **وامتنع
صاحبها في الدار** لعود الضمير إلى الدار وهو في حيز الخبر الذي
أصله التأخر فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير

أي ما أسند إليه شيء فيعني ... عامل في المبتدأ والخبر ... عند البصريين أما عند

٣٤

ولو كان المبتدأ نكرة وإن كان نكرة فالأصل فيه أن يكون معرفة لأن المعرف
معيناً والمطلوب المبهم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة ولكنه
لا يقع نكرة على الإطلاق بل إذا **تخصصت** تلك النكرة **بوجه ما** التخصيص فعل
فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى **ولعبد مؤمن خير من مشرك** فإن العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص فجعل مبتدأ وخيرٌ خبره ومثل قولك
أرجل في الدار أم امرأة فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في الدار فيسأل المخاطب
عن تعيينه فكأنه قال أي من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها
فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل
قولك **وما أحد خير منك** فإن النكرة فيها وقعت في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فإنه لا فرد من جميع الأفراد بل هو أمر واحد وكذلك كل
نكرة في الإثبات تضمنت العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم **شر أهر
ذا ناب** تخصصه بالتخصيص الفاعلي قبل ذكره قيل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه مسنداً
إليه فإنك إذا قلت قام علم منه أن ما يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت
رجل صار في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم أن الهر للكلب بالنباح
قد يكون ضراً كما إذا كان مجيء ضيف مثلاً وقد يكون شراً كما إذا كان مجيء عدو
ونباح غير معتاد ... ثم يكون شر الأجر أهل الأول يصح القصر بالغير
فمعناه شر لا خير أهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فقط أو وصف حتى يصح
القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب ومثل تضرب لرجل قوي أراد
العجز في حادثة **ومثل قولك في الدار رجل** لتخصصه بتقديم الخبر إلا إذا قيل

إنما التخصيص من وجوه

مشبه به ومشبه في موضع ما المنكر ذا ناب شر وما تخصص به الفاعل

في الدار علم ان ما يذكر للابتداء مرجحا فيصح استغراق في الدار وحصل
نوع التخصيص بالصفة ومثل ذلك سلام عليك تخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله
سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلام
اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
ملا رجح الاخبار عن النكرة على الفاعل لاجل ما ذكر ومن التخصيصات التي
يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الى ان قال وعلى هذا يجوز ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا
القول اقرب الى الصواب. ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
لكونه قسما من الاسم فلم يكن للمبتدا اخلط فيه اراد ان يشير الى ان
خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي لارتباطها
بغيرها فلابد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك
العائد اما الضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل
زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة
ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو الله
احد وقد يحذف العائد اذا كان
معلوما كما في قولهم البر الكر بستين درهما

قوله نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه
بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع
ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على
انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي ماول بجملة لتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل
وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى
ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتداء التقديم
وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ماله صدر الكلام اي على معنى له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه
حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ماله صدر الكلام و
هو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره
الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتداء و
الخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة
على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب
تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له
اي المبتداء احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب

فيه تقديم المبتداء بجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
اي تقديم المبتداء على الخبر في ... نحو اما في الصورة الاولى فلما ذكر
واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل ...
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن
الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير بقي على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في
هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان في
الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو
ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وعلى التقديرين
ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره
صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه
اي للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتداء بتقديمه كما ...
فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام
اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر ...
نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتداء راجع

ذلك المبتدء المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على
التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق
الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق
الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها الماول بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة خطابا او في الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتداء في جميع
هذه الصور لما ذكرنا وقد تعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك
على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما
بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد
اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة
التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون
بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص له لا في الخبر ولا في المبتداء
ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا
اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار
عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به
... عليه وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط في سببية الخبر سببية
الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرده

تضمّن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخول فيه بل يجب عدمه
وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط امّا الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي
جُعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماوّلة بجملة فعلية بهنا بالاتفاق في امّا
الشرط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ماوّلا بالفعل ليتأكد مشابهته للشرط لانّ الشرط
لا يكون الّا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة
الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني
للاسم بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور بقوله تعالى انّ الموت الذي تفرّون
منه فانه ملاقيكم و مثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما
مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل
يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعلّ من الحروف المشبهة بالفعل
اذا دخلا على المبتداء الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله
عليه لانّ صحة دخوله عليه انّما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط و
الجزاء وليت ولعلّ يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية
الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انّما هو
بين النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص

ليت

ليت ولعل بحكم قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة لا مطلقا فوجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
[illegible] قيل هو سيبويه إنّ المكسورة بهما اي
بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا يمنع
لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية فجوّزه قوله تعالى إنّ
الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان قيل قد الحق بعضهم انّ
المفتوحة ولكنّ بليت ولعلّ فما وجه تخصيص إنّ المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذي الحق إنّ بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره و
لم يعتد بقول من سواه فلم يذكر مع انّ كلا القولين لا يساعده عدها
القرآن وكلام الفصحاء فما يدلّ على عدم منع إنّ المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر ما سبق وما يدلّ على عدم منع انّ المفتوحة ولكنّ
عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انّما غنمتم من شيء فانّ لله
خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا
اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم
انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر
المبتداء لم يبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتداء المحذوف جوازا

مثل المبتدإ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرائي صورته عند الهلال
الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف
الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيينه
عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا
على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف و
قد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء
مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع
فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا
السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف غير ساد مسده
اي ففي وقت خروجي السبع واقف و قد يحذف الخبر لقيام قرينة و
اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر
غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها
المبتداء الذي بعد لولا مثل لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود
لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع
الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قيام مقامه هذا اذا
كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال
الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صريحا

او مأولا به منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد
مفعولا به و مثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما
واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلق
الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف
القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه
تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا كان
الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم
نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيد ايلابس قائما فـ
يجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة فتقول الذي ضربت قائما زيد اي
ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء والعامل في الحال فقام الحال
مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون من بريئين
من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل
بجعل قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير ساد
مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى
ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي
زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل

اذا المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا يشتمل خبره على معنى
المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع و ذلك مثل كل رجل وضيعته
اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل
على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا
يكون مقسما به وخبره القسم و ذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك
وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد و
لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها في
الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع
بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي
كما يجيء اعملت رفعا ونصبا مثل هو اي خبر ان واخواتها المسند
الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتداء وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف
خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لاحداث
اثرها فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان
بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى الايجاب عنه
بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك

قوله

قوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج
الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في
ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف امره كامر خبر المبتداء
اي حكمه كحكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه
اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره
بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائط وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان
لا يصح ان يكون خبرا المبتداء يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز
ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك لان هذه الحروف فروع
الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس
امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في
جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا
كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي التي

صفة اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
الى شئ آخر هذا شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها
اي بعد دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما وقت في
ان فلا يرد نحو يضرب في نحو لا رجل يضرب ابوه لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر
وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا
ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره و قد
خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتون
اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا رجل ولا مال انتفى الرجل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يوهم خبرا
في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في
النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند
هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما و لا
وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم ما زيد قائما و
لا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا

الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا يعملونهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا
وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهة لا
ليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه
ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قول من صد عن
نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس
لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت
اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض
بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد سبق شرحه في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والياء والالف نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء
او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة
المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه
او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه

والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه** صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في مثل كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو مما وقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا

وقد يكون المفعول المطلق **للتاكيد** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من

41

الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه **والعدد** ان دل على عدده **مثل جلست جلوسا** للتاكيد **وجلسة** بكسر الجيم للنوع **وجلسة** بفتحها للعدد **فالاول** اي الذي للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يدلان على التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به الانواع او العدد **بخلاف اخويه** اللذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه** اي بغير لفظ فعله اما من غير مادته **مثل قعدت جلوسا** او من غير بابه نحو انبته الله نباتا **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول المطلق **لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم** اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل مصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه **ووجوبا** اي حذفا واجبا **سماعا** اي حذفا سماعيا منسوبا الى السماع لا قاعدة له يعرف بها **نحو سقيا** اي سقاك الله سقيا **ورعيا** اي رعاك الله رعيا **وخيبة** اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب **وجدعا** اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد **وحمدا** اي حمدت حمدا **وشكرا** اي شكرت شكرا **وعجبا** اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فقيل عليه فقد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له **وقد يحذف** الفعل الناصب للمفعول

المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلي يحذف بعده الفعل
لزوما في مواضع متعدده منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع
اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد
سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او
بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم انما قال
على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت الا سيرا لا يكون منه
وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو
دكت الارض دكا دكا وانما فالجمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا
سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي انما اورد مثالين
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو
المبتداء والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا
من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي
موضع اي مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه
وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد

الغرض والمراد بتفصيل الاثر بيان انواع او سبب كه احتمال داشته باشد

42

اي شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء وفصل الله سبحانه هذا الغرض
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما
تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز
به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صفات النوع صوتا مثل صوت
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي جملة هو قوله له صوت
وهو مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك
الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لتلك الجملة
غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهو له علي الف درهم لان ...

الاعتراف والجحد بل هو سواء ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا
لنفسه اي تقسم المفعول المطلق لانه [illegible] نفسه [illegible]
ولولا الاعتراف [illegible] ومنها ما وقع مضمونها اي الجملة [illegible] اي عن
المطلق [illegible] حقا اي حق حقا [illegible] اذا انت [illegible]
مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله [illegible] لانها تحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تأكيدا لغيره لانه من حيث هو مصدر [illegible] عليه لفظ المصدر [illegible]
حيث هو محتمل الجملة [illegible] المؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار [illegible]
مغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل
ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره [illegible] وعلى هذا [illegible] ان يكون المراد
[illegible] تقسيمه [illegible] التقابل ومنها ما وقع
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير ولا بد
[illegible] الفاعل [illegible] الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او
المفعول [illegible] مثل قوله [illegible] نعم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ولا ابرح عن مكاني [illegible]
مقامه [illegible]
واضيف المصدر [illegible]

محذوف

في المفعول المطلق

محذوف الزايد على هذا القياس وسعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد [illegible]
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لبّ فانه يتعدى باللام المفعول به
[illegible] اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق
في المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت
بزيد ان المرور واقع عليه [illegible] فخرج من المفاعيل الثلاثة الباقية
فانه لا يقال لاحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل ما اعتبر اسناده الى ما هو فاعل
حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضُرِب زيد على صيغة المجهول فانه
لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل أُعطِيَ زيد درهما فانه يصدق على
درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان
ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل [illegible] ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد
انه لولا [illegible] لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع
عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في
العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل [illegible]
واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن يكرم [illegible]
هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان [illegible]
[illegible] وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية

الحمد لله اهل الحمد اعني اهل المجد مررت بزيد الفاسق اعني الفاسق
والذم نحو زيد الفاسق اي ازم الفاسق والترحم نحو مررت بزيد المسكين
اعني المسكين

وجوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا بحذف الفعل لقرينة المقال
التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة بحذف الفعل لقرينة
الحال **ووجوبا في اربعة مواضع** تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف
في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب **الاول** من تلك المواضع الاربعة **سماعي** مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى **نحو امرأ ونفسه** اي اترك امرأ ونفسه **وانتهوا خيرا لكم** اي انتهوا
عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد **واهلا وسهلا** اي
اتيت اهلا او مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا **والموضع الثاني** من تلك المواضع الاربعة **المنادى**
وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه مثل يا زيد او حكما يا سماء ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها
حرف النداء او قصد اقبالها فهي في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لان المتفجع عليه اذا دخل عليه حرف النداء لمجرد
التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد اقباله فخرج بهذا
القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر
فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك

تناديه

تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا ادخاله في المنادى
بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد **لفظا او تقديرا** تفصيل للطلب اي طلبا
لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الآلة مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول
به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل
الناصب حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي
في بعض كلامه من هذا الباب اي من انتصاب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي
الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل وجزؤها الآخر الفاعل مقدر
وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه **ويبنى** اي المنادى
وقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما **على ما**

و

الا يا اسجدوا

ان يا واخواتها اسماء الافعال وعلى هذين المذهبين لا يكون الآخر بكون ... الايه

يرفع به اي الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة
النداء او الفعل يسند الى الجار والمجرور لنفي بهو لا ضمير فيه وارجاع الضمير
الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر
اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او
الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل هذان
مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا رجلان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام
يدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا للقوم
فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع
كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها بخلاف المستغاث له فانه
واقع موقع الظاهر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو

يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث حاصل بعطفه
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو
يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه
كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعف مشابهته
للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل
المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان
كلا من هاتين اللامين لام استغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد
اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث
بالمتعجب منه ليحضر فينقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب
بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس
الماء والدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك
ان القول بخلاف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء
ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها
اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها فلا لام فيه لان اللام تقتضي
الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق
الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد

المعرف والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما عني من حق حاله
وما سواهم المفرد المعرفة اما الا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم
الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا
يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكنه لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا
توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا
يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا
اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه
العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه
الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له عليحدة وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان
توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
المنادى المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني على
الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون حقيقة

يكون مفرده حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما اشتركا في عدم
الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليخرج منه المضاف بالاضافة اللفظية
والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد
الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي
في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في
بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما
يحتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المص ذلك ولذلك خص التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما كما يجيء
ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب
فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان تابع المبني
ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون
واجمعين في التاكيد يا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها
اكثر واشهر يا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه
في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف

حرف النداء له من الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت
مقطوع

لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة لو باشره
عليه على تقدير مباشرة حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا
وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب
مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه حرف النداء بواسطة اللام لا يكون
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المنادى المبني تابع لمحله ومحله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان
جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو
اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى
مستقلا والمضاف عطف على المفرد اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع
به المضاف بالاضافة الحقيقية ينصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فتنصب اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم
كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في
عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان
اللام يمتنع دخولها عليه مضافا الا بعد اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل
وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي يباشره
حرف

النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون
حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضافا
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد
رجلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد ويا
عمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد ورجلا صالحا والعلم
المبني على الضم واما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم
فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم
الموصوف بابن بحذاء عن الكاف في الثناء او يلحق بها اعني ابنة بلا
تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه
مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم اخر وكل ما يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء
المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
الصفات والكثرة مناسب للتخفيف فيفتح بالفتحة التي هي حركة الابن
لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا
يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى
المعرف بلام التعريف تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة
ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا

في التوابع والتزموا بعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفته وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو مقصود بالندا فالتزموا رفعه ليكون حركة الاعرابية الا موافقه للحركة البنائيه التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنا لك انما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفرده نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة صحيحة اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف والثاني لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوض اللام عنها ولزمت الكلمة فلا ينفك في سعة الكلام لا ولما لم يجتمع الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام عوضا عن محذوف وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فيه قوله من اجل يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة لكنها شاذ

لازمة فيه لكن ليست

شاذ وفي نسخة

عليه بالشذوذ ونحو في الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرّا ايّاكما ان تكسباني شرا لانتفاء كليهما حكموا بانه شذوذ

ولك في مثل يا تيم تيم عدي اى في تركيب تكرر فيه المنادى المعرف المفرد موضوع ولفظ الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف على حذف المذكور ويكون الثاني تأكيدا لفظيا فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى مثل المحذوف ويقدر المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي واجاز المنع مكان النصب على ان يكون في الاصل عدي فتح ابدا والنصب الثاني كالاصل عدي فتح تيماقا نصب النافي كما في يا زيد بن عمرو ويتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر وقاله جرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا بالنبي تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوأة اى مكروه فبلي بعيشها جانب اياكم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاطها اكتفاء بالكسرة اذا كان قبل الياء كسرة احترازا عن نحو يا قاضي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذا الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد منه الفراغ من النداء بسرعة للتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى

لان

شذوذ ذلك اي وجاز لك في مثل يا تيم

عليه

الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى يا المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب الاضافة الى يا المتكلم واشتهر لتدل الشهرة على اليا المفتوحة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو و يا عدويا وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلام بالفتح بحذف الالف اكتفاء بالفتحة عن الالف و يكون المنادى المضاف الى يا المتكلم بالها فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حال الوقف تقول يا غلاميه يا غلامه و يا غلاميه و يا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى محاوراتهم يا ابت يا امت على الوجوه الاربعة كما يرينا اضيف الى يا المتكلم مع وجوه اخر زادت عليها لكثرة استعمال ندائهما فى الكلام كما اشار اليه بقوله و يا ابت و يا امت اى قالوا يا ابت و يا امت ايضا بابدال اليا تاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة اليا او بكسر لمناسبة اليا و قد جاء الضم ايضا نحو يا ابت و يا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته و قالوا يا ابتا و يا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون اليا فلا يقالوا يا ابتى و يا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز و قالوا يا ابن ام و يا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ و يا ابن خال ولا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت ام و بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي و يا ابن عمي بفتح اليا و سكونها و يا ابن ام و يا ابن عم بحذف اليا اكتفاء

ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال

هذا مبحث الترخيم

بالكسرة و يا ابن اما و يا ابن عما بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة التاء فى المضاف الى يا المتكلم يا ابن ام و يا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف و ترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة داعية شعرية اليه فان دعت اليه ضرورة فهو بطريق الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى و يعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا في الموضعين الاسم و شرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلاثة منها عدمية ان لا يكون مضافا ولا مشبها بالمضاف اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى بل هو الجزء الاول وبالنظر الى اللفظ واستعمل الترخيم فيهما بالكناية و ان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء بل يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر الندبة لانه غير داخل فى المنادى عند بعض ووقع فى بعض النسخ فكان من قبيله

ومرجانة فإن الياء والنون فيهما زيدتا ولا تم تعدّت تاء التأنيث
ثم يحذف منهما الا الآخر كسعلاة اذا جعلتها فعلاة من الوساعة

مع الحروف ... شرائطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان لا يكون فيه زيادة الا
في آخره لمد الصوت اظهارًا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتفجع للتخفيف و ان
يكون جملة ... لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين
وجوديين وهو ان لا يكون المنادى اما علما او ... لاثر العلمية ... الحقيقي
بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فما ابقي منه دليل على ما القي ... زاد
على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما ان
يكون متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لانه بوضع التاء ...
فيكفيهم ادنى مقتضي للسقوط فيكتفى له اوقع موقع يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلي ولم يبال ... بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ...
بلا ... التاء ... كان ... اذا التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم
منادى لم يوجد فيه الشروط المذكورة الا شاذا نحو يا صاح في يا صاحب ...
فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط
الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف فيه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان
في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا ... نحو ...
... الا ... كما هو مذهب سيبويه لان ... الاخير ... لا يكون
جعلتها ... عمار ... ومروان او في آخره اي آخر المنادى حرف صحيح ... الذي
... الغالب ... الاصالة ... نحو سعلاة ...
... مثل ...
... قبله مدة اي ...

ساكن قبله الصحيح

قبله اي قبل حرف الصحيح مدة اي
الف او واو او ياء ساكنة
حركة ما قبلها حركة من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن
لقلتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
اي والحال انها في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على
اقل ابنية المعرب وانما لم يؤخذ هذا القيد في قوله يا عثمان في حكم الواحدة
لان نحو قلون وثبون يوهم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين
ليس من الترخيم حذفا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول
فلكونهما في حكم الواحدة فكأن زيدتا معا واما في الثاني فلانه لو حذف الاخير
مع مدة واصالة حذف المدة الزائدة لئلا يؤدي المثل السائر صلت على
الاسد ... على التعدد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا
يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وخمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل
منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من
الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة
وعدم موجب الحذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو
اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه الحرف الذي حذف
آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو
متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل اسما

قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل
براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه
حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة
براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو
طرفا بعد ضمة فلا جرم تقلبت ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو
ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو
موقع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة
في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى
بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في
ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان
امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع فقد
هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه المنادب و المتفجع عليه
وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما ...
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالكلمة ...
لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمرواه ويا حسرتاه ويا ...
واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخول ...
بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب

والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع
اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز
لك زيادة الالف في آخره اي المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان
خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره قلبته
الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اردت
ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ
الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في الوقف لبيانها و
لا يندب من القسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف
الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والمتفجع عليه
فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن
اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة
المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جي به لتمام المضاف فهو كجزئه
بخلاف الصفة فانه جي بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا

اي آخر

اذا

بها بعد تمام

جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس
لان الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان
من جهة اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من
جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدح فقال
واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرفه
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من
المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء
كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او
لغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصفت
بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا
الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايها ومن غيره ان يتصف بها
اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو
من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي يا ليل

حذف حرف النداء من القليل مع انه جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس
حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
مشتغل بخنقه ... مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم
جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف
النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان
يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد
والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تتكبر
انت وقد يحذف المنادى لقيام القرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه
حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على
الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب مفعول
فيها ما اي منصوب اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة
والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو
تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين
المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل
او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا نريد به ان يليه الفعل او شبهه
متصلا به بل ان يكون الفعل جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا
انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم

عنه

انت ضاربه

اسم

بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او
متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط
بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين
وشبهه بعينه او بما ناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب
ذلك الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج
زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان
معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج
كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع
تسليط بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط الفعل
باللزوم وقد اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير المثال المشتغل بالمتعلق
كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لها وزيدا ضربت اخاه
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة
المحبوس عليه ونصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي

بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسبه الفعل

يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل
فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت
الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت بزيد في
اهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم اعلم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار
او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور
الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ
لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة
خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي التصحيح فيهما
متساويتان لان وجود ما له صلاحية ... مصحح النصب فبقي ترجيح
النصب قرينة اخرى مرجحة للرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته
او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على
ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا
كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب

مضاف
مواخ

الرفع
التفسير قرينة

احترازًا عمّا اذا كانت مع الطلب نحو امّا زيدا فاضربه فانّ المختار هو النصب
فانّ الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرًا وهو لا يجوز الّا بتأويل و مثل امّا
مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة في كونه من اقوى
القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فانّ المختار فيه الرفع فانّ اذا المفاجأة
يلزم بعده الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا ينافي
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة
المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في كونهما فعليّتين نحو خرجت وزيدا
لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولمّا ولن من هذه
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدّم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا ضربته وانّ زيدا ضربته الّا تأديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانّما قال حرف الاستفهام لانّه يختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته
فانّه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانّه بمعنى قد والفعل
فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع
الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانّما
اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث

وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل
ومواقع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرا والّا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس
المفسّر اي التباس ما هو مفسّر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسّر
في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انّه خبر
عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مخالفة
للمعنى المقصود فالالتباس انّما هو بين خبرية ذات ما هو مفسّر على تقدير
النصب ووصفيّته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فانّ التركيب لا يحتمل
معا مثل قوله تعالى انّا كلّ شيء خلقناه بقدر بنصب كلّ على الاضمار على شريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وخلقناه خبر له كان موافقا للنصب في اداء المقصود
لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود
لانّ المقصود الحكم على كلّ شيء بانّه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كلّ شيء مخلوق
لنا بانّه بقدر فانّه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق
له تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران
اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كلّ واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد
قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والّا لا يصحّ العطف على
الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها
الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية
فيصحّ رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان بحصول

اي ان يكون الفعل مقدرا

الناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية خبرها جملة فعلية فيجمع رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان المتوبان فيعطف على الجملة الكبرى وهي
اسمية وفي النصب يكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت
السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قد
غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتداء فالصغرى
اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به
هنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من
اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه
بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها
لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف
الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به
اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر
انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور
فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا ما يناسبه
اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب به

اولى لانه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل
المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر
كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لفساد المعنى فعلوا
كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف
اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات
المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها
موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كاين في صحايف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتداء والجملة الفعلية صفة لشيء
والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا وتقديره كل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر كبيرة ولا صغيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم
المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه
النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت
هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن
بعضهم فالنحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما والفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد
لان الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولة فهو في معنى الشرط واسم الفاعل

الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبطة
بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيّزه
فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
الآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء
عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتنبيه وجزاء
اجلدوا للفعل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين
الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين اي لم يكونوا داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء
على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعيين الرفع
التحذير من تلك المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير مبتدا
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تبعيد
شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه
النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا
مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر
المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت
فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع

المحذر

المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف هذا مثالان للاول النوعي التحذير ومعناه بعد نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف
والمراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرا منهما لا تحذيرهما منها
والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير
اتق في اول النوعين صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا عن الاسد فينبغي ان
يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى
على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او اتق
ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع
الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعّد نفسك مما يؤذيك كالاسد
ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك
والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا
تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل
ذكرها فيما بعده وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف و
تقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف
لان حذف حرف الجر عن أن وأنّ قياس ولا تقول في المثال الاول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير أن وأنّ كما

مفعول فيه

حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان
شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه
هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه
فعل شامل اسما الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل
فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج به ما لا
يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا
فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم
الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول
فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل
هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكورا الا لزيادة توضيح وتصوير للمعرف
من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو
مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور
بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل

فهو

57

المص

المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير في
اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
اي تقبل تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك
اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا
اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست
وهي امام وخلف ويمين ويسار وفوق وتحت وما في معناها
فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما
ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل
عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى للابهام اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه
حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل
الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو
دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل

لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون
الدار وبعد تمام معناه يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
البلد الفلاني فاعلم انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
الى مكان خاص هو موقعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانك
اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت
في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح
يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى
التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح
لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله شاذ و
اي المفعول فيه **بعامل مضمر** بلا شريطة نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة **و** بعامل مضمر على **شريطة التفسير**
نحو يوم الجمعة سرت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به

قلت صح — امكنتها — التفسير صح — **نحو له**

المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر
المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه **فعل** اي حدث **مذكور** اي
ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا
في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي

لاجله

بالمذكور

لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا والمذكور معه فان
قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم
الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه **مثل ضربته تاديبا** مثال
لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب
ويترتب عليه **وقعدت عن الحرب جبنا** مثال لما فعل لسبب وجوده فعل
وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له
مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف **خلافا** ظاهرا **للزجاج**
في المفعول له عنده اي عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ فعله
فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في
القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته الا يرى الى
صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت
الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها **وشرط نصبه** اي شرط انتصاب المفعول
له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام لك
الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه ... وهذا كما قال في المفعول فيه ان
شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم **تقدير اللام**
لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات
الافعال فلا تقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له

مستقلا غير داخل — انما صح

كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجل

ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ والنية

قال [illegible] وانما يجوز حذفها ولم يكتف بادراج ضمير الفاعل الى تقدير اللام

فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل فعل المعلل اي المتحد فاعله

وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمحبتك

ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته

تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما الا

بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر

نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض

زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين

الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل

اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في

الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما شرط

هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل

بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها

الوجران يجل من قبيل مفعول ما لم يسم فاعله فيه القمر

بني للزوم طرفيه لا للقيام

المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له

في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بانه جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى [illegible] التصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل

الوجران قبيل وقد جيل بين العير والنزوان فان مفعول

ضمير الراجع الى مصدره اي جيل الحيلولة لا انه

يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته

على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير

المجرور للموصول مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء

لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو

لاجل مصاحبة معمول فعل لفظا كان او معنى سواء كان ذلك المعمول

فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم

وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين

او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته معمول

الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو جئت وزيدا

او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض

بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على
المشاركة في اصل الفعل دون مصاحبته اعلم ان مذهب جمهور
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف
التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد
يدل على الحدث فيعم الحدث الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا
مثل ضربت زيدا وعمروا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف
والنصب على المفعولية جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا تاكيد
المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا
من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل
على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو
وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا
سواء نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف فيهما لان
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف
على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الشان
وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى

وما بالك فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما
تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

الحال

لما فرغ من الفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظ فبذكر
الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل و
المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتداء
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو
فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج
عنه مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنا اي سواء كان الفاعل
او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما
او معنا اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار
معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او
المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام

مقام بل نتبع ابراهيم حنيفا

المضاف اليه معاقة فكأنه الفاعل او المفعول نحو بل نتّبع ملّة ابراهيم حنيفا و
ان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم حنيفا وان يأكل
اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكأن الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه
مقامه كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن
هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله و
الدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكأنه حال
عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي المعلوم
من باب التفعل او يبيّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل و
جعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل الحال من المفعول معه او المفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا
من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظة حقيقة فان
فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال
للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية ضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوية لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهوم
من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه

٦١

حتى يقدر في نظم الكلام أُشيرُ وأُنبّهُ ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة
وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا ب
اسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن
ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي
والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكأنه
اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض
وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف
غالبا اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في
غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية
غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يُفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الا في النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او متقدما عليه
الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا

القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة انفكه عن تخلف في بعض المواد انما في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتداء وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة **وارسلها العراك** ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش الاتن تقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال **وحده ونحوه** مثل فعلته جهدك **متاول** بالنكرة فلا يرد على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لا فعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة **فان كان صاحبها نكرة** اي صاحب الحال نكرة محضة لكن

لا تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن مشتركة بينها وبين معرفة **ووجب تقديمها** اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتداء وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب **ولا يتقدم** اي الحال في ما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا **على العامل المعنوي** فوقعت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا **بخلاف الظرف** اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظروف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف تقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير **و**كما لا يتقدم على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم **على ذي الحال المجرور** سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لا يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن ثيابها ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر

ففيه خلاف سيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل بعضهم الجواز استشهادا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدٍ للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة بهندا فالمجرور في الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب البسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبار مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه

من حيث انه منفصل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضمار في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه او قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان منفصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ادري باسا ان تقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة الصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمسة جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية منقلبة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر

ما كتبني بها مثل قوله عم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين و هذا الربط بالواو وحده
او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو و تقول
هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد و المؤكد لشدة الاتصال
بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل
على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح
والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبس
بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني
زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية و الفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو
والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني
زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو و الماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد و قد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة
قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا الماضي المثبت الواقع حالا ليدل لفظها
على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه يجوز
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقرب به اليه فيقاربه و هذا بخلاف مذهب

[illegible]

الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو
جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت و هذا بخلاف مذهب سيبويه و المبرد فانهما لا يجوزان
قد فيؤولونه باول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله ما حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال و المبرد يجعل جملة دعاء
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان العامل الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشد او حال بعد حال او متداخلة
او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه
اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي
التي لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا ينتقل عن الاب
في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر بمعنى
تحققته وصرت منه على يقين او اثبته كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح
احق التقديرات عندي ان يقدر يعني عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف
عاملها ان تكون مقررة لمضمون جملة احترز بها عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل
في قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز

بدعا اذا كانت فعلية فلانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال موكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد
آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان
عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو قوله الله شاهد قائما بالقسط

التمييز

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل
منه في حكم التنحية فهو ليس برافع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد مبين
المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فانه
المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فانه قوله جارية يرفع
ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشاء في الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يخرج به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي
جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل
الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يخرج به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابو حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره
الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي
لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع

الرطل مثلا لنصف مَن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو
اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه ككل وضعفين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي
او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة
او حال فيقال رطل بغدادي او مكي او يقال عندي رطل بغداديا او مكيا واذا
اريد رفع ابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو
طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ونعني به ما يقابل الجملة وشبهها و
مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين
غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في
ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار
انما يتحقق في ضمن العدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد
وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو
رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو
قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا

والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون [illegible]
ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون
والمزروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه
مطمح النظر والتنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا
والنون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا
لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع
والاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه
الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه به التميز الاتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصب
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت
مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم
معها لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا **فيفرد** اي
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا **ان كان** اي التميز **جنسا** وهو
اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته و
كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس **الا ان يقصد الانواع**
اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا بد لفظ الجنس مفردا
فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء ونقل

لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين النوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الفصلية او الشخصية **ويجمع** اي يورد في غيره التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث
يقصد الواحد **في غيره** اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثواب
ثم المفرد المقدار تارة **بتنوين او بنون التثنية** او المعنى ان وجد التميز مسبوقا بتنوين
المفرد او بنونه التي للتثنية فان تم الاسم بها اقتضى التميز **جازت الاضافة** اي اضافة
المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا لحصول
المقصود الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن **والا**
اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة **فلا**
يجوز الاضافة الا **قليلا** في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم
اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو
عشرو رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز
لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس
ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد **وعن غير مقدار** عطف
على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع
عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
[illegible] فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
[illegible] **والخفض** التميز باضافة غير المقدار اليه **اكثر** استعمالا لحصول

لحصول الغرض مع الاختصار ولقصور غير المقادير عن طلب التمييز لان الاصل في
المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كانه اراد انه يرفعه عن
ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنها قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلها
في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي مجرد النسبة لا غير في جملة اي
نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا او
كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز
فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتمييز فيه يصح
ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا
وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على قوله نفسا وابا بحسب المعنى فهو
اي كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد
من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه
والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة

مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به و ابا وابوة و
دارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا
اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لـ
تمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه
ازاله تنبيها على انه يصح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما و
الابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير عند العرب
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا و الفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان
التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يحتمل المنتصب عنه
والمراد بجعله اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له
اي المنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا
يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد
ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد انتساب
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن ابيه متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو
طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه و
لا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء
المنسوب الى زيد ثم طابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه

سواء كان فيه او محتملا له و لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدته
وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا
فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت
آباء واجدادا فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا
واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد
لا يصح ان يطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل و
الكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي
ان يوتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعيته
نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو جنس
الانواع من حيث امتيازها النوعية فانه لا بد ح من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان
علمين وطاب الزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان
التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما اول نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبق الواو بمعنى مع و
التطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقتها
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو العطف على خبر كانت صفة له

في حرف از حروف جاره

ومطابقة اياه و المراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاحتمال
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم من قائل يويد التمييز لان
من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية
اذ قد يمدح حال الفروسية بغير ما من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا
الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء
اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا
بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور
من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لا قصد اسناد الامتلاء الى بعض
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد ردا وقع الابهام فيه لا وجه تميزه
بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل
ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد
وهو التجارة فانها على في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة

طالب من نفسه صرفه عن حكم ان منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف
تاكيدا لمعنى النفي ونظيره التعبير عن منع دخول المؤمنين في الكفر بالاخراج في الاية
الكريمة الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور

وانها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك

المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرّف كل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي أخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي

نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث لم يقيد بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتحصل من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا [illegible] على عدة [illegible] ما الا اختصارا منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى ونحوهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله بعد او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال لا حاجة الى هذا القيد لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل

او جعله تعلقا معنويا اذ لم نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فلذا المنصوب او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والتأمل وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب فاعلهما ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم او الى

اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا ومحلهما النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان فيهما ما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمروا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين عن بعضهم او مجاوزين عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا قال في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون بشيرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة اذ ما بعدهما خبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا والجملة في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى

منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء ومثل عدا وخلا
وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب
على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة
لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا
يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا بزيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا والاعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما
يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويسمى
ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى
واقع في كلام غير الموجب واشتراط ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيدا بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم

فانه يصح ان ثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين يتحقق فيه المستثنى قطعا مثل قرأت اليوم اي اوقعت
القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل
ايام الاسبوع والشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط
في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا
بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني
الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك
قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جايزة مع القرينة
وغير جايزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحدة اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها مما يقل كما في المثال المذكور
وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخول زيد في الاول وعدم ظهورها
في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا
قيل لمن ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالقاعدة
قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى اما
المستثنى منه فيقتضي المنسوب لان الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب حتى اذا حذف
المستثنى منه بقي المستثنى في حيز الفضلات ثم اعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول

ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى صح اي ومن اجل ان
المفرغ لا يكون في الموجب ان لا يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال الا زيد عالما
اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل
الصفات على ما يمكن ان يكون ... عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صور الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد
الايجابية عند الاستثناء الى صور الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني
الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة
في ... المجتمعين على ذلك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ
المستثنى منه حمل على الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه حملا للكلام
على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على
موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به
اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به
ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما
وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى

شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بالا يزيد
عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في
الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا
جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز واما في
الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها
الا عمرا بالنصب لان فتحة شيئية بالحركة الاعرابية لانها حصلت
... كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد له من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل
فيه هذا العمل وكذا في قولك ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا بد له من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة
اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه
واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى
المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث
حين عملتا عندي
تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول
على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلا
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بلا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء

فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو محل
لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل
لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا
بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها
لبقاء الامر العامل هو اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية
ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد
انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او
ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه
وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب
بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبعيد المستثنى عما نسب الى
المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اي برأه الله عن ضربه
واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكن
على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك

كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في
الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع
اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد
يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا
لتوافق حكمها صفة حاليها اذا الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من
مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم
من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مثنى كما يدخل فيه
نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكر اي لا يعرف باللام حيث يراد به العهد
او لا لاستغراق لم يتناوله قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان
ان جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعا على تقدير ان يراد به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المنقطع
غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او
رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما
اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني
وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا
على غير صفة لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير
وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا تقييدا له
بالغالب لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد

لعدم تيقن دخوله فيها هندي
اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما

وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحداً او الا رجلا والا
حمارا ولما كان ذكرنا دراً يلتفت اليه في بيان هذه القاعدة **لو كان فيهما**
اي في السماء والارض **آلهة** جمع إله ولا دلالة فيها على عدد محصور
الا الله اي غير الله **لفسدتا** اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة
لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول
الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر
عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان
فيهما آلهة مستثنى عنهم الله وهذا لا يثبت وحدانية الله لجواز ان
يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت الا صفة
غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة
الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة **وتنعت** الا
الا على غير **في غيره** اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح
ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في
ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا فرقدان صفة
اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل الكلام ذلك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل **و ا**

لو

وسوى بالنصب على الظرف اي بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد **على المذهب الاصح** وهو مذهب سيبويه
فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا
نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك وفعل هذا
في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله لقد تقطع بينكم
بالنصب **خبر كان واخواتها** وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله **هو المسند
بعد دخولها** اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها
ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين
اجزاء الخبر على تقديره المتقدم لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض
التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال
يصدق على يضرب وقايم في هذين المثالين التعريف وليسا من افراد المعرف
ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في جمران و اخواتها
وامره اي امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتدأ**
في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر لكنه
يتقدم على اسمها حال كونه **معرفة** حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة

لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصح لانها فيهما بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة

واما

واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي التي لنفي صفة الجنس وحكمه انما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصل نكرة مضافا او شبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها والباقي من الضمير المرفوع في يليها نحو لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا ودفع بعض

النسخ لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله
ولا عشرين درهماً لك ~~فان كان مفردا فهو مبني~~ مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
وقولك على النحو المشهورة من تمة المثالين كليهما فان كان اي المسند
اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء
الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان
مفردا معرفة او منفصلا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على
ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل
في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن تقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف
تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقتها
النكرة في الاصل قبل البناء وانما لم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب
وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء الشرط الثلاثة او منفصلا
بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او
وهي ست صور نحو لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ ولا غلامُ زيدٍ في الدار ولا عمروٌ ولا في الدار

رجلٌ ولا امرأةٌ ولا في الدار غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ ولا في الدار زيدٌ ولا عمروٌ
ولا في الدار غلامُ زيدٍ ولا عمروٌ وجب في جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها و
اما في المنفصل فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير
اسم لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من
معنى نفي الآحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول
السائل أ في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا
ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب
دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه
معرفة لان ابا حسن كنية علي وعم ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن
لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله
بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه الصلوة والسلام بهذه الصفة كانه
قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على
سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه يجب
لفظا لا يجب التوجيه فانها تجب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما
اي لا حولَ ولا قوةَ الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا
ثم عطفا مفردا على مفرد او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله

ولا قوة الا بالله على مفرد فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر
الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثاني فلان لا
الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على
لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان
يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثاني
فلان لا زايدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء او عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل
منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لا نجواب
قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز
ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل
لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون
لا لنفي الجنس ووجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه
لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير
فقط فقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها فى الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قول الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى
التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد وعطف جملة

على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم تتغير العمل
اى عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير
عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى
لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول ألا رجل فى الدار مستفهما
واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا فى العرض
كحال قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي
وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان
ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه
واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه
الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام بمعنى التمني
ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فلانه قال الا تروني رجلا يعني
هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فلان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة
الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام
رجل ظريفا فى الدار الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني وما بعده
احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم فى الدار مفردا حال من ضمير مبنى
والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال
او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد القيد
يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال

وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله نعت المبني
اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد
انه اذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم جي بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا
ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا
يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو
جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما فمعرب
لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء
رفعا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان
لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على
المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد عرفت
امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة
وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة الا بالله كما سبق بان يحمل
اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل
مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل
في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي
فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابن وابنا في قول الشاعر

ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا و
ساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك
الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
من نحو غلامين جايز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب
به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله و
لا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما
في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس
بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف و
حذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة
اسم لا حين لا يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة
وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جاير تشبيها
له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي
بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين
له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على
الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان

فانّ الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتمّ مما يفهم من غيره ومن
اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف
بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في
الدار لعدم الاختصاص فانّ الاختصاص المفهوم من اضافة الاب
الى شي انما هو بابوّته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصحّ اضافته الى الدار فكيف يُشبَّه تركيب لا ابا فيها
بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما
على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمدخول
المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير الخبر وهذا المعنى يفسد
على تقدير الاضافة اما اولا فلانّ معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتمّ الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود و
لا غلاميه موجودان واما ثانيا فلانّ المراد نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خصّ سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لانّ المقصود بيان الخلاف لا تعيين
المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا
التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين
المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدّرة وحكم المصنف بفساده لا وجه

ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا
يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثل زيد موجود
وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة
الاسمية هو المسند بعد دخولهما اي ما ولا وهي اي خبرية خبر
ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لغة حجازية وخصّ الخبرية بالذكر لانّ
اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر
فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما
لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل
الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال تعالى ما هذا بشرا وما هنّ امّهاتهم
واذا زيدت إن مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصّت ما بالذكر
لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفي بالّا نحو ما زيد الا قائم او تقدّم الخبر على
الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما ان كان مع واحد من هذه الامور
الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلا
تفصل بينهما وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها بالشبه
بمعنى النفي فاذا انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب

مجرورات

مع ضعفهما في العمل **واذا عطف عليه** اي على خبرهما **بالرفع** بكسر الجيم اي بعاطف
يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو
قائما لكن قاعد **فالرفع** اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في
نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل** اي اسم اشتمل ليخرج الحروف
الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم **على علم المضاف اليه** اى علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس
علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه
مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه وهو
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف
اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه **والمضاف اليه** ههنا
ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا **كل اسم** حقيقة او حكما
ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم
المصادر **نسب اليه شيء** اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل
مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر **مرادا** من حيث العمل بابقاء
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم

٨٠

الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر **فالتقدير** اي تقدير الحرف **شرطه ان يكون المضاف**
اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد **مجردا** اي متخليا
عنه **تنوينه** اوما قام مقامه من نون التثنية والجمع اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما اراد وا ان يمزجوا الكلمتين
مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتممها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا اليه بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظ من كلام المص
في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير
الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب
زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاء في
زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا
يعلم ان اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلنا لما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده

فالمعنوية

الاضافة فليست فايدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة
بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سرايتها اليه فالاولى علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل
الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى
معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب
زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى
في اما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا
على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام
صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد او بمعنى
من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه او بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف
اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى
اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام

فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة
خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا
الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى
التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة
بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو
غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال
للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى
في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي
تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى امر
معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما
لا يخفى فان قلت قد يقال جاء في غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين

الاضافة

فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف فلذلك
كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس
يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه
واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا
كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل لو جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشئ الفلاني
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف
الى النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان
الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة
فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وتقلقت الشركاء فيه
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من
جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء
كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى
وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة

فلان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان
قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا
والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون
ذلك قيل لا نم انه في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف
وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو
التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معهود
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف
وما جاء الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة شعر
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع
وانما جاء في الحديث من
قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية
علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو
غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير
معمولها نحو مصابيع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط

بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
ما كانا عليه قبل الاضافة والتخفيف اما في لفظ المضاف فقط بحذف
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية
والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف
الضمير واستتاره في الصفة كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر في القايم واضيف القايم الى
في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو
قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة
ثمة اي من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت
باضافة صيغتي الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جهة
لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت
فلو افادت الاضافة اللفظية تعريفا لم يجز الاول لاستلزام كون
المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة
ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها

انه لا دخل

فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا
جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا المطلع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي
شان فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخر
لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول اللام التعريف
انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب
المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدم حسا على الاضافة
فجر مادة علم مخالف للفظ واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا
فاجاب عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى
في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال
به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل
في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب
ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه شعر

شعر

الواهب المائة الهجان وعبدها   عوذاً تزجي خلفها اطفالها   اى ممدوحه الواهب المائة
الهجان اى ابيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها
والنوق جمع الناقة او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى
راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة
عوذاً بالذال المعجمة والجيم جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على
المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله حقيقة
الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما الانه قاسية على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو حسن الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
فهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي
والضاربه وغيرهما مما ضمير قال اى في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اى الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اى المحمولية على ضاربك فاكد فاعل

المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين
مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى التخفيف
تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا
التخفيف في ضاربك وجوازه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة له للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا
على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما هو يتصور ضارب
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت بالاتصال الكاف
لا للاضافة والقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل
بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم
يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا جعلنا قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك جوابا على نظيرها على الاجوبة من
استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد على جانب المص على موافقة بعض الشارحين وذلك
ان يجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد

فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى به
المضاف اليه صفة مصدّرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه
من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كلام الصور تاني الا
خر يبين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على القراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف
الى صفة مع بقاء معنى المفاد بالتركيب الوضعي بحاله لان لكل من مقتضى التركيب الوضعي
والاضافي معنى آخر لا تقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى
موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد
على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى الصفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقا فان كل واحدة من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة
فان الجامع صفة مسجد والغربي صفة جانب والاولى صفة الصلوة والحمقا صفة البقلة
وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع
متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم
الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان
الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع
قايم مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع

الايراد

فيندفع الايراد بوجه واحد وهو انه ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقا متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقا على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكان جزؤه وكل فالمكان
الذي اضيف اليه الجانب هو جزؤه والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة
اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت
الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من
قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان
يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فضة في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى
جنس الذي تخصيصه به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة الابهام من حيث انه صفة لها بل
من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء
كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان وكحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير
مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت اسد ليث لا تفيد الا ما يفيده رايت اسدا بدون ذكر ليث ه
واضافة الاسد اليه فيكون ذكر ليث واضافة الاسد اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة

عام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما تخصص اى يصير خاصا
بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افاده الاضافة التعريف او التخصيص
واعتبر العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيهما خفاء
ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما ٥
الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة
ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما الف او واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا ينتقل عليها الحركة لمعارضة صفة السكون ثقل الحركة
ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد الكرت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا ينتقل
عليها الحركة بعد السكوت نحو في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب
مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة قد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما
هو عارض للتخفيف فان كان اخره اى الاخر اسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اى
الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل وهي قبيلة

ع اخر

من العرب تقلبها اى الف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء
مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلامان لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب
وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء فصار
مسلميّ وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيره لما فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان
كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون
مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اى للزوم
التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها ٥
مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اى فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم
ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ
وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار ه وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان
يكون للقسم به اى ابيّ جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت ياءان ٥
فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصوا

اصواتنا بكيني وقد بيننا بالانبيا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا
آباء فا فداء لكم ونقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر بهني حمي جاءني
بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبتدئ
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء
الاربعة ويبقى فم في حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي
في الاكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة فقيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث
ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجا حمٌ مثل يد فيقال هذا حمٌ او حمك
ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحماك ورايت
حمأ وحماك ومررت بحمء وحماك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت
حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت
حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير
مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة
وجاء هنٌ مثل يد مطلقا اى في الافراد والاضافة ويقال هذا هنٌ ورايت هنا ومررت
بهنٍ وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل
الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف

بالجر

بالجر اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم
خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص
باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس
ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمي يجمع على الفواعل كالكاهل على كواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب
لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة
الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا معربين باعراب سابقه اى
بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة
واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد
العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا
فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا
والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن بهذا
المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار

عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا ومظنونا
فيه عمل في المفعولية فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي
انه اخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المنفي
في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او
محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال وجاء زيد العاقل ولا رجل ظريفا
ثم ان لفظ كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه
من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون ما نعا من
والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فتحصل حد جامع ومانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى ه
في متبوعه اي يدل بهيئته تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة
غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في
مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل
قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه
الامثلة على الحصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها ه
دلالة على معنى في متبوعها غالبا بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف

تدل ع

تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص
في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير
قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ ه
بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من البناء
في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن مرضيا للمصنف رده
بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا
كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
عموما اي في جميع استعمالاته مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان
لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض
الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل ه
في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل

عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد بهذا اى بزيد المشار اليه
فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر
التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصيف النكرة لا المعرفة بالجمل الخبرية التى هى
فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية
وانما قيد الجملة بالجملة الخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى
رجل اضربه اى مقول فى صفته حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة الرابط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم وتوصيف
بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل صفة وبحال متعلقه
اى حال متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارها تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتبارها فالاول اى النعت بحال
الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى التركيب اربعة فى الاعراب رفعا
ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان
صفة يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى الفاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل
بمعنى المفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة يجرى على المذكر كعلامة
والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان وفى البواقى من تلك الامور العشرة

وهى الخ

وهى الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل غلاماهما وبرجل قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره او قائم او قائمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم
فى الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق نظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا
فى الخمسة البواقى كالفعل فان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل
اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع
المؤنث ويؤنث فى واحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة له ضاربات كما تقول فى الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا الكلام قلنا
المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان
الوصف الاول فالموصوف اسد يتبعه فى الامور العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل فى الخمسة
البواقى عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما
حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل هى

وهى

فالنظر عدم تبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبيين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اى
ومن اجل كون الوصف الثاني في الجملة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما
حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع
في الفعل المسند الى ظاهر بها ضعيف و يجوز من غير حسن و لا ضعف قعود غلمانه وان كان
قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لقطاع موازنة الفعل
او مناسبة لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل تقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان
في اللفظ الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب و على الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على القيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله
ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه فبين
ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصل فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات

فبينهما

فبينهما مساواة ومن ثم اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اى ذى اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة
في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل و الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى
مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحوه
جائني الرجل صاحب لجام الفرس لان التعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او نقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام
فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وضعف
باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي
جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب يجب اصل
الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور مثل الابهام لابهامه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسائل المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم الابهام المقتضي لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه
لا يبين بجنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
لانه يبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود
اى قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا

مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء
الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة الى زيد الذي هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل
المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين ه
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه زيادة التوضيح بقوله يتوسط
بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد حروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحرف
انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير والصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان ه
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى

في حد

في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز
الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة
من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ه
ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل
عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف لما

لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه
بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينها عاطفة لولا انها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
فيه جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب من بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا
كان او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من
حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان
كانه عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده بما لكنه
اتصل به تاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على
هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما
ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا اذا كان متصلا منصوبا نحو
ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل
نحو ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود
الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم زيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف

الكنكل نكوكل سارگردن ش

هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وإنما قال يجوز تركها لأنه
قد يتأكد بالمنفصل مع المتصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد
لا يؤكد والأمر بينهما قريب وبان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد
بالمنفصل هو الأولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض حرفا كان أو اسما لأن اتصال المضمر
المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا
متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه
كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات
حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي ...
المرفوع لم يذكر ولا يكتفى بالفصل لأن الفصل لأنا نرى الأفصح جواز
ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحين لا يمكن التأكيد بالمنفصل
لعدمه لا يتصور أنه كيف يكتفى بطريق آخر إلا إعادة العامل الأول نحو مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل
وجر بالأول والثاني كالعدم ... ويبنك إذ بين
لا يضاف إلا إلى المتعدد وقيل جر بالثاني كما في الحرف الزائد كما
في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم إعادة الجار حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا وأما ...
الكوفيون ف... ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار
قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم

كلهم

كلهم والإبدال منه نحو عجبتني جاءك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز
أيضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والإبدال منه نحو عجبت
بك جمالك من غير إعادة الجار ولم يجز العطف في الأول إلا بعد التأكيد
بالمنفصل وفي الثاني إلا مع إعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد و
البدل في الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه والغلط قليل نادر
فهما ليسا بأجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما و
بين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعيهما إلى تحصيل مناسبة زائدة
بينهما بخلاف العطف فإن المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما
العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وبإعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام
الجار إليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من
الأحوال العارضة نظرا إلى ما قبله بشرط أن لا يكون ما نقصها منتفيا في المعطوف
وإنما قلنا في الأحوال العارضة له نظرا إلى ما قبله احترازا عن الأحوال العارضة
له من حيث نفسه كالإعراب والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع
فإن المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وإنما قلنا بشرط أن لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فإن
الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فإن ما مقتضى
تجرده عن اللام هو اجتماع حرف النداء وهو منتف في المعطوف وإنما

اللام صح

اعلم ان رب لا يدخل في النكرة

نحو ربه شاة وسخلتها وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لكان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة و عبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا لمبتدأ هو عمرو وقد يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب معطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله واما الذي يطير فيغضب زيد الذباب فانما جاز اي الفاء في هذا التركيب لان الفاء فيها لمعنى السببية بان يكون معناها السببية بان يكون معناها السببية مع العطف لكنها اي فاء السببية فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب بسببه او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اوقع العطف بناء على

قبيل رب المنكر لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلتها او محمول على تكرار الضمير كونه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة صح

المعطوف

بالرفع

قوله واما جاز الذي جعل هذا السؤال ثلاثة احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه جميعا بمنزلة امر واحد فيكفي المعطوف عليه الاالمعطوف

عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض الشارحين اللباب والظاهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اماله الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرو وبكر خالد من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة في قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب اللفظ جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقدم المجرور فيها على المرفوع والمنصوب فانهم لا يمنعونه ويقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي

اي صح

لانه لو جاز لكان عاملان العطف على معمولين منفصلين الا انه يقتضي ان يكون الاول

توقد بر و ضن

عرض الاخرة

١٢٠٢

التاكيد

اى عرض الاخرع التاكيد لتقرير المتبوع اى جعله ثابتا عند السامع بجعل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق انه المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذكر اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قتل زيد قتل قتل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيحتاج تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شى والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيحتاج تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه اوفى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لان نفس الحكم المنسوب اليه بالتبع تبع افراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظ خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع لم تكن بالوضع

واما عطف

واما عطف البيان فهو الموضح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحقيقه لكن لا فى النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى لعله منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ فى اعادته حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصلا وبجرى اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسما وفعلا او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء لكن المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة محدودة وهى النفس والعين وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل الضاد المعجمة قيل لا يعنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من قولهم حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويكون الاشتقاق مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق فالاوليان اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا اى اختلاف ضمير العائد الى المتبوع الموكد نحو نفسه فى المذكر الواحد ونفسها فى المؤنث الواحدة انفسهم بايراد صيغة الجمع

الاول ٢

وابصع ...

حسن بسن

مغرزه عنقه

في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب تثنيتها وعينيها انفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والثالث
بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع
المؤكد كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في الكلمة
الرابع وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة او للجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر
في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او
جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الجمع
بان لم يلحظ افرادها مجتمعة ولم يصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان
يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها كاجزاء القوم حسا كاجزاء العبد
ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
قد يجري في الاشتراء فيصح تاكيده بكلمة لتفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير
اولا بمنفصل ثم المثنى بالنفس و مثل ضربت انت نفسك تاكيد للفاعل
الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذكره لالتبس التاكيد بالفاعل

اذا وقع

اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو تاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع
لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس
وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا
واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا و
واكتع واخواته بمعنى ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع لعدم
استعمال هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها
اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية والنوع في ذكر ما هو شانه التبعية بدون الاصل البدل
تابع توجه بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع
دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب
اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا
او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصودا

نسب الى المتبوع من النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب
الى بل المتبوع مقصود به وبقوله معه دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع
فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى
فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا في مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل
من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
بالنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات ٥
او النفي ويمكن ان يقصد نسبة شيء الى شيء نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول
توطئة للثاني وهي اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض
اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل
مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب
عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول
اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوما فيهما ليكون فاسدا
نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي

وان قال

وان قال الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني ٥
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة ٥
في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو
الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ٥
ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم
ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتقضي نسبة الاعجاب الى زيد
نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى تام ولا يلزم في صحتها اعتبار زيد فيكون من باب بدل
الغلط نعم يجيء اي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا
كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدال منه جزء بناء على هذه الملابسة نحو نظرت

الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن
ان يورد لمثاله رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة
عن المجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يتم ببدل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في الكلام المعرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع بدل
الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما
بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين
نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفتين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت
البدل والنكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة
يكون كالجابر لما فيه نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغايب مثل ضربته زيدا لان
المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول

فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك

فيها مدلول الاول فيقال اشتريتني نصفك واعجبني علمك واعجبتك
علمي وسلبتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع
شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به
عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد لانه لا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل يجب ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول
اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر هو ابو حفص كنية عمر بن الخطاب
وعمر عطف بيان له اي لعمر بن الخطاب فقال اي
اعرابي ... ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه
كاذبا فلم يحمله فانطلق اعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر قال
اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع
عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على
بعير وزوده وكساه وفصله اي فصل فرقه
اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
فان قوله بشر ان جعل عطف بيان

نصفي واشتريتك

وقصته ان اتى اعرابي عمر بن الخطاب

وعمر مقبل من اعلى الوادي

فجعل اذا قال اللهم اغفر له اللهم ان كان فجر

للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل
في حكم تكرير العامل لكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب
زيد وآخر عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه
الطير الثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان
كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من
ضمير المستكن في عليه ووقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه
اي واقعا حوله منتظرا ان
لازهاق روحه لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا تقع
واما الفرق المعنوي بينهما فقد
تبين فيما ... والمراد
والمراد انا ابن التارك البكري
بمثل انا ابن

اي دون الفم
... لو المقصود النسبة دون المبدل وههنا
بالعكس اذ الكلام في نسبة فقط لا الا نعرف
النسبة عن الاول للثاني

كقعود جمع قاعد والاصل الى ابن الوى ... شراح ... ينتظر الطيور

بيان

لما كان البكري بشر كما كان عطف البيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة
المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء
ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر والثاني افيد **المبني** اي الاسم المبني وهذا الحد
للاسم المبني يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ
لو عرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **ما ناسب**
اي الاسم الذي ناسب **مبني الاصل** وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام
والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل
صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين
فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او تشبهه به كالمبهمات فانها تشبه الحروف
في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه
واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او
اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأه بالفتح **او وقع غير مركب**
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية
المعدودة كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني
مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل

المبني

اي التعريف الاسم المبني

وهو الاشارة الحسية

كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما
فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتوقف
في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه
والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث **ووقف** للسكون واما الكوفيون فيذكرون
القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر
عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها
لانهم يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث
قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في
رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة **وحكمه** اي حكم المبني واثره المترتب
على بنائه **ان لا يختلف آخره** اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل **لا لاختلاف
العوامل** اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن
امرؤ ومن زيد **وهي** اي المبني والتانيث باعتبار الخبر **المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات** بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتعبيره
بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات **وبعض الظروف**
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية
ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان
الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فان اصل البناء السكون

فلابد عنده من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقين **المضمر ما وضع لمتكلم** من حيث
انه متكلم يحكي عن نفسه **او مخاطب** من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد
لمتكلم يتكلم به او المخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب مطلقا **او غائب تقدم ذكره** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغائب لانه لم يتقدم ذكر الغائب فيها **لفظا او معنى او حكما** اراد
بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد
غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل ذلك ان ثمة مورثا فكانه تقدم
ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه لا يتحرى من
خبران تقدم ذكره قصد التعظيم المقصود بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس
ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره او لا مفسرا فصار كانه في حكم الغائب
او الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم
رجلا وربه رجلا **وهو** اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان **متصل ومنفصل**
فالمنفصل غير محتاج الى كلمة اخرى فقد يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر مستقل
المستقل

كان مجاور العامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غيرها مجاورا له نحو ما ضربت
الا اياك والمتصل غير المستقل المحتاج الى العامل الذى قبله ليتصل به ويكون قبله
به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
لقيام مقام الكل وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
انشاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضربت ضربت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الى
المنتهين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى
ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما ابتدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
واخر ضمير الغائب لانه ادون الكل وصورت التفريب هكذا ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت
انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان
والاخير اجماع والحروف لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك

ايكما انكم انكِ ايكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى
ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه اياها الى اياهن وفى ايا اختلافات
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق الدالة على التكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس على مثال المتصل ايضا
ولكن المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ونحو لنا لكم الى لهن وكان
القياس ان يكون الضمائر بكل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد
المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع
المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك
فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانى عشرة معنى فاذا كان لكل
من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانى عشرة معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين
معنى ووجوه النكت لاجل ما عد علل ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها
والمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان مستتر لانهما فضلة
والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضماير التى وضعها للاختصار
استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما تحذف فى اواخر الكلمة المشهورة حتى
ويجعل فيما بقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم ونحوه الا انه

ضربهم ضربها ضربها
صح

ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند
وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وللواحد والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة
مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات ولحسب الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا بتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كان ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير بهما اى الالف والواو في الصفة حروف التثنية والجمع ليسا ضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل تعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فما لم يكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل

بالفصل

بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل بينهما في الاختصار تحصل الا انه ترك بعض الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب اى وانك او بكونه اى بكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لم يلتبس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو ~~فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه~~ هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولا اختصاص اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال التباس هو لانه كما هو الظاهر يكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثال تقدمه على العامل اياك ضربت وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو تخصيص بهما واياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وانت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد خبر وقعت خبرا له وهي صفة لهند بحيث قام الضرب بها وانما يجب ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا الا لكان داخلا في صور الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لانه لا فاعل له قبل

بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون
فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
الاولى (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من
الفعل فكانه لم يتحقق الفصل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله (فان كان) على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا (احدهما) اي الضميرين (اعرف) من الاخر احترز به عما
اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني كما يجيء للتحرز عن تقديم احد
المتساويين من غير ترجيح مرجح (وقدمته) اي احد الضميرين الذي هو اعرف
على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لانحطاط
المتكلم في تاخير الاعرف ولا يجب طرح ابدال الوهلة بايراده على خلاف الاصل
حكى سيبويه نحو بالاتصال ايضا نحو اعطيتهوك (فلك الخيار) اي الاختيار (في) الضمير (الثاني)
ان شئت اوردته متصلا (نحو اعطيتكه) باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا (نحو اعطيتك اياه) باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل
وان كان متصلا (وضربتنيك) فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بل الاول
بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وكذا الفصل نحو ضربتني اياك للاعتداد
بالفصل (والا) اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته (فهو) اي الضمير
الثاني على كل من التقديرين (منفصل) لا غير اما على تقدير الاول فلان عدم الترجيح في تقديم
احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم
الانقص على الاوفر (نحو اعطيته اياه) مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميري

من الفعل م

لوجهه ... م

فيما هو كالكلمة الواحدة م

غائبين

غائبين (او اعطيتني اياك) مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن
ما قدمته (والمختار في باب كان الانفصال) اي كان واخواتها اذا كان خبرها ضميرا كما تقول كان زيد قائما
وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا
لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه
بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فشبه المفعول ان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال المختار لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول (والاكثر) في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر فتقول (لولا انت الى اخرها) يعني
لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولاهما لولاهم
لولا هي لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان تقول لولا
انا ولولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري (و) كذلك الاكثر في الاستعمال
انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعدها فاعلا فتقول (عسيت الى اخرها وقد جاء)
في بعض اللغات (لولاك وعساك الى اخرها) فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور
وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
فانت في هذا المقام ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان
لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف
في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب
واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا
الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل (ونون الوقاية مع الياء) اي ياء المتكلم (لازمة)
(في الماضي) اذ الحقيقة تكلانا للياء لتحفظ الماضي عن الكسر المختص بالاسم التي هي اخت الجر

الى اخرها م

قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بضروري ولو غير الى
ما هو المتعارف والتصريف مع قوة
لكان اولى وفي الابهام تعريض
كمال الموافقة عن الحكم عصم
ضمير المتكلم

قوله الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر كانه جعله في حكم
الجار وحمولا عليه فانهم
في معنى اللام التعليلية كان لولاك
لكان كذا وتعرضوا لم يكن كذا لوجودك
عصم

١٣٣

ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني و كذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا
بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي نون هي علامة الاعراب نحو يضربني ليحفظ المضارع ايضا من
الكسر بخلاف كسرة تضربين في الوسط حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل
للحفظ او وضعها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع و مع لدن وانّ
واخواتها يعني انّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ مخيّر بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة
على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وجعلها اخواتها كلمة في ليت ويختار لحوق نون
الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع فيه ذا انها خلاف الاصل و في من وعن وقد
وقط وهما يبنى حق المحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية و بعدها اي بعد دخول العوامل نحو كنت
انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق
للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع
فصلا وذلك المتوسط ذكر المرفوع المتوسط ليفصل اي كون الخبر نعتا
فيما يصلح للنعت اتسع فادخل فيما لا لبس فيه لقصد الاختلاف الاعراب وكون
المبتدأ ضميرا وغير ذلك المحل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل ان يكون المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لانه لاحاقة
بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا
موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير عند

لاتهام — والحمل اخواتها — ليفصل — من عمرو — بعض العرب

بعضهم اسم مبني لا تقتضي فيه الاعراب ولا عامل لكن الخليل لا عند القائل الاسم فقد ذهب
الى جوازه وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ وما بعده خبره والا فالعرب
لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره هو له خبره اما مرفوع على انه خبر وحمله ارجال او
عطفا على ثاني مفعولي يجعله وايما وقف من العرب جعله مبتدأ اي نحو ما في مثل
كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مثل ما بعد
خبر بعد ان يجعل الى الفتح الرفع متصلا ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم
لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود فلا يبعد ان يتبادر الذهن الكلام ويفهم متقدما
من غير سبق مرجع وذكر حيث المتقدم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذا قيده بقوله
قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا رعاية
للمطابقة لان الضمير راجع اليها وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان
في الجملة فيها مؤنثا لحصول التناسب يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة
بعده اي بعد الضمير من الجنس المذكور والظاهر ان يقول يسمى ضمير الشأن والقصة
عن ضمه بيان المراد لعموم الاختلاف في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم
فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة
بعده فعلى هذا الوجه يحمل التقدم على ما ذكرنا ابتغض القاعدة بقولنا الشأن هو
زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فانه وصدق
عليه انه ضمير غائب يتقدم الجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن انها
بالتاويل انما يتنبع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن والقصة متصلا
ومنفصلا اذا كان منفصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا

بان كان مستترا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح للاستتار والضمير كان مستترا
والا بارزا شرّه زيد مثال المنفصل وكان زيد قائما مثال المتصل المستتر وابوه زيد
قائم مثال المتصل البارز وقد يحذف عن اللفظ باضماره لا انسيا منسيا حالكونه منصوبا
ضعيفا اي جائزا مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجئ اصلا لكونه
عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير
بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل بنا... ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه
لازم هاهنا مع كونه منصوبا كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وذلك لانه قد خففت انّ وانَّ لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما
تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال وان كلا
لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في
الملفوظ قدروا اعملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انه اصل
ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب هاهنا كما يدل عليه
حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه حسيا بالجوارح
والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله
فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس للاشارة اليه

حسيا يحمل على الحسية وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حالكونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اي ذان وذين حالكونهما للمثنى المذكر وقدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في
التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه خبر مقيدا كل واحد منها بالحال
ولم يجئ في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا تبدأ بالاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يتغير منها
الا ذي وذه وقيل هو الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان
باصالتهما قد بنا على سابقهما لاتونيثهما وتي تبدل الياء هاء وته ثم تبدل الالف والياء
هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع
وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وقد وهم بعضهم من اختلاف
اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للمرفوع وذين وتين
للمنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب وجوزوا
على البناء فيهما ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا اي ممدودا او مقصورا واذا كان
مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة في اوائلها او بعضها حرف التنبيه
الموضوع لتنبيه المخاطب وهو كلمة ها وهي ليست للتثنية منها وانما حرف
يجيء للتنبيه على المشار اليه قبل النظر كما يجيء للتنبيه على الاسناد في كقولك ها
زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف
تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه

وقصرا

هي ج

الكاف حرف الاشباع فضع الكاف موضعها فلو كانت اسماء لم يمتنع ذلك مثل ضربتكم وبكم وهو
اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واخترك خطاب الاثنين وجب الى خمسة مضروبة
في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد والمذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي خمسة احوال الى
خمسة لان الكاف جمعها واما كلي فلنا الى انواع اسماء الاشارة لان المفرد المؤنث تقع الى
ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرين ذاك
الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذاكم وذانكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي
يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك
بالمد واولاك بالقصر الى اولاكن واولائكن واما ذلك فقد قال الزمخشري والمالكي
والصحاح لا تقل ذلك خطاء وقيل ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث
مقام الاخرين نبهام يتخذ هذا الوقت مذهبا واحاله الى غيره فقال الثالث
ذلك وتلك وذانك وتانك مشددتين والاخريين حال كون هذين الاخريين
باللام الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل
ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك وذانك
وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وتا
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب
للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد

النون

النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي ثم وثمة
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء
الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من
المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا تمييزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من افعال الناقصة والمراد
بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه
كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا
لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه
لمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان
المراد بهما معناهما اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية
وللقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول
بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا بها وهذه الجملة مشتملة على عائد
اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر
العايد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة
في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينه اعم بحسب المفهوم من
ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من

الموصول

حرف والضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب علامة زيد الرجل الضارب علامة زيد في شرح التلخيص
التفتازاني ان الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث واما ما ليس كذلك نحو المؤمن والكافر والصانع
الحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح مفصح عن ذلك في غير موضع
والقائلون باسميتها ذهبوا الى ان اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة
للحرفية على صورة الفعل فصيروا الفعل في صورة اسمي الفاعل والمفعول ولذا يجوز عطف الفعل عليهما كقوله تعالى ان المصدقين
والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا وتعملان بمعنى الماضي ولو كانا اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى الماضي
كالمجرد عن اللام ولما كانت اللام الاسمية على صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا صارت

يعني الذي او التي او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لاسم الموصول سوى عايد الالف واللام فانه حكم بمعنى غير تعلمه جاء الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فافهم
الآية اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه
عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة
وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه
تمرين المتعلم فيما تعلم في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاحد
اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به في
اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب اذا اخبرت
اي اذا اردت ان يخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف
واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه
اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في
الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا
نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد موضع محل الذي
كان له في الجملة الاولى وهو محل مفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي و قلت الذي ضربته زيد وكذلك
اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم
الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم

وكذا العائد المبتدأ في صلة

١٠٧

اي خص الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصا

ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب
ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة
جملة خبرية او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير
له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
يشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة
والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة و
اللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع و
بالياء في حال النصب والجر والأُلى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في
جمع المذكر اشهر والذين بالياء مطلقا كالاثنين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء و
اللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي
لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء
وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعنى الذي
فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي
بمعنى الذي نحو اضربت ايهم في الدار اي الذي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبيري
ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الاستفهامية
للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما

المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذ بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما ويفوت معنى السين **فان تعذر امر منها** اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا **تعذر الاخبار** اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار **امتنع** الاخبار بالذي **في ضمير الشان** بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة **و** كذلك امتنع **في الموصوف** بدون الصفة **و** في **الصفة** بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل **و** كذلك امتنع في **المصدر العامل** بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب **و** كذلك امتنع **في الحال** لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية **و** كذلك امتنع في **الضمير المتحد**

اي على

اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع **وما الاسمية** لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما **موصولة** نحو عرفت ما اشتريته **و استفهامية** نحو ما عندك وما فعلت **وشرطية** نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء يكرهه النفوس **وتامة بمعنى شيء** منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي **وصفة** نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان **ومن كذلك** اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته **الا في التامة والصفة** فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة **واي للمذكر واية للمؤنث كمن** في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا نحو حبذا الحسن كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت

عن الاستفهامية الى الصفة **وهي** اي كل من اي واية **معربة** بالاتفاق **وحدها**
لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان و
اللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي
هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا **الا اذا** كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها
لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو
المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي
حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا **وفي** قولهم **ماذا صنعت وجهان**
احدهما ان معناه **ما الذي** على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت
اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس **و جوابه رفع** اي مرفوع على
انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية **و** الوجه **الآخر** ان معناه **اي شيء** وههنا
عبارتان احديهما ان ماذا بكماله بمعنى اي شيء والثانية ان ما وحده بمعنى اي شيء وذا
زايدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء **و جوابه نصب** اي منصوب على انه مفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما
جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه

اي ما استفهامية وذا بمعنى الذي وهو مبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ وذا خبره لانه جوز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة لمعنى الاستفهام كاسم وما بعده ذا صلته والعائد محذوف

والظاهر ان سوى بينهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال بل كون ذا زايدة

اسماء الافعال

على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسم كان الذي هو من اقسام
المبني الاصل نقلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه
بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي **نحو رويد زيدا اي امهله** مثال
لما هو بمعنى الامر **وهيهات ذلك** بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في
لغة بعضهم **اي بعد** مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع
تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها
لا يتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال الله
ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف **وفعال**
اي ما يوزن بفعال الكائن **بمعنى الامر** المشتق **من الثلاثي** المجرد **قياس** اي قياسي **كنزال**
بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم
واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس
لكثرة واتفاق الرباعي فانهم اتفقوا على انه لم يات الا نادرا **وفعال** حال كونه **مصدرا**

معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي بنى على ما قيل مصدر
معرف مؤنث ولم يتم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه و حال
كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من
القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنة اما وزنة
فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الا
الفعل للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل
قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الالفاظ
الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن
النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل
فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه و فعال حال كونه علما للاعيان اي لعين
من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج
باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما لمؤنث وغلاب
كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنة
معرب في استعمال بني تميم الا في ما في آخره اي الا في فعال علما للاعيان
يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل نحو حضار علم الكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه
مكررا

في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل
من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمتها المصدرية ولم تصر اسم فعل
او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه
حكم المصادر والثاني مثل صه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير
منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر
ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى
له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به
على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه
ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدرت ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما
الزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر
ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند
اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن
لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
هنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي
بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب
الاسماء لاجرائهم مجراها واعطائهم حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب

فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار **كل لفظ** انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت **حكي به صوت** اي اصدر على لسان الانسان
شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة
او صوت به للبهائم يعني مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع
فلا ينافي تناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها **فالاول كغاق**
اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب **والثاني كنخ** مشددا ومخففا عند
اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما
بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة
من المبنيات **كل اسم حاصل من تركيب كلمتين** حقيقة او حكما اسمين
او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة **ليس بينهما نسبة** اصلا
لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم
الكلمة حيث اجرى مجرى اسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل
عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى
انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج

منها

منها بهذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد
بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه لا يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد شطريه
جمعه مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا
وعكسا **فان تضمن الجزء الثاني حرفا** حرف عطف او غيره **بنيا**
اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف **كخمسة عشر** فان اصله خمسة وعشرة حذفت
الواو وركبت عشرة مع خمسة **و** مثل **حادي عشر واخواتها** يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي
عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان
احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل
فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر والجواب
ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق
منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه
فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد
الاثنين فلما اخذوا بهذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا
ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين

لانّ صيغة فاعل لا تتبع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين
اذ في بعض الحروف من كلّ جزء مظنّة الالتباس واختاروا الاوّل ليدل
على المقصود من اوّل الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انّه ماخوذ من احد عشر المتضمن
حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الّا بذكر الواو وحذفه الّا اثني عشر واثنتي
عشرة فانّه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاوّل لشبهه
بالمضاف لسقوط النون والّا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاوّل للتوسط المانع
من الاعراب وعلى الفتح لانّه اخفّ في الافصح اي اعراب الثاني مع منع
الصرف وبناء الاوّل انّما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاوّل الى الثاني ومنع صرف المضاف
اليه والاخرى اعراب الجزئين واضافة الاوّل الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبّر عن شيء
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على
السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى
به لا المعنى المصدري ولا كلّ ما يكنى به بل بعضه ولا كلّ بعض بل بعض معين
فكانّهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين

ولذلك اي قيل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذّر تعريفه الّا بما يتصل
به متصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكونها كالاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانّها في الاصل ذا من
اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى
كم وبقي ذا على اصل بنائه وكلّ واحد منهما يكون للعدد اي الكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او
غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانّما بنيا
لانّ كلّ واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق
اعرابا ولا بناء فلمّا وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوّه عنهما رجّح البناء الذي
هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأيّن وانّما بني لانّ
كاف التشبيه دخلت على ايّ وايّ كان في الاصل معربا لكنّه انمحى عن
الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كانّه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في مَنْ لا تنوين تمكّن
ولهذا يكتب بعد الياء نون مع انّ التنوين لا صورة لها في الخط قرينة في
البناء وانحطاطه عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميّزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول
عنه منصوب على التمييز مفرد لانّها لمّا كانت للعدد ووسط العدد وهو
من احد عشر الى تسعة وتسعين مميّزه مفرد منصوب جعل مميّز لذلك
واجاز الكوفيون ان يكون مميّزها جمعا

لانّه لو جُعل كاحد الظرفين لكان تحكّما وكم الخبريّة مميّزها مجرور بالاضافة
مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندك كما تقول
ماية ثوب وثلثة اثواب وانّما جاء مفردا لانّ العدد الكثير مميزه كذلك
وانّما جاء مجموعا لانّ العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولمّا كان هذا
ليس مثله في التّصريح بالكثرة جُعل جمعيّة مميّزه كانّها نائبة عن معنى
التّصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميّزي كم الاستفهاميّة والخبريّة
والخبريّة تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرّضي
هذا في الخبريّة كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لما تقدّم من جرّ
لمميّزها المضاف اليه كم واما مميّز كم الاستفهاميّة فلم اعثر عليه مجرورا بمن
في نظم ولا نثر ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوّز
الزمخشري ان يكون كم في قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بيّنة استفهاميّة وخبريّة ولهما اي لكم استفهاميّة كانت او خبريّة
صدر الكلام لان الاستفهاميّة يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر
الكلام ليعلم من اوّل الامر انّه من اي نوع من انواع الكلام والخبريّة ايضا
تدلّ على انشاء التّكثير وهو ايضا نوع من الكلام يجب التنبيه عليه من
اوّل الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهاميّة والخبريّة فهو على تاويل كلا هذين النّوعين وهما كم الاستفهاميّة والخبريّة
اي كلّ واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثمّ بيّن موقع كلّ منهما بقوله
فكلّ ما اي كلّ واحد من كم الاستفهام والخبريّة يكون بعده فعل او شبه

فعل لفظا وتقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من
حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا
الفعل وعمله لا يكون الّا بحسب المميّز وذلك انّك تقول كم يوما ضربت فكم
منصوب على الظّرفيّة مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول
فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انّما هو بحسب
المميّز فالاستفهاميّة نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
وكم يوما سرت وانّما جعلنا الفعل وشبهه اعمّ من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا
ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل
في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم يقدّر بعده فعل غير مشتغل
فهو من هذه الحيثيّة مرفوع داخل في قاعدة الرّفع وكلّ ما قبله اي
كلّ واحد من كم الاستفهاميّة والخبريّة وقع قبله حرف جرّ نحو بكم درهما
اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم
رجل اشتريت فمجرور بحرف الجرّ او الاضافة وانّما جاز تقدم حرف
الجرّ او المضاف عليهما مع انّ لهما صدر الكلام لان تاخر الجارّ عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوّز تقديم الجارّ عليهما على ان يجعل الجارّ اسما كان
او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقّة للصدر وانّ اي وانْ لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جرّ

او مضافا فكان مجردا عن العوامل اللفظية **فمرفوع** اى فهو مرفوع **ان لم يكن ظرفا** نحو كم رجلا اخوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه عنده مبتدأ عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهو خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة **وخبر ان كان ظرفا** نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ **وكذلك** اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة **اسماء الاستفهام والشرط** بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا لم يجز مجاز كونه

ان مع

من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي ولم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك واما اي فيأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كاين مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قايم **وفي مثل بكم رجل مررت وعلى كم رجل جاء مجرور وخاله** يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه **كذا وجد** هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمه اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشارة بما سبق بتركه منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصدق بما سبق من وجوه اعراب كم و يحتمل ان يعتبر في مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز

حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما على النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الثاني والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها متكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي العشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفية ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعده مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبت نصبتها واذا خفضت خفضتها وذلك واضح

العِشار بالكسر جمع عُشَراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر قاموس

وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية **في مثل كم مالك وكم ضربت** اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية **الظروف** اي الظروف المعدودة من المبنيات المعتبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا **منها** اي من تلك الظروف **ما** اي ظرف **قطع عن الاضافة** بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية كان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما

الظروف

غاية الشيء نهايته ١٢

بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان **كقبلُ وبعدُ** وما اشبههما من الظروف المقطوعة عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا تقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان تعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق **واجري مجراه** اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة **لا غير وليس غير** في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك يجري الظرف **حسب** لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة **ومنها** اي من الظروف المبنية **حيث** للمكان وقال الاخفش قد يجيء للزمان **ولا يضاف الا الى جملة** اسمية كانت او فعلية **في الاكثر** اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر

مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد **ومنها** اي الظروف المبنية **اذا** زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث **هي** اذا كانت زمانية **للمستقبل** اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا **وفيها** اي في اذا **معنى الشرط** وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها **فلذلك** اي لكون معنى الشرط فيها **اختير** اي جعل مختارا **بعدها الفعل** لمناسبة الفعل الشرط ويجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو **وقد يكون** اي اذا **للمفاجأة** مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأه الامر مفاجأة من قولهم فجئه فجاءة اذا اتيته وانت لا تشعر به **فيلزم المبتدأ بعدها** فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على

شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على
حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة
السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من
جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع
او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية
بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه
اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت
احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف
المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها
وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم و يقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم
واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولعل مجيئها
لم يذكرها المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال
كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو

اين زيد واين تكن اكن وانى زيد و انى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى
كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام و
الشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام و
بالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه
غير مختص بهما و المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا و
منها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال
صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي
على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما
تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية
عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية
اي على اي حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية
مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول
المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ
يوم الجمعة اي اول زمان ~~المتقدم عليهما~~ عدم رؤيته يوم الجمعة
وليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ ~~المعود~~ المفرد اي الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته

مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اوّل مدة عدم رؤيته بهذان اليومان
فما دام لا يلاحظ بهذان اليومان امر واحد لا يحكم عليهما باوليّة المدّة
لانّ اوّل المدّة انّما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنّى او الجمع
اذا وقعا اوّل المدّة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة وانّما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول
اوّل مدة فعل لان اوّليّة وقت ما لزمان مدّة الفعل معلوم بالضرورة
وتارة يكونان بمعنى جميع المدّة اي جميع مدّة زمان الفعل فيليهما
اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا
بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو
ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد
ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او
الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او انّ اي ما يُبنى على هذه الصورة
مثقلة او مخففة نحو ما خرجت مذ انّك ذاهب او ما خرجت مذ
ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر و
يذكر تقليله فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح
حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ
زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كلّ واحد من
مذ ومنذ اسمي مبتداء وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة

لانهما اما بمعنى اوّل المدّة او جميع المدّة وخبره ما بعده اي خبر كل
منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانّهما عنده خبر المبتداء والمبتداء
ما بعدهما ويرد عليه انّه يلزم ان يكون المبتداء في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم انّهما اذا كانا مبتدا او
او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدّهما من الظروف
المبنيّة الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انّهما يقعان
ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنيّة لدي بالالف المقصورة
ولَدُن بفتح اللام وضمّ الدال وسكون النون وقد جاء لَدْنِ بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون ولَدَن بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْن
بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضمّ الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق
انّه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزاينه وان كان غايبا
عنه ولا يقال المال لدي زيد اولدن زيد الّا فيما يحضر عنده وحكمها ان
يجر بها على الاضافة نحو المال لدي زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب
بلدن خاصّة غدوة خاصّة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل
رطل زيتا ولذلك يحذف عنه ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا
من بكرة وغيرها ومنها قطّ مفتوح القاف مضموم الطاء المشدّدة
وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا
لضمة الطاء المشدّدة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل

وكسر النون ولَدْ بفتح
اللام وسكون الدال
ولُدْ بضم اللام وسكون
الدال. صح صح

قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا افعله عوض وبناء عوض على الضم لكونه منقطعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح المخففة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم فالمعرفة ما اى اسم وضع لموضع جزئي او كلي

لشيء متلبس بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء متقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعل آلة للاحظ افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا يعقل مثلا معنى الشار اليه

المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا
عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع
له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها و
الرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما يدخله اللام الزايدة لتحسين اللفظ
والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يبعد ما دخلته
قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين
بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي
اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل و السادس المضاف الى احدها اي احد
الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة
الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق
ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم
معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانه لا يفيد تعريفا ولما سبق تعريف المبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى
ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف

بينهما

المضمرات

١٢٦

وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن
او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول
غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك
الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي متناولا
بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه
هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب
من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر
المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم تلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له
وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب
ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان
النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا
ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا

لانها وضعها الواضع ليطلق على اي معين
اراد بخلاف العلم فان واضعه وضعه
الا لشيء معين خاص

اصنافها

قال اسم العدد ما وضع للعدد المبين

الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة **والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه** اي لا باعتباره انه المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي **ما وضع** اي الفاظ وضعت **لكمية آحاد الاشياء** منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون لكل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلا في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط **اصولها** اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب احد عشر

١٢١

كان كثلمائة او امتزاجا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين **اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف** **تقول** في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة **واحد اثنان** في مفرد المذكر وتثنيته **واحدة اثنتان وثنتان** في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر **ثلثة الى عشرة** بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال **ثلث الى عشر** بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر امرأة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا **احد عشر اثنا عشر** في المذكر احد عشر رجلا **احدى عشرة اثنتا عشرة** وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول **ثلثة عشر الى تسعة عشر** في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا **ثلث عشرة الى تسع عشرة** في المؤنث ابقاء الجزء الاول بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث واما في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان **وتميم يكسر الشين** عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا وحمل في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها على اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول **عشرون واخواتها** بكسر العين لان

ولهذا حكمنا بانه جنس آخر من التانيث واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر للمؤنث وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث

منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلاثون
واربعون وخمسون الى تسعين **فيهما** اي في المذكر والمؤنث من غير فرق بين عقود
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر **احد وعشرون** في المذكر
احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الاحد والاحدى الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب لان
المعطوف والمعطوف عليه في حكم التركيب امكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ
ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال
ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد **بلفظ ما تقدم**
من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتا
او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلاثة وعشرون في المذكر وثلاث وعشرون في المؤنث
هكذا **الى تسعة وتسعين** بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد **مائتان والفان** في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير
فارق بينهما **ثم** تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما **بالعطف** اي بعطف
الزائد عليها او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعا **على صورة ما تقدم** من اسماء
الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان
او اثنتان ومائة وثلاثة رجال او ثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى
عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة و
اثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة و
عشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع و
تسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه

ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا **والاصل في ثماني
عشرة فتح الياء** لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر **وجاز اسكانها**
لان اسكان الياء تثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب **وشذ حذفها** اي حذف
الياء **بفتح النون** لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء القاض
اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرددي زيادة الاستثقال فجعل
موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن
الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال **ومميز الثلثة الى العشرة** والثلث الى العشر **مخفوض**
اي مجرور **ومجموع لفظا** نحو ثلثة رجال **او معنى** نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه
لكثرة استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما
كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد **الا في ثلثمائة الى تسعمائة** استثناء من قوله مجموع لانهم
لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته **وكان قياسها** ان يجمع فيقال **مآت او مئين**
لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما تعود
الى بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر **ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين** بل الى تسع وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون

معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع
واما في ماعداها فلانهم كرهوا ان يصيّروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد
ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لا الان غير العدد اي ممتزج
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيا واحدا
بازاء مراة واما افراده فلان تمام الاضافة صار منصوبا صار فضلة فاعتبر
افراده ليكون الفضلة قليلا **ومميز ماية والف و مميز تثنيتهما ومميز**
جمعه اى جمع الالف واما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع
ماية في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل
بخلاف التثنية فانه يقال ماتا رجل مثل الفا رجل **مخفوض مفرد** لانه لما كانت
ماية والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزها
على طبق مميزها لكنها لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد
والماية والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل **واذا كان**
المعدود مؤنثا المعتبر به عنه **مذكرا** كلفظة الشخص اذا عبرت
بها عن المؤنث **او بالعكس** بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة
النفس اذا عبرت بها عن المذكر **فوجهان** اى ففي العدد وجهان
التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص ولمن تريد النساء
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث
اشخص اعتبارا بالمعنى **ولا يميز واحد** وواحدة **ولا اثنان** واثنتان

لا الاثنان

واثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان
معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين **استغناء بلفظ التميز**
اى الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره
على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية **عنهما** اي عن الواحد
اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى **مثل رجل ورجلان**
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس
والاثنينية فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد
مستغنى عنه لكننا لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى
يستغنى عنه لكنه لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا
الجمعية في مميز ساير الآحاد ينبغي ان يعتبر فيهما ما يتيسر الجمعية فيه ما هو
القريب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصورة لهيئة خاصة
القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين اى علامة الاثنينية
اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر
الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما
ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اي افادة لفظ التميز **النص المقصود** اى التنصيص على العدد

ذكر التميز

التصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح **بالعدد** اي بذكر اسم
العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد
على حدة **وتقول في المفرد من المتعدد** اي في الواحد من المتعدد **باعتبار تصييره**
اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه
بواحد **الثاني** في المذكر فتقول الثاني معقول القول وذلك القول انما
باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد
حتى يكون الواحد مصيره واحدا **والثانية** في المونث على هذا القياس
وهكذا الى **العاشر** في المذكر **والعاشرة** في المونث **لا غير** اي لا تقول
ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها
مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها **وتقول في المفرد**
اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير **الاول والاولى**
اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المونث
كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا تدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها
وهكذا الى **العاشر والعاشرة** في المذكر **والحادية عشرة**
في المونث وكذلك **الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة**
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا
حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية

١٢٤

والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب و
المعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر
نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث
فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث و
العشرون والثالثة والعشرون **ومن ثم** اي من اجل اختلاف الاعتبارين
اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما
قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره **ثالث اثنين**
بالاضافة الى الانقص بدرجة **اي مصيرهما** اي الاثنين ثلثة من قولهم **ثلثتهما**
بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة **وقيل في الثاني** اي في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله **ثالث ثلثة** او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي
عدده او يكون فوقه **اي احدها** لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من
عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا **وتقول** في الاضافة ما زاد على
العشرة **حادي عشر احد عشر** باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اي واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء **على** الاعتبار **الثاني**
وهو اعتبار بيان الحال **خاصة** لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت **وان شئت** قلت في اداء هذا المعنى **حادي احد عشر** بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني
وهكذا تقول **الى تاسع تسع عشر فتعرب** الجزء **الاول** من المركب

الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود
موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكر والمونث** ذكرهما بعد باب العدد
لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر
تعريفه لانه عدمي وتعريف المونث وجودي **فالمونث ما** اي اسم كان
فيه **علامة التانيث لفظا** اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة و
ناقة وغرفة او حكما كعقرب اذا الحرف الرابع في المونث في حكم تاء
التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المونثات
السماعية **او تقديرا** اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل
وقدم وغيرها من المونثات السماعية **والمذكر بخلافه** اي اسم متلبس
بمخالفة المونث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامته اي علامة التانيث **التاء والالف** حال كونها **مقصورة** كحبلى وجلى
او ممدودة كصحراء وحمراء وقنداد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي و
زعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغته موضوعة
للمونث مثل هي وانت **وهو** اي المونث **حقيقي ولفظي فالحقيقي ما**
اي اسم **بازائه** اي في مقابلته **ذكر من** جنس **الحيوان كامراة** في مقابلة
رجل **وناقة** في مقابلة جمل **واللفظي بخلافه** اي متلبس بمخالفة المونث
الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل هو منسوب الى اللفظ
لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث
حقيقي في معناه **كظلمة** مثال للتانيث اللفظي حقيقة **وعين** مثال

للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثال للمونث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته ووقوعه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل **اليه** اي الى المونث مطلقا
حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا **فبالتاء** اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء
وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر
غير الحقيقي فانه صح لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار
بقوله **وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار** فهو بمنزلة الاستثناء من
هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه
ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث
الحقيقي او ضمير المونث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار ولو كان يستثني من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا
لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع
الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه
فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة و طلعت اليوم
الشمس و طلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب
في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس **وحكم ظاهر الجمع** لا ضميره فانه

الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا
غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال
جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا
نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث
الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها
نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جمع التكسير
غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو
لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت
وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والتاء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه
جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها
في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في الجمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في الجمع المذكر الغير العاقل
كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فبري اي حقه ما جرى مجرى
المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء
للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى

غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او
قدر لعدم قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف
الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور
المراد لا ستغنى عن هذه الكلمات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة
الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة
او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل
الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك الملحوق او اللاحق
وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على
شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في
العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار
دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اراد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى
انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس

الا ان يبنى واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الرسات احسن من الحوق هناك

ضمير غير العاقلين وهو اما مؤنث لعقل او مذكر لا يعقل او مؤنث كذلك نحو

لا حاجة اليه وانما ذكره للتوضيح لانه مفهوم من قوله مثله

الام نثني الاب باعتبار معنيين مختلفين كما القمر والشمس قلت جاز ان يجعل
الام مسماة باسم الاب ادعاءً لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم كليا ولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب والقمر كذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر
مثل هذا التاويل في القرء ايض بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولها
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته
بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم
جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر
اذا صار علما ادعاء بالابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم
وقال الاحق ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها
يكفي تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه
ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما
يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان
حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال **والمقصور** اي الاسم المقصور
وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس **ان كان الفه** منقلبة

عن

عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل
كالوان في المسمى بالى او **وهو ثلاثي** اي والحال ان ذلك المقصور
ثلاثي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف
ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل **والا** اي وان لم يكن كذلك بان كان
الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او علم
وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زايدة كحبلى **فبالياء** اي
فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما و
تخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف **والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية**
اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة **ثبتت** الهمزة في الاشهر
لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او المتنسك من قرأ
اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان
وان كانت الهمزة **للتانيث** اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فانه
اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة **قلبت واوا** فيقال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا
قلب الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراآن

الاشتراك

لتثنيتها بدل

وهي للاحتراز عن نحو زيدا في الوقف حاشى

١٢٧

نحو عصوان في عصا وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول او مكسورة كالربوا وجب كالضحى قلبها ياء حاشى

وقال الشيخ ان لم يكن الالف الثالثة منقلبة عن شيء كمتى وبلى والاعلاما او كانت مجهولة الاصل فحكمها حكم مفرد فانه سمع فيها الامالة وجب قلبها كمتيان وبليان وان لم يسمع فان كالوان ونحوه اولى وقال بعضهم بل بالياء اولى مطلقا حاشى

في الاشهر نحو قراوان في قراء وربما صححت فقيل حمراآن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان حاشى

وحكى المبرد عن الاخفش قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا **والّا** اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزة للالحاق بدل من ياء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو وردايٌ **فالوجهان** المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراءان وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان نقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح والشافية فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره عندما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء **وتحذف نونه** اي نون التثنية **للاضافة** اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنافيان وحذفت **تاء التانيث** التي قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان **في خصيان واليان** على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس ايضا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لا اشتداد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانفكاك بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملتان وبمعناهما في خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف التنوين قاعدة متحققة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة [illegible] مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع ما دل** اي اسم دل **على جملة آحاد مقصودة** اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم **بحروف مفرده** اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة **بتغيرما** بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فاحترز في قوله بحروف مفرده اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حالا من الحروف ودخل في قوله بتغيرما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف

لا يخفى ان المراد بالفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع فالمعرف بدوري عصم

لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كلمة مركب والمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما عصم

والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه لم يوجد له مفرد لم يوجد في الاستعمال من نساء على وزن غلام عصم

المصادر من الدلالة المطابقة مخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس عصم

الشريفية

عبارة بدر

خرج اسماء الجموع والعدد نحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء و
نحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس و
الثاني اسم جمع كجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق
بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان
قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضرر في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد جمع كركب
جمع راكب وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة
ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق
الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو
اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة تكون لمذكر
وتارة يكون لمونث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده
واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي
النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق
فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه
اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل

يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه
من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة
كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون ثقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما
قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا
النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم
الذي اريد جمعه الفا مقصورة اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا
ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع
ومصطفين في حالت النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته
ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير وصفية فيه
مذكر علم اي كونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث
لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان
فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس

لم يجمع هذا الجمع وأراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة أو مقدرة
ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء
وسلمى اسم رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث
هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب
واوا والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها
دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح
ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
اي لو شرط فالشرط الاول كونه مذكر يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون
ذلك الاسم الثاني صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة
الثاني ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل الدال
لدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى
اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة
فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه
سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة ولم يعكس لان
فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه
اي في هذه الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال

رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
ولا بالالف والتاء فانه لا يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل
جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر
في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح
الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير و
العقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على
الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه والمؤنث
اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده
الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة
وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع
بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده
مذكر فصفة جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون
مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا

اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كعناق
وشمس ونحوهما من الاسماء وانث تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيهما الجمع بالالف
والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذكر الخنساء بهذا التانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير واحده
من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة
لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر من
تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغيير
الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور في تعريف الجمع مطلقا
فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزايدة
كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغيير ما سواء كان ذلك
التغيير حقيقيا كرجال او حكما كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كانفس
افعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس
معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام و الجمع
الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر
انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود

ذلك

١٣١

ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست
جلوسا وجلسة وجلسة بخلاف القادرية والعالمية وويلا له وويحا له مما
لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي
المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين
كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي
المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما
ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره
على استفعال نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته
في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال
كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس و حال كونه غيره اي غير ماض
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذكر الفعل
لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان
كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر
عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا ففيه
حكم ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع
ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمروا ضرب زيد

ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الفرق منعول ما لم يسم فاعله لانه
لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والجمع قياسا على الواحد فلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين
فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه له فى نفسه تثنية وجمعا ولانه
ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار فانه اذا [illegible]
~~[illegible] فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار~~ على حدة فيجمع
مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزمه ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا
ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى الفاعل غير ماخوذة
فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا
اولى لانه حينئذ اقوى شابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب
يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر حال كونه باللام
اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به
ولكنه جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت فى القرآن

شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد
جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر
مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم
نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من
الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اى يجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية [illegible] قوله فوجهان وجهان وانما
فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم
الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على
سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
موضوعا وكذا الاسم لمن قام اى الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل
ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله
قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه
به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل
يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن

قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى
ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن
قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فالمعلوم
الى اصل الفعل آخرا كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به
خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل
الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم
ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل
له مع الزيادة وتحديثه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من
التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل
فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي التصريح
الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقائل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي المجرد لمن قام به
لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب **وصيغته** اي صيغة اسم
الفاعل **من مجرد الثلاثي على** زنة **فاعل ومن غيره** ثلاثيا مزيدا فيه

او رباعيا مجردا او مزيدا فيه **على صيغة المضارع** المعلوم **بميم** اي مع
ميم **مضمومة** موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضمومة او لا **و**مع **كسر ما قبل الاخر** وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع
كسر كما في تتفعل وتتفاعل وتتفعلل **نحو مُفْضِل** فيما وضع الميم موضع حرف
المضارعة المضمومة **و**مستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولولا تقييدهم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع
ايضا فكما يكون للحق من قسمي الميم مثال يكون للكل من قسمي الكسر ايضا
مثال **ويعمل** اي اسم الفاعل **عمل فعله** فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما
ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك
وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول
معه وساير الفضلات كذلك يتعدي هو اليها **بشرط معنى الحال والاستقبال**
اي يشترط عمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي شيء يشترط عمله به من
معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما
لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكونا
تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الآن **وبشرط الاعتماد** اي اعتماد [redacted] اسم الفاعل

فان كان لازما يعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو صح

ههنا بحث اما اولا فلانه صرح الشيخ في باب الاضافة اللفظية بان اسمي الفاعل والمفعول يرتفعان مطلقا الفاعل والمفعول اذا كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا نحو مررت برجل ضارب امس في الدار وكذا ينبغي ان يكون الحال لشبهه بالظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما ثانيا فلانه صرح هناك بان شرط عملها في غير ما ذكر من المعمولات ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار او ...

معنى صح

على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف
او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب
ابوه وجاءنى الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية
ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى
فازدادبهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي لا للاستقبال
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد
ضارب عمرو امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون
منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل
معمول آخر غيرما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل
مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس قدرها منصوب
باعطى فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيد امس كما تقول مررت بالضارب

١٣٢

ابوه زيد الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل
الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم
الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث تخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم
بمعنى كثير العلم وكبير بمعنى كثير وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم
الفاعل فى العمل واشتراطما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه
العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا او امس
وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان
او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه
لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى
التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمروا
الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمروا الآن
او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود
هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمى الصلاة

ومررت بزيد الضراب عمروا الآن او غدا [illegible]

واما المصغر والمنسوب فلا عمل [illegible]

بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التكبير مثل قوله تعالى لهذا انتم
العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام في
القراءة مما لا اعتماد عليه **اسم المفعول هو ما اشتق من فعل** اي حروف
موضوعا **لمن وقع عليه** اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب
موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واحتذ اراقا من مقام ... في
اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من
المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول
فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم الذي هو
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط **وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول**
ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد **على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر**
لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء **وامره** اي شانه وحاله
في العمل اي على النصب **والاشتراط** اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما **كامر اسم الفاعل** اي مثل شانه وحاله واذا
كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان
هناك مفعول آخر بقي على نصبه **مثل زيد معطى غلامه درهما** الآن
او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس **الصفة المشبهة**
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث **ما اشتق من فعل**
لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين **لمن** اي لما **قام به**

على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة ف
اللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم
الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه
بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر
وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها **مخالفة لصيغة اسم**
الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
فلا يجيء صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا **على حسب السماع** اي كاينة
على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كاينة على قدر ما يسمع وخصص مخالفتها
لصيغة الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون علمها مشروطا بمشابهتها اياه فيما ذكر
كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها اي من غير اشتراط
زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست
بموصول بالاتفاق **وتقسيم مسائلها** اي جعلها قسما وبيان حكم كل قسم
وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه **ان يكون الصفة**

العيوب الظاهرة قياسه كاسود واعور
قال الرضي حمل الربع ... مع اشتراط ...

متلبسة باللام او مجردة عنها و على كل من التقديرين معمولها اما مضافا
او متلبسا باللام او مجردا عنها اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة
فى كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب
الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الستة اجمالا فتفصيل
فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعليته للصفة والنصب على التشبيه
اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول
الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل يجوز
على التميز فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول
على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام
فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه
المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه الثلثة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك

لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع صح

العاطف

العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام
الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم
الصفة الخالية باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم
الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد
منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجردة عن اللام
مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت
التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف فى صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة المضاف الى ضمير الموصوف

ان يكون صح

مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح
في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى
ما يمكن منه وقبيح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول
شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام
الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة
عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن
الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران
منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن
وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج
اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه
والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولا

كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة
يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها
اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر
وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا
اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف فيكون
بها علاقتها فهي مؤنثة اي الصفة بتأنيث الموصوف مثل هند حسنة الوجه
وحسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا
الوجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنوا الوجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم
الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا
الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم
المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة فيما ذكر اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيعملان
الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما مثل زيد قائم
الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني

انه مفعول ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل وينصب تشبيها
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب
تقول زيد تيمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا **اسم التفضيل ما اشتق**
اي اسم اشتق **من فعل** اي حدث **لموصوف** قام به الفعل او وقع عليه والتعميم
لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل او للمفعول **بزيادة على غيره**
في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي
لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء
الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **وهو**
اي اسم التفضيل من حيث صيغته **افعل** للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان
بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لكنهما خففتا
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل **وشرطه ان يبنى** اي اسم التفضيل
من حدث **ثلاثي** لا رباعي **مجرد** لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه
اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه
متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد
او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف
ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف

المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو
المشتق منه فلا يتعين المعنى **ليس بلون** اي من ثلاثي مجرد ليس بلون
ولا عيب ظاهري **لان منهما اشتق افعل لغيره** اي لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة
وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان
افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل
على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع **نحو زيد افضل الناس**
فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل
فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد
زيادة فيه على غيره **توصل اليه** اي الى غير الثلاثي المجرد **باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا** مثال للثلاثي المزيد فيه **وبياضا** مثال
للون **وعمى** مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو
اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى
التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه
في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو
من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات
وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح

قال يا اخي انت انا فقير انا شايبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل والبلد
لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل و
الشارح الرضي عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان
ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكلّ منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس
فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في
مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية
وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على
ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفراد
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد
من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما
مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين
المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من
زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او
معرفا باللام نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من اخوا
واما قوله عرفت بالكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه

تلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد هو

ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى فـ
لا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا
ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل
شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر
الا ان تقصد الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على
من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في
ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
ويشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا
فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود
من استعماله بهذا تفضيل مدخوله موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع
فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد زيادة اي ثاني
معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم
التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر حسن
القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
نفضل

وان كان داخلا في الاخوة

ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك **يوسف احسن اخوته** فان يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد
اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه **ويجوز في** النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من
اضيف اليه **الافراد** اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا الاستعمال يشبه
افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا
معه **والمطابقة** اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا **لمن هو** اي اسم التفضيل صفة **له** نحو الزيدان افضلا الناس
الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات
فضليات تشبيها لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة **واما** النوع
الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة
و اسم التفضيل **المعرف باللام** منه فلا بد فيهما من **المطابقة** اي مطابقة اسم
التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة
الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه معهما **و** اسم التفضيل **الذي** استعمل

بمن معنوية مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة
التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار
امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها
تمام الكلمة **ولا يعمل** اسم التفضيل **في** اسم **مظهر** الرفع بالفاعلية
بدون شرط **الا** ستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل
في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانما فعل دال على الفعل الناصب
له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم
من يضل واما الظرف والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا و
التميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو
لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله
ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا
الا اذا كان اسم التفضيل **صفة** اي وصفا سببيا هو في اللفظ **لشيء**
معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا **وهو في المعنى صفة**
لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره **مفضل** ذلك المسبب

خبر منه عنه وليس ذلك بمشهور فان قلت كيف تعلق باعتبار الاول وباعتبار [illegible]
بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يعدى الفعل وشبهه بحرفي جر بمعنى واحد لفظا ومعنى الا
من نوع واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين فلا تقال مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف قلت
حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل اي طلب باعتبار الاول ومقترنا به والثاني من [illegible]

باعتبار الاول اي باعتبار تقيده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا **على نفسه**
اي نفس ذلك المسبب **باعتبار غيره** اي باعتبار تقيده بغيره اي بغير
ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف
اي تفضيلا منفيا **مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل**
فرجلا هو الشيء الذي يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك
بين [illegible] الكحل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه
باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لسببه
ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب
[illegible] فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن
مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا
من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل
قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك
فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل
عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستضح فائدته
وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى

الفعل

الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل **لانه** اي احسن
في هذا المثال **بمعنى حسن** وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى
فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد
النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل متقيا
الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه المساواة لا يناسبها مقام المدح
فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل
احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل متقيا الى
حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه
في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد
على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوي
مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من مجموع ذلك
ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال
المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي تقتضي

جوازُ عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغي ان يكون عمله فى مثل مارايت
رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز فى المثال المذكور قلنا فرق بين
المثالين فان المفضّل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضّل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضَعُفَ المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف مارايت
رجلا افضلَ ابوه من زيد فان المفضّل والمفضّل عليه مختلفان بالذات
فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو
عدم جواز عمله فى المظهر **مع انّهم لو رفعوا** احسن بالخبرية والكحل
بالابتداء **فصلوا بينه** اى بين احسن **وبين معموله** اى ما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله
منه في عين زيد **باجنبي وهو الكحل** اذ كل ماليس معمولا له من
هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية و
لا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
فى المبتداء والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء لا اسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا
ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين
زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم
تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة

مارايت

مارايت رجلا احسن من الكحل في عينه هواي الكحل في عين زيد لا يخ
عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
فى كلام العرب مثل هذا المقصود والكلام فيها وفيما قرر مسئلة الكحل وبين
شرايطها وما عبّر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
بل المراد التنبيه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبّر
عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب
الى مثال انشاه سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق
بعض هذه الصور عليه فقال **ولك ان تقول** مارايت رجلا **احسن
في عينه الكحل من عين زيد** باقامة من عين زيد مقام منه في عين
زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين
من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل
تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لا ان اصله من كحل
عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل
تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل ح **فان قدمت** على اسم التفضيل
ذكر العين التى كان الكحل فيها مفضلا عليه **قلت مارايت كعين
زيد احسن فيه الكحل** كان اصل مارايت عينا احسن فيها الكحل منه
في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره مارايت عينا مماثلة فى اصل التكحل احسن
فيها الكحل من عين زيد اوتقول معناه مارايت عينا كعين زيد

ولك ان تقول خبر مبتدا
احسن فى عينه الكحل من عين زيد
فى محل النصب لانه مفعول ثانيه
سرا

لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحقق
فى كلام العرب وان لا مانع عليه قياسا
عص

وان قدمت ذكر العين
قلت مارايت كعين زيد احسن
جملة جزائية

التكحيل

فهو اجنبي من هذه الحيثية صح

في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على المبالغة
ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا **مثل**
ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين
زيد الى آخره قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون
مبتديا بما هو مبداء المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان
كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله وهو مذكور لانه
كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه
مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادى السباع فقدم وادى
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص
براكبي الابل والتائية من اني او اتى كالتحية من حيي او حي وهو
الكث والتانى وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما
من روية البصر او من روية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادى
السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد
من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة

مثل خبر مبتدا محذوف مضاف ولا ارى مضارع معروف والمستتر فيه فاعله وهو انا فاعله وكوادى مفعول ثان لارى وهو بمعنى اعلم والسباع مجرور بالاضافة وحين ظرف بمعنى ... الكاف اى يشبه وادى السباع وقت اظلام والجار والمجرور ويظلم من اظلام مضارع معروف والمستتر

واديا

فيه فاعل عائد الى وادي السباع والجملة في محل الجر بالاضافة وواديا مفعول اول واقل صفة بواديا وبه متعلق به وركب فاعل اقل ويجوز ... به واديا على انه مفعول به لارى بمعنى هذه المشاهدة وكوادى السباع حال ... لان صفة النكرة اذا تقدمت انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون بدلا من قوله كوادى والكاف اسمية مفعول لارى كذا وجدت في بعض شروح ... وقوله ولا ارى كوادى ... في محل الجر بالاضافة

واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب
فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تميز عن نسبة اقل الى
ركب او منصوب على المصدرية اي ايتيان تائية واخوف عطف على اقل
وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل ركب
منهم بوادى واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا
ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل
وقت الا في وقت وقاية الله ساريا تقول مررت على وادى السباع
لكثرة تعاقبها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به
الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادى السباع في وقت الا وقت
وقاية الله سبحانه ركبا ساريا ساير بالليل فيه عن الآفات والمخافة
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه
بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع ولما قسم المصنف الكلمة
الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد
منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما
وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدر
بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اى كلمة دلت **على معنى** كائن
في نفسه اى في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس

السباع ... | زيد | منسوب الى ... | المخافات

الفعل

الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لا استقلالا بالمفهومية
مع ترجح كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله
بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل
كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي
هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك
ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج
بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد
الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقي لنا وضعا اسماء الافعال اذ
جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع
ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود
الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل
دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل
الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول

ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى ح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية صح

144

السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد و دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر او لنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء
بالشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث
لانها دالة على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنيت
عنها بالحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث احترازا عن المتحركة
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير
المتصلة البارزة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير
الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل و...
...عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع الاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واختصر ... ...
واجدر الماضي ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر
من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية
ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
اخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل

استغنيت

المتحركة صح

امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب و
بان ضربتَ ضربتُ **مبني على الفتح** خبر مبتداء محذوف اي هو
يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء
على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع
في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا و
جزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك
واما الفتح فلكونه اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك**
فانه مبني على السكون معه نحو ضربن ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح **و مع غير**
الواو فانه يضم لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع**
المشبه اي فعل اشبه **الاسم باحد حروف نايت** اي حال كونه متلبسا
باحد حروف نايت في اوائله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نايت وهذه
المشابهة انما يكون **لوقوعه** اي وقوع ذلك الفعل **مشتركا** بين زماني
الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين **وتخصيصه** بالجر عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون
لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه باحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال **بالسين** فانه للاستقبال القريب **وسوف** فانه للاستقبال
البعيد كما ان الاسم يتخصص باحد معانيه بواسطة القراين

وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى
المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كل الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا **فالهمزة** من تلك الحروف
الاربعة **للمتكلم مفردا** مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب **والنون له** اي
للمتكلم المفرد اذا كان **مع غيره** واحدا كان ذلك الغير او اكثر
مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن **والتاء للمخاطب مطلقا**
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا **وللمؤنث** الواحدة
والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غايبات او
ذوي غيبة **والياء للغايب غيرهما** اي غير القسمين المذكورين
وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة
لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق **وحروف المضارعة**
مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج
اولا كيخرج **ومفتوحة فيما سواه** اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما **ولا يعرب من الفعل غيره** اي غير
المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله **اذا لم يتصل**
به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة **ولا نون جمع مؤنث**

[illegible]

لانّ اذا اتّصل به احديهما يكون مبنيا لانّ نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزو الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخول في وسط الكلمة
لو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولانّ جمع المؤنث في المضارع
يقتضى ان يكون ماقبلها ساكنا لشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضي
الاعراب **واعرابه رفع ونصب** يشارك الاسم فيهما **وجزم** يختص به
كالجر بالاسم **فالصحيح** منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير
حرف علة **المجرد عن ضمير بارز مرفوع** متصل به **للتثنية** مذكرا
كان اومؤنثا مثل يضربان وتضربان **والجمع المذكر** مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن **والمخاطبة** مثل
تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد الغايب المذكر
وتضرب في موضعين فى الواحدة الغايبة المؤنث والواحد
المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير **بالضم**
فى حال الرفع **والفتح** فى حال النصب **لفظا** اي حال كون الضمة والفتحة
لفظتين **والسكون** فى حال الجزم **مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب**
والمضارع المتصل بذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة
مواضع **بالنون** حالة الرفع **وحذفها** اى بحذف النون حالتي الجزم
والنصب فانّ النصب فيه تابع للجزم كما انّ فى الاسماء تابع
للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم
يضربا ولن يضربا الى آخرها **والمضارع المعتل** الآخر **بالواو**

والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لانّ الضمة على الواو والياء ثقيلة
تقول يدعو ويرمي **والفتحة لفظا** في حال النصب لخفة الفتحة نحو
لن يدعوَ ولن يرميَ **والحذف** اى بحذف الواو والياء في حال الجزم
لانّ الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز
ولم يرم **والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضم والفتح تقديرا**
لانّ الالف لايقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى **والحذف** اى بحذف
الالف في حال الجزم تقول لم يرض **ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد** سواء كان العامل فيه
هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء
كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب
او مررت برجل يضرب اورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
في مواضع لايقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم و
في نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على انّ ضارب
خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفيها وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره

لان من حيث التقدير نعت او حال لكونه متقدرة او من حيث اللفظ او تقدرت

وجاء في بعض القراءات او يعفو الذي بسكون الواو ناصبة انه من يتق ويصبر
وجاء في قراءة قنبل ناصبة باثبات الياء

حال الرفع والنصب

ظاهره ان لم يكن صحيحا في ان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل اللفظية كما هو مذهب الفراء ... وقال البصريون ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم ... الرفع ... عامل الرفع فيه ... هو حروف المضارعة

فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لانه
وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن
نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في
باب افعال المقاربة ان شاء الله تع **وينتصب** اى المضارع **بان**
ملفوظة **ولن** قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه **واذن**
قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن
المضاف اليه **وكي وبان مقدرة بعد حتى** نحو سرت حتى ادخلها
و بعد لام كي نحو سرت لادخلها **و بعد لام الجحود** وهي اللام
الزايدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة
جوازم فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
و بعد الفاء نحو زرني فاكرمك **و بعد الواو** نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن **و بعد او** بمعنى الى ان نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع
عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على
المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك
ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب
اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينصب
به المضارع **مثل اريد ان تحسن الي** مثال النصب بحذف النون

بالفتحة **و مثل ان تقوموا** مثال النصب بحذف النون **و** كلمة ان **التي يقع بعد
العلم** اذا لم يكن بمعنى الظن **هي ان المخففة من ان المثقلة** لان المخففة
للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه
و ذلك اى ان الواقعة بعد العلم **هذه** اى ان الناصبة **نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم و** ان **التي يقع بعد الظن
فيها الوجهان** لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان
ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان
المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان **ولن
مثل لن ابرح ومعناها** اي معنى لن **نفي المستقبل** نفيا موكدا لا مؤبدا
والا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض
لان لن يقتضي التابيد وحتى يا ذن الانتهاء **واذن** التي ينصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر
ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما **و كان** عطف
على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان **الفعل** المذكور بعدها **المستقبل** لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
احسن اليك كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع **مثل**

قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقولنا اذن مبتداء وقولنا اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا
اليه وقولنا مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال على
طريقة تمثيلات اخواتها الآتية لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت اي اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد
بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومعناها اي معنى كي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول
الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان بالنظر
الى زمان التكلم ماضيا وحالا او مستقبلا بمعنى كي للسببية او الى
لانتهاء الغاية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا
او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال
ما بعدها فان اردت الحال اي فان اردت بالفعل الذي دخله حتى
زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه

قوله حتى ان لا يكون علامة للرفع المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعد المضارع مرفوعا كان او منصوبا لابد من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان يجعل جوابا عن اعتراض مورد تقريره ان يقال اذا جاز في نحو سرت حتى

١٤٨

ويجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى
ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية عن الحال الماضية كانك
كنت في زمان الدخول بهيئته بهذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم
على ما كانت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا بعينه
على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ
لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه
الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف
ابتداء ان يبتدا بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدء او
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم
فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية ايضا
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها لتحصيل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثل لما اريد الحال
تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل
هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف الابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان
الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما
كانت حرف ابتداء انقطع عما قبلها ما بعدها فيبقى الناقصة بلا خبر
فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت

حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن فاد وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقولنا ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كلمة التامة فعلى هذا اقول ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تأكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم وانت

التامة كان سيري حتى ادخلها مي

فيهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث تدل تغيير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة لبعد تقدم الامر اوما في معناه من النهي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيه الدعاء اللهم اغفر لي فافوز فلا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو ألا تنزل فتصيب خيرا اي ألا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل المصدر معطوف على مصدر آخر

لانتصاب المضارع شروط

صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتمَ اوفتشتمَ اوثم تشتمَ فلم
ليس من الحروف المذكورة وتقدير أن بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشرط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان موضوعا فهو
معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو
مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظ ان
هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه
على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعمّ مما ذكره كما ذكرنا يلزم
ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق فيجيء بانه
في لم ايض ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في
الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرنا **يجوز اظهار ان مع لام كي**
نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو
اردت لان تقوم **و** مع الحروف **العاطفة** نحو اعجبني قيام مك
وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام واعجبني ضربُ زيدٍ وغضبه واردت لضربك فجاز
ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح ~~سببا~~ ~~في~~
~~جعلها التي سبب ان الفعل اعتبر بينهما~~ لم يظهر بعدها أن

مثال العرض الا تنزل ولتصيب خيرا فان المعروض عليه
الغير وهذا معنى الجمعية فى كل واحد منها تقدير الاول
خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول اعانة لي منك واكرام
مني وتقدير الثالث لا يكن منك نهي عن خلق واتيان
بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام
وتقدير الخامس ليت لي حصول مال وانفاق وتقدير
السادس الا يكون منك نزول واصابة خير

منهدم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر **والواو** التي
ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط **بشرطين** احدهما
الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما
وثانيهما **ان يكون قبلها** اي قبل الواو **مثل ذلك** اي مثل ما قبل الواقع
قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة
الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثلا زرني واكرمك
اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ اي
لا يجتمع منك اكلُ السمكِ مع شربِ اللبنِ وعلى هذا القياس **واو**
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان **بشرط معنى الى ان** او الا ان
اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها
لان ايض داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير أن بعدها تكون او
نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني
حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور باو
التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي **والعاطفة** اي الحروف
العاطفة مطلقا سواء كان من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم
واذا كانت منها تكون غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير
ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان **اذا كان المعطوف عليه اسما**

ومع اللام الزائدة سوى اللام الجحود ونحو امرت لان اكون

وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل
على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في
التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب مابعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار
ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام
بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي
ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة يضمر في غير
المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي
احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع
ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم
فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازات
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة
ان ومهما وما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مطلقا
كما ان مع ما او لا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع مع
كيفما واذا فاذا لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد مع كيفما

151

فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه
على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر
استمرار قراءة كائنين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة
للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على
قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدره وسيجي بيانه انشاء الله
تعالى لم لقلب المضارع ماضيا ونفيا اي نفي المضارع ولا يبعد
ارجاع الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم
في هذا القلب والنفي ويختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة
الماضية من وقت الانتفاء الى وقت التكلم تقول ندم فلان و
لم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم
الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد
استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص
ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها اذا دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول
ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع
اي تقول لمن يترقب متوقعا تقول لمن يتوقع ركوب الامير

لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه
الندم **ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل** ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
ولا النهي وهي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي ...
ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر التي يطلب
بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل
والمفعول مخاطبا وغائبا ومتكلما **وكلم المجازات** المذكورة من ...
تدخل على الفعلين لسببية الفعل **الاول ومسببية** الفعل **الثاني** اي
يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة
ما تدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة
لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية
شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها
لا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد بها في صورة
السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق
يعني انه متى ما كان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس

سبب الاكرام عنده **وتسميان** اي هذان الفعلان اولهما **شرطا**
لانه شرط لتحقق الثاني **و**ثانيهما **جزاء** من حيث انه يبتني
على الاول ابتناء الجزاء على الفعل **فان كانا** اي الشرط والجزاء
مضارعين نحو ان تزرني ازرك **او الاول** فقط نحو ان تزرني فقد
اكرمتك **فالجزم** واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها
مع صلاحية المحل **وان كان الثاني** مضارعا **فالوجهان** اي ففيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت
خرجت **او معنى** نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد
اي لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ
له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت **لم يجز الفاء** في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان
اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج
عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه **وان كان**
اي الجزاء **مضارعا مثبتا او منفيا بلا** احترازا عما اذا كان منفيا بلم
فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء
لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى **فالوجهان** الاتيان بالفاء وتركها

لان اداة الشرط لما تأثير في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
والاثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود
التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا
الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او
المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض محقق لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان
اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير
لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع او لم [illegible] او لن الى غير
ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها
تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء
اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون
وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل

عندكم

154

عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو
ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو
الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء والجملة صالحا لان يكون مسببا
لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع
مضارع ماخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
جزاء له وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل
على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك
المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة
وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل
ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو
سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ
من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان
النفي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار
عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقدر

معناه يجب العرف ان لكفر تدخل النار فالعرف في هذا المواضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية
واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرتفع اما بالصفة
ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في
طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
كذلك في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد صيغة الامر
فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي
بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع
من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو
في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذلك
ذكره المص في شرحه **صيغة يطلب بها الفعل** شامل لكل امر غائبا
كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا **من الفاعل** احترازا عن
المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل **المخاطب**
احترازا عن الغائب والمتكلم **بحذف حرف المضارعة** احترازا عن مثل
قولهم فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن
مثل صه ومه ورويد **وحكم آخره** اي آخر الامر في الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه

دم

وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه
وفي الصورة **حكم المجزوم** اي مثل حكم المضارع المجزوم في
اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه
اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم يخش ولم تغز
ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة **فان كان
بعده** اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل
ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا
القسم لظهوره وان كان بعده حرف **ساكن وليس المضارع برباعي**
والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما
هو باب الافعال لا غير **زدت همزة وصل** على ما بقي بعد حرف المضارعة
ليتوسل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة **مضمومة**
ان كان بعده اي بعد الساكن **ضمة** دفعا للالتباس بالمضارع على
تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس
بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل
اقتل بكسر التاء **مكسورة فيما سواه** اي سوى الذي بعد الساكن ضمة
سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي
المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر ...
لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح بالماضي الرباعي **نحو اقتل** ...

لما يكون بعد الساكن ضمة صح

~~بعد حذف حرف المضارعة~~ **واضرب** مثال لما يكون بعده كسرة
واعلم مثال لما يكون بعده فتحة **وان كان رباعيا فمفتوحة** اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل زدت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم
الواحد لا همزة وصل **مقطوعة** لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** اي فعل
المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او
حذف مضاف اي فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعدان يراد بالموصول الفعل
الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية **وهو ما حذف فاعله**
واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه **ماضيا**
غيرت صيغته دفعا للبس بان **ضم اوله وكسر ما قبل آخره** مثل ضرب
ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد في الاوزان بخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود
بالاخف منه **ويضم الثالث مع همزة الوصل** نحو انطلق واقتدر واستخرج
لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب **ويضم الثاني مع التاء** مثل تعلم
وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت و
دحرجت **خوف اللبس** هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني **ومعتل العين**
اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف

اي الاستقطاع في الدرج نافع

سواء كان ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا فيه نافع

فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين في يروي ويطوي
قيل الاصوب ان يقال ومعتل العين والمنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور
وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة عوارض واختلاف في مبني
للفاعل كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن
فيه ما ذكر **الافصح فيه قيل وبيع** اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدل واو قول ياء لسكونها
وكسرة ما قبلها فصار قيل **وجاء الاشمام** وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي
شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا
مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهو ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف **وجاء الواو** ايضا
على ضعف فقيل قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء و
لسكونها وانضمام ما قبلها **ومثله** اي مثل باب الماضي المجهول من معتل
العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من المعتل العين من باب
الانفعال نحو **اختير وانقيد** في مجيء اللغات الثلث فيه اذ تبدل
وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت **دون استخير واقيم** اذ ليس ذلك

قيل وبيع والاصل قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فقلبت الياء واوا لضمة ما قبلها فاعلم

والانفعال صح

مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما قُوِل وبُيِع
واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما
ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال قيل وبيع
واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب
ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة
وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين
فيه الفا اى ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد
ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل على طريق الصدور والقيام
الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه
ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او
المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي
بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل

كقعد

كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرّحت
زيدا او بالالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد
كضربت وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى ثلثة مفاعيل
كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال
الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول
آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الآخر وهي انبأ ونبّأ
واخبر وخبّر وحدّث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها
اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار
عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا
والثاني والثالث من مفاعيلها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من الافعال بمعنى الشك
المتضمن تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت

ووجدت وهذه الثلثة للعلم **تدخل** اي هذه الافعال **على الجملة الاسمية**
لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية **عنه** من الظن
والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما اثبات
هذه الجملة عندك حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا
قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه
الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال **فتنصب** اي هذه الافعال **الجزئين**
اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها **ومن**
خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشي ولا يوجد في غيره
اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا
وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم
واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما لكان
كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن
بالياء المنقوطة من تحته بنقطتين اي لا يحسبن بخلهم خيرا لهم
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول
الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشي بنا الاعداء اي لا تخلنا
جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني **بخلاف باب اعطيت**

فانه يجوز فيه الاختصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون
المفعولين بخلاف مفعولي علمت فانك لا تجد فيها فايدة منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلوا
عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي مسموعه صادقا **ومنها** اي ومن خصائص افعال القلوب **جواز**
الالغاء اي ابطال عملها **اذا توسطت** بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم
او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين
لها **كلاما** تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف
عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت
زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا
على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على
تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير
التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو
ضربك احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب
زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد

لكن الجمهور على انه لا يكون وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني

واحب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المثبت عن جواز الالغاء ايضا بقوله اذا توسطت بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الجائز بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل لفظ مضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة مثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت

علمت غلام من رايت

لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين اذ لو كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو ايّاك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية

اعمّ من ان يكون متكلمين او مخاطبين او مغايبين

اي يرجع الضميرين الى شيء واحد

على رأي الثعلبية تجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعليهما ومفعوليهما ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
تارة وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب
ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي
اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى
آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب
وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد الثاني
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته
مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم
بنفس الشيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب
من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان
لها معاني أُخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق
الشفة العليا ولو جدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي
استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة
انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كافعال الغير الناقصة ما وضع
اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال

التامة واما الناقصة فهي لتقرير الفاعل على صفة اي متصفة بمصادر ... القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيد متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الحصول بعد ان لم يكن وقال بعض المحققين لا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك ... ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزء الموضوع له والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة لكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها دون التامة فافهم

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
طرفين طرفيها خارج عنها تخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة للصفة
وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا
التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال
الناقصة لانها موضوعة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع
له الجزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل
على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل
منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له
والصفة خارجة عنه تخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل
اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان
الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير
فقط كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة وهي اي الافعال الناقصة كان و
صار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا
وراح وما زال وما انفك وما فتئ
وما برح وما دام وليس

وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر و
الظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما
اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة
ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وفيها ضمير لما تقدم من القرابة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج
اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها
كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة جاءت حاجتك وجاء ايضا
قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة
كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يجاوز جاء وقعد الموضع
الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان
نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء والخبر لاعطاء الخبر
اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني الاثر
المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه
اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعنى زيد غني واعطى معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي
هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع
هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لتشبيهه
بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان لكونه

لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما
غير دالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت
خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد
القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر
والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت
فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا [illegible] بل صارت فراخا
ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان
يكون ناقصة تكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت و
آخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة
اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون و
يكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال
كونه صبيا فكان [illegible] لفظا اذ ليس المعنى على المضي ولما
ذكر هذين القسمين [illegible] ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان

من بلد

الابوس جمع بؤس وهو الشدة

الى مكان اومن ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا
اومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد
قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال الحماسي كك من نعم تحولن ابوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل
اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد لوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او
اضحى اوامسى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح
او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع
ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان
الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما
تامين في غاية القلة في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او
عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا

ظل

جعله

مشى

مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا
وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات ومازال من زال يزال فانه تامة
وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ ايضا بمعناه وماانفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي
خبر تلك الافعال لفاعلها قبل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها
ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها على حدة من المنصوبات
مذ قبله اي قبل فاعلها خبر على من وقت يمكن ان يقبله عادة
نحو ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة
اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معنى هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا
وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ
فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود منها ومادام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

لذا هو

قسم هو
اسم

ونفي النفي هو

وتقديره كا ذكرنا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر وما هو

وما في مادام مصدرية والمضاف الزمان محذوف فمعنى اجلس مادام زيد قائما اجلس مدة دوام قيام زيد قائما

اي بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان ما مصدرية [illegible]
مع ما بعدها بتاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا [illegible]
الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى [illegible]
اشار بقوله **ومن ثم** اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها **احتاج الى** وجود **كلام** مستقل بالافادة **لانه** مع اسمه
وخبره **ظرف** والظرف وحده غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يتم فاذا ما [illegible]
با جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف [illegible]
المصدرية بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل [illegible]
فلا حاجة الى وجود كلام ورائها **وليس لنفي مضمون الجملة حالا** [illegible]
زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون الجملة **مطلقا** ولذلك تقيد تارة بزمان
الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق
الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه **ويجوز تقديم اخبارها**
اى اخبار الافعال الناقصة كلها **على اسمائها** اذ ليس فيه الا تقديم
المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي
الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم [illegible]
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي [illegible]

لفظة صح

صديقي وان اريد به نفي الضرورة من جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال
المذكور **وهي** اى الافعال الناقصة **في تقديمها** اي تقديم اخبارها **عليها**
اي على نفس تلك الافعال واقعة **على ثلثة اقسام قسم يجوز** تقديم
اخبارها عليها **وهو من كان الى راح** وهو احد عشر فعلا لكونها
افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها **وقسم**
لا يجوز تقديم اخبارها عليها **وهو** اي هذا القسم **ما في اوله** كلمة ما
نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في
حيز النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع معمول
المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم [illegible]
ما فتئ ثابتا **لابن كيسان** بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة
منهم وذلك الخلاف منه **في غير ما دام** لان اداة النفي لما دخلت
على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم
تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى **وقسم مختلف فيه** ظهر فيه الخلاف
بين الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا **وهو** اى القسم المختلف فيه
كلمة **ليس** فالكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز
مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه

الناقصة صح

قال سيبويه ان ان يفعل ليس في موضع خبر عسى لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة فاعتذر بعض من جعله خبرا على
على الاسم اي عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج وقال بعضهم ان زايدة وقال بعضهم الفعل
ان مشبه بالمفعول وليس بخبر وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم يغير معنى الكلام عنه بافادة عسى انشاء
الطمع كما كان معنى ما احسن زيدا شي جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وذهب الكوفيون الى ان يفعل في محل الرفع بدلا اشتمال
قبله بدل الاشتمال وليس بوجه بعيد قاضي

١٦٣

الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعد اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي يتوقف وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان في الابدال تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب **و** تقول على الاستعمال الآخر **عسى ان يخرج زيد** بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر لقيام مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير

والبراني والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما في اول ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان **افعال المقاربة ما وضع** اي فعل وضع **لدنو الخبر** اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل **رجاء** منصوبا على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به بحصوله كقولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجوه وتطمع لا انك جازم به **او** وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل **حصولا** اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله **او** وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل **اخذا فيه** اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصرف الى ما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه **فالاول** اي ما وضع لدنو الخبر رجاء **عسى** قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف **وهو غير متصرف** حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي

قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة
وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى ويخرج ضمير
يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وجه الاحتمال
ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد
اسم عسى وان يخرج خبراله مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا **وقد يحذف ان** عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول
تشبيها لها بكاد فكان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة
ذلك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج **والثاني** اي وضع لدنو
الخبر دنو الحصول **كاد تقول كاد زيد يجيء** فتخبر عن دنو الخبر لفاعله
باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل
وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر عن الحال باعتبار احد
معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال **وقد تدخل ان**
على خبر كاد تشبيها له بعسى كما يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد
كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمضا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر
اعطي لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه **واذا دخل النفي على كاد فهو**
اي كاد **كالافعال** اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي معنونها على

نفي

القول **الاصح** ماضيا كان او مستقبلا **وقيل نفيه** اي نفي كاد **يكون للاثبات**
مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان
المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذي الرمة **لم يكد رسيس الهوى** من حب مية **يبرح** فانه يدل على زوال
رسيس الهوى والتسليم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي
كاد اثباتا لما خطأوه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما
كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض
الفصحاء بتخطئة ذي الرمة وذا الرمة في تسليم تخطئته روي عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة وغيره قال عنبسة
فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة
في تغييره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها **وقيل يكون** اي
النفي الداخل على كاد وما يشتق منه **في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال**
اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه **تمسكا** في الدعوى الاولى
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى
الثانية **بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب**
مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن
البراح اي الزوال والنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا

مسلّم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها **والثالث** وهو ما وضع لدنوّ الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوّ اخذ وشروع في الخبر **طَفِقَ** بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يفعل كعلم يعلم طَفَقًا وطُفُوقًا وقد جاء طَفَقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب **وكَرَبَ** بفتح الرّاء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب **وجَعَلَ** بمعنى طفق **واخذ** بمعنى شرع **وهي** اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال **مثل كاد** في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان **واوشك** بمعنى أسرع عطف على طفق **وهي** اي اوشك **مثل عسى وكاد في الاستعمال** فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ **فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب** وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره ووا ثمّاله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره

الاخبار فلا بد من وقوع امر في نفس الامر حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الامر على سبيل الانشاء فلا شئ في نفس الامر يقصد مطابقته لذلك الشئ بل الشئ يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ كذلك اذا قلت ما احسن زيدا فقد احدثت التعجب واوجدته بهذا اللفظ وما قصدت مطابقته لتعجب موجود في نفس الامر في احد الازمنة حتى يكون خبرا بل قصد احداث التعجب من حسنه الموجود في نفس الامر فالتصديق والتكذيب لا يتعلقان به من حيث بل يتعلقان بما يلزمه من الخبر وايضا اذا قلت نعم الرجل زيد فانما انشأت المدح واحدثته بهذا اللفظ ولم يقصد مطابقته لمدح موجود في نفس الامر بل قصد احداث المدح على جودة الحاصلة في نفس الامر ومنقول الاعرابي لمن بشره بمولوده وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو تكذيب لما يلزمه من الحكم بوجود المولودة

ولما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء **وله** اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب ~~وليس بمحض الدعاء~~ **صيغتان** احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب **ما افعله** والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب **افعل به** بشرط ان يكونا في هذين التركيبين **وهما** اى فعلا التعجب **غير متصرفين** فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ **وهي** اى افعال التعجب غير متصرفة **مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان** اى فعلا التعجب **الا مما يبنى منه افعل التفضيل** لتشابههما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا من الافعال كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب **ويتوصل في الفعل الممتنع** بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب **بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه** اى يتوصل بمثالهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء **ولا يتصرف فيهما** اي في صيغتي التعجب **بتقديم** لا التقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل **ولا تأخير** اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير

وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم
غيره فلو اكتفى باحدهما يكفي واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فلما
اعتبر القصد لا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين الفاعل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدًا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدًا ومعناه انه كان لزيد في الزمان الماضي حسن واقع
دائم الى الآن لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون
المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتداء
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه
عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة
اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا
حسن شيء عظيم وقال الفراء انها استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي
وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل بسبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد فاحسن فعل
صورته امر ومعناه الماضي من احسن بمعنى صار ذا فعل كالحم بمعنى صار ذا لحم
وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا
اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على
ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا و

اي مجروره مفعول عند الاخفش لان معنى احسن صر ذا حسن على ان يكون
همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّر ذا احسن
فالباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية
كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله
حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا وانه يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح
والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها
نعم وبئس وهما في الاصل نعم وبئس على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة
بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل
بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء
والثالثة اسكان العين مع كسرة الفاء والرابعة كسر الفاء واتباع العين
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان
العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على [illegible] وشرطهما اي شرط
نعم وبئس ان يكون فاعلهما معرفا باللام للعهد [illegible] لواحد غير معين
ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي
باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس

غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وبهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه انت و مميزا بما بمعنى شيء منصوب الحل على التميز مثل نعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها اي نعما هي محذوفة لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله هي اي صدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى نعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج الى هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ و نعم الرجل مقدم عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان هندان وبئست النساء هندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند

وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جماعة افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي افعال المدح والذم حب في حبذا واي حبذا مركب من حب الشيء اوحب اذا صار محبوبا ومن ذا او فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا مما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريهما مجرى الامثال التي لا يتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه

وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وقال الربعي ذا زائدة ... صنعف والمخصوص فاعل حب ... المبرد وابن السراج ان تركيب ... مع ذا ازال فعليته ... بمعنى المحبوب والمخصوص ... بعضهم بل التركيب ازال اسمية ... وجعله كبعض حروف الفعل ... فعل والمخصوص فاعله ... لا على حبذا وانه بئس بمعنى ...

الحرف

لاعن المحصوص

فارالب حال من الفاعل لا المفعول **الحرف ما دلّ على معنى في غيره** اي كلمة دلّت على معنى حاصل في غيرها متعقّل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصح لان يحكم عليه او به بل لا بدّ له في ذلك من انضمام امر آخر اليه **ومن ثم** اي لاجل انّه يدلّ على معنى في غيره **احتاج في جزئيته** للكلام كان او غيره **الى اسم** يتعقّل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة **او فعل** كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر ما وضع لافضاء بفعل** اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عُدّي بالباء صار معناه الايصال **او معناه** اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل لاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك **الى ما يليه** سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مارّ بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليها وحروف الجر لانها تجرّ معاني الافعال الى ما يليها او لان اثرها في ما يليه الجر **وهي** اي حروف الجر **من والى وحتى وفي** ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانّه ليس لها اسما خاصة يعبّر بها عنها **والباء واللام** ذكرهما باسميهما لوجود هما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها **وربّ وواوها** اي الواو التي يقدّر بعدها ربّ وفي عدّها من حروف الجر تسامح **وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا** فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقي يكون حرفا وفعلا

١٦٩

فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اصلاقا لاسم الجزء على الكل اذ معنى الابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها العرض والمقصود والمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما تفيد فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجاء اليه والبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجيء من للتبيين ايضا لاظهار المقصود من ابهمه وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اذا قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى **والتبعيض** اي تجيء من للتبعيض وعلامة صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم **وزائدة** عطف على قوله الابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني احد من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر **والى للانتهاء** اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتمّ الصيام الى الليل او غيرهما نحو

قلبي اليك فان قلب المخاطب منته الى المخاطب باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلاً
كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء الغاية ٥
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفي في كونها للانتهاء الغاية
وللتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر
فلا يقال حتى كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز
وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستندا بما وقع في بعض اشعار
العرب مع السبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز عنده قياسا وفي للظرفية
اي لظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء في الكوز ومجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى
مع قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر
الى المجرور بالباء هذا كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه بمعنى يفيد لصوق مرورك
بزيد اي بمكان يقرب منه وللاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره
نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس في الاشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس ٥
وللمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شئ اخر نحو بعت هذا بذاك وللتعدية
اي جعل الفعل اللازم متعديا بنفسه بمعنى النصب بادخال الباء على فاعله فان معنى
ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد ضربه ذاهبا والتعدية بهذا
المعنى مختص بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة

واما التعدية

169

واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لاختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو
جلست بالمسجد اي في المسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقايم فلا يقال ازيد بقايم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو
ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا في غيره اي في غير الخبر
الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدا والقى بيده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد
واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي
لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لها فتكت
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزايدة
نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل
وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب
لها صدر الكلام لكونها للانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار
اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار
عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى
التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعلها

فعل ربّ يعني الذي تعلّق به ربّ فعلٌ ماضٍ لانّها للتقليل المحقّق ولا يتصوّر ذلك
الّا في الماضي نحو ربّ رجلٍ كريمٍ لقيته او ربّ رجلٍ كريمٍ ما فارقته محذوف اي
ذلك الفعل الماضي غالبًا اي في غالب الاستعمالات لوجود القراين نحو ربّ
رجلٍ كريمٍ اي لقيته وقد تدخل اي ربّ على مضمرٍ مبهمٍ لا مرجع له مميّزٍ
بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييز والضمير مفرد وان كان المميّز مثنّى او مجموعًا او مذكرًا
وان كان المميّز مؤنّثًا نحو ربّه رجلًا او رجلين او رجالًا او امراةً او امراتين
او نساءً خلافًا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فانّهم يقولون ربّه رجلًا ربّهما رجلين وربّهم رجالًا
وربّها امراةً وربّهما امراتين وربّهنّ نساءً ويلحقها اي ربّ ما الكافّة
المانعة عن العمل فيدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربّما يودّ الذين
كفروا وقد يكون ما زايدة فيدخل الاسم ويجرّ نحو ربّما ضربةٍ بسيفٍ صيقلٍ
وواوها اي واو ربّ في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدةٍ ليس بها
انيس الّا اليعافير والّا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست
بجارّة فان لم يكن في اوّل الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوّله
فيقدّر له معطوف عليه وعند الكوفيين انّها حرف عطف ثم صارت قايمة
مقام ربّ جارّة بنفسها لصيرورتها بمعنى ربّ فلا يقدّرون له معطوفًا عليه
لانّ ذلك تعسّف وواو القسم انّما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالًا من اصلها
اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني

كما يقال بالله اخبرني حطًّا للواو عن درجة الباء مختصّة بالظاهر يعني الواو مختصّة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلنّ مثلًا
بل يقال والله او وربّ الكعبة وذلك الاختصاص ايضًا لحطّ رتبته الاصل وهو
الباء بتخصيصه باحد القسمين وخصّ الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو
في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصّة باسم الله من الاسماء
الظاهرة حطًّا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض
المظهر وخصّ منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعمّ
منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها
لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقًا وعلى اسم الله تعالى خاصّة فهي كما يكون
عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون
للسؤال ايضًا نحو بالله لافعلنّ وبالله اخبرني وكما يدخل على المظهر يدخل
على المضمر نحو بالله لافعلنّ وبك لافعلنّ وفي الدخول على المظهر لا يختصّ
باسم الله خاصّة نحو بالرحمن لافعلنّ بخلافهما فانّهما مختصّان ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصّة لا الاختصاص
فلا يرد انّه لا يصحّ ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي
ويتلقّى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وانّ وحروف النفي
اما اللام فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله
لافعلنّ كذا وانّ فيها اي في الاسمية نحو والله انّ زيدًا لقائم وما ولا في
المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد

[illegible]
[illegible]
[illegible]

يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتعلق الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في ما بين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ... نحو وقد يدخل في السعة على ... كما انا كانت خلافا للمبرد فانه جاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم

وقد يحذف بعد القسم ما ... الجواب ... نحو والفجر وليال عشر اي ليعذبن ... عليه فاضل

ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي

ثلث كنعاج جم

وقد ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اى الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا لا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت

ومارايت فلانا مذ سنة كذا

المخصوصة بدل

قال الشيخ ما اراه فاضل

وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكنهم لمّا عبروا عن الحروف الجارّة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي الجمع القلّة والكثرة في الاخرى على انّها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعلّ تبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ اخّرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اوّل الامر انّه اي قسم من اقسام الكلام اذ كلّ منها تدلّ على قسم منه كالكلام المؤكّد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنّي والترجّي سوى انّ المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما قبلها على حذف مضاف بانّ ينتفي عدم الصدارة لانّها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بدّ لها من التعلّق بشيء آخر حتّى يتمّ كلاما ولو وقعت في الصدر لاشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانّما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لانّ مجرّد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انّما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لانّ ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فانّ المكسورة

لا تغيّر معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت انّ زيدا قائم اخذت ما اخذت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سمّاها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمّة اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت انّ ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتقّ منه لانّ مقول القول لا يكون الّا جملة نحو قال زيد انّ عمروا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لانّ صلة الموصول لا يكون الّا جملة نحو جاءني الّذي انّ اباه قائم وفتحت اي حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني انّ زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت انّ زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندي انّك فاضل لوجوب كون المبتداء مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انّك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انّك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية اي بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتداء مفردا واجب نحو لولا انّك منطلق انطلقت وكذا بعد لولا التحضيضية لانّها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انّي معاذرك زعمت اي لولا زعمت انّي معاذرك ولولا

انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي
ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم
اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني
اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع
المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه
عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها
مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع
مبتداء محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام
البيت وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
وقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى أظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه
واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما
فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على
عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وربما وجد ذلك في كثير من النسخ

من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله بعد فان جعلت ما موصولة
او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات
اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص
وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول
اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى
ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في
حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على محل اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع
بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا
قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه
لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض
عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي
ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل
ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يقدم قبله لا لفظا
ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل واحد من المعطوف

فمطلقا سواء كانت في حكم المكسورة اولا وقال السيرافي واتباعه لا يجوز ذكر مطلقا وجوّز البعض الوصف وعطف البيان والتاكيد
كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والزجاج والفراء ولم يذكر غيرهم في ذلك استعمالا واجازه والاصل جواز
اذ لا فارق ولم يذكر احد حكم البدل والقياس ان يكون مثل ساير التوابع في جواز الرفع حاشي

والمعطوف عليه من حيث انه خبر عن اسم انّ يكون العامل في رفعه
انّ ومن حيث انّه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء
فلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى الخبر فانّ انّ عندهم لا يعمل
الّا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي اسم انّ مبنيا في
جواز العطف على محلّ اسم انّ قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم
انك وزيد ذاهبان كما انّه لا يجوز انّ زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوّزان
في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محلّ اسم انّ بلا مضى الخبر
فانّه لما لم يظهر عمل انّ في اسمه بواسطة بنائه فكانّها لم يعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محلّ اسمه كذلك اي مثل انّ
لانّه لا تغيّر معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فانّ معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انّه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل
اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل انّ المكسورة كما تقول لم يجئ زيد
ولكن عمروا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل
العطف على محلّ اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محلّ اسمها
ولذلك اي لاجل انّ انّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملة والمفتوحة
تغيّرها دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة. انتهى

١٧٤

لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها
ما هو تاكيد معنى الجملة على الخبر متعلّق بدخلت اي دخلت اللام مع
المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو انّ زيدا لقائم او دخلت على
الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين
ان نحو انّ في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي اسمها وخبرها
نحو انّ زيدا لطعامك آكل وانّما خصّ دخول اللام بهذه الصور لانّ فيما
عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعنى انّ المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم انّ دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس
بعامل و دخول اللام في لكنّ على اسمها او خبرها او على ما بينهما
ضعيف لانها وان لم يتغيّر معنى الجملة لكن لا توافق اللام في
معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنّني من
حبّها لعميد وتخفّف انّ المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها بعد التخفيف اللام و يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو
الغالب لفوات وجه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة
احرف و يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام على
كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قايم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولانّ
كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه
مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال

لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل **ويجوز دخولها** اى دخول المخففة **على**
فعل من افعال المبتدأ اى من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر
لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما واذا امتنع
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ
والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالف البصريين
في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر تالله ربك ان
قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين **وتخفف**
المفتوحة كالمكسورة **فتعمل** عند التخفيف على سبيل الوجوب **في ضمير شان**
مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة
الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر
كما كانت في الاصل فهي اى المفتوحة لا يزال عاملا بخلاف المكسورة
فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل
في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون

وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى **فتدخل** اى المفتوحة **على الجمل**
الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان **مطلقا** سواء كانت اسمية او
فعلية داخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غيره داخل **وشذ اعمالها**
اى اعمال المفتوحة **في غيره** اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل
اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم و حسبت انه
ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر
فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل
وانت صديق **فيلزمها** اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة **مع الفعل**
اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم **السين** نحو علم
ان سيكون منكم مرضى **او سوف** كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف يأتي كل ما قدرا **او قد** نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم
ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة والمصدرية فانه
يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به
الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه
ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة **وكأن**
للتشبيه اى لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف
وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف

قال الزجاج هو اذا كان خبرها جامدا نحو كأن زيدا اسد واما اذا كان خبرها مشتقا نحو كأنك قائم
لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاول ان يقال هي ايضا للتشبيه والمعنى كأنك شخص قائم وقال بعض
النحويين الحق انهم قد يستعملون عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
ويوجد كثيرا في كلام المولدين

ليدان الناصبة المصدرية للاستقبال صرح به في شرح العوامل

ليعلم اثناء التشبيه من اول الامر وتخفف الهمز لان الكاف في الاصل جارة
وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر **وتخفف** اي كان **فتلغى** عن العمل
على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول
الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها قلت كأن ثدييه
حقان لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم تعملها لفظا
فقيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر
بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة **ولكن** وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة
لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مقابل له نفيا واثباتا وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها **للاستدراك** ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ **تتوسط**
اي لكن **بين كلامين متغايرين** نفيا واثباتا **معنى** اي تغايرا معنويا
والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو
جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب
وتخفف اي لكن **فتلغى** عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف إن وأن المخففتين

فانه ليس لها ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر كانه اشارة
الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها
المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا **ويجوز معها**
مخففة **الواو** وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل
الشارح الرضي الاظهر **وليت للتمني** اي لانشائه فيدخل على الممكن
نحو ليت زيدا قائم بنصب المعمولين بناء على ان ليت كانه قيل اتمنى
زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على
المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان
وتمسكها قول الشاعر يا ليت ايام الصبي رواجعا والفراء يقول اتمنى
ايام الصبي رواجعا ~~والكسائي~~ والكسائي يقول ليت ايام الصبي كانت
رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المتمكن
في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبي ~~رواجعا~~ لنا كائنة حال كونها
راجعة **ولعل للترجي** اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه
توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
والغالب هو الاول **وشذ الجر بها** اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة
العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون
على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع

وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود
وأجاز الفراء ليت زيدا قائما صح

آخر فاشاعر حكاه على ما كان عليه او كان استشهد ذلك الرجل بابي العقواء
بالياء فيجب ان يحكي في احوال الثلث بالياء ولعل مراد المص مما ذكر من الاولوية
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل
بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة
الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت
عاطفة وهي **الواو والفاء وثم وحتى واو واما** بكسر الهمزة **وام ولا**
وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني
زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط
مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها فصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط **فالاربعة الاول للجمع** اي من ان تكون
مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او
الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر **فالواو**
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف
والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما **والفاء**
للترتيب اي للجمع مع الترتيب بلا مهلة **وثم مثلها** اي مثل الفاء في
مطلق الترتيب مقرونة بمهلة **وحتى مثلها** اي مثل ثم في الترتيب

غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة للمهلة **ومعطوفها** اي المعطوف بحتى بحسب ما
اقتضاه **جزء** قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف
من متبوعه اي معطوف عليه متبوع **ليفيد** العطف بها **قوة** في
المعطوف **او ضعفا** فيه اي لا يدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف
عن الكل تميزا كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية و ... انتهاء الفعل
المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل
كموت الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق
بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين
احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك
في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني
زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن
ان الموت يتعلق اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس فهكذا
المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان
في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج
حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد
عموم الفعل جميع اجزاء الكل كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول

ولا يكون الا عاطفة وقد تكون في الجملة خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته
كقوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وقد تكون لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج ودرج الارتقاء وذكر ما هو الاولى
من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك التدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان ... في قوله من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وهذه الحروف الثلاثة قد تكون ...
عن الاخفش

النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انها لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل مزية على الفرع وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ما يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشتمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي او واما وام كلا من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين لا لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير منفكة عنها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلي ام اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا فان المستويين فيه زيد وعمرو وواحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح

وحينئذ تكون تركيب ارايت زيدا ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح صح

وازيدا لقيت ام عمروا احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروء على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن رتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص هاهنا لا يخلو عن الاضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وانه ومن ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يقع جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطعية التي تراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت من هذه الاخبار ثم شككت

في انها شاة او شيء آخر فاستغنيت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة
واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني **واما قبل المعطوف عليه لازمة**
مع اما اى غير مستعمل الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان
يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما
زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك **جايز مع او**
يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر معطوف عليه باما نحو جاءني
اما زيد او عمرو ولكن لا يجب
نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليه الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا
الجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل
للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على
ما بعد اما الاولى فلكل منهما فايدة اخرى فلا لغو **ولا وبل ولكن**
هذه الحروف الثلثة **لاحدهما معينا** اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف
عليه من المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد
لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم

المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اى بل جاءني عمرو
فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه
والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة
بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى
ان بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني
عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم
المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في
حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه **ولكن لازمة للنفي** اى غير مستعملة
بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى
عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو
وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي
والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه الا واما وها** تصدر بها الجمل
تنبيها حتى لا تفوت المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم وها زيد قايم وتدخل ها خاصة
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب من الاشارة

ولا يجوز تكريرها فلا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما يقال قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك اذ دخلت الواو في المذكور يخرج لا عن العطف ويمحض لتأكيد النفي لدخول العاطف عليه وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلا نحو قولنا [illegible] الغني ليس الجمل والصحيح [illegible]

واعلم ان لكن مع الواو ليست عاطفة [illegible] انها تا واما المجردة عنها فانها عاطفة عند الجمهور وان المفرد [illegible] وليها جملة [illegible] الوقف على ما قبلها [illegible] حروف ابتداء [illegible]

اى لئلا يفوت المخاطب شيء من الكلام [illegible]

التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وبها تا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف
النداء يا واعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد وايا بفتح الهمزة
وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط
ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة
اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد
لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بينه وبين كمال
البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون
الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانيها
الحروف تتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب نعم مقررة لما سبقها اي محققة
لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب ~~الست بربكم~~ اقام
زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد
بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضعه
ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم
بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف
فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم
مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي بمعنى تنقض
النفي المتقدم وتجعله اثباتا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في
جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي
الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا

منها البعيد واي

فيه اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية فتح النون وكسر العين وهي كنانة والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء جامي

زعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف والاول كونها حرفا براسه جامي

وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام
زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي
بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع
القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون القسم به
الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير
بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للمخبر كقولك
اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك او قد اتى او لم يات وقد
جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا
في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص
من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف
زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة
ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في
كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهو تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

ويلزمهم ان يعدوا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او زوائد ولم يقل به احد

في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه إِنْ وأَنْ مخففتين وحال لا ومن
والباء واللام فإِنْ بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا تاكيد
النفي نحو ما إِنْ رايت زيدا اى ما رايت زيدا وقلت اي زيادة إِنْ مع ما
نحو انتظرني ما إِنْ جلس القاضي اى مدة جلوسه وقلت زيادتها بعد
نحو لمّا إِنْ قام زيد قمت وأَنْ بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا
نحو فلمّا أَنْ جاء البشير وتزاد لو والقسم المتقدم عليه نحو والله أَنْ لو قام زيد
قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأَنْ ظبية تعطو الى ناظر السلم على
تقدير رواية ظبية بالجر ومما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا
تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع أيّ نحو أيا ما تدعو فله
الاسماء الحسنى ومع أين نحو اينما تجلس اجلس ومع إِنْ نحو إِمّا ترين
من البشر احدا حال كون تلك المذكورات معها شرطا اي ادوات شرط ومع
بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل
وزيد صديقي كما انّ عمروا اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد
المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك أَنْ لا تسجد اذ امرتك اى أَنْ تسجد
زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك في صورة

النفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر
اى في بئر حؤور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن
والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواقع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا
التفسير أَيْ فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة
نحو قطع رزقه اي مات وأَنْ وهي اي أَنْ مختصة بما في معنى القول
جمل مفسرة في معنى القول نحو الطروق في الظرف غير منفك عنه فلا يقع
بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا
مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول مؤدٍّ معناه نحو قوله تعالى وناديناه
أَنْ يا ابراهيم فقوله أَنْ يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه
بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه أَنْ ايت تفسير
للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به أَنْ اعبدوا
الله فقوله أَنْ اعبدوا الله تفسير للضمير في به في امرت معنى القول وليس
تفسيرا لا في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول
به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى أَنْ اقذفيه فقوله
أَنْ اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف
المفتوحة المخففة وأَنّ المفتوحة المشددة فلا ولا أَنْ اى ما وأَنْ
المفتوحة المخففة المصدرية اى للجملة الفعلية اي يدخلان على
الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني

ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند
سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان
كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية **وانّ المفتوحة**
المشددة **للاسمية** اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفّت بما فيجوز بعدها
الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل
المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قايم اي قيامك او ما في
معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون
نحو اعجبني ان هذا زيدا اي كونه زيدا **حروف التحضيض هلا والا** مشددتين
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيصدر
ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع **ويلزمها الفعل** وفي بعض
النسخ وتلزم الفعل **لفظا** نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا **او**
تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه
في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف**
التوقع والتقريب سمي بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على
الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره

متوقعا

متوقعا للمخاطب واقعا من قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب الامير اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع و
التقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد
ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه **وهي في المضارع** المجرد عن ناصب
وجازم وحرف تنفيس **للتقليل** اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن
معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين
الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا **حرفا**
الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما في حيزها
لدلالتها على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية
تقول في الاسمية **ازيد قايم و** في الفعلية **اقام زيد وكذلك هل**
تقول فيهما هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء
كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى
قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى على
الانسان فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال [illegible] فعلا في
حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان
لم تره في حيزها سلت عنه ذاهلة **والهمزة اعم** تصرفا اي التصرف

فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا لانها اكثر من التصرف في هل
تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا
ضربت لما عرفت واتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار
ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل
هذا الموضع مذموم بالحقيقة لان احدا لا يرضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن عقلا
وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وازيد
عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن
احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم
عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف
سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير
بل اعندك عمرو وتقول أثم اذا ما وقع وأفمن كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العاطفة بخلاف هل لكونها
فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر
الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي
وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي و
معناه ان ان للاستقبال سواء دخل على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني
اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى مثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك به وكذلك لو

للماضي على انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب يعني
واحدا اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد
يستعمل كان في المستقبل نحو قوله عم ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم
معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر
فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا
وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا
المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن
هذا الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ
عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم
المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وهذا الانتفاء بين معلوم

وهذا المعنى مستعمل في اللغة كثيرا

انتفائين المعلومين

بل تصورت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستندا الى انتفاء المجئ وثانيها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني زيد لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمانها اي ان ولو
الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد
وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر
واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا فلما حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل
لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح
[illegible] لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل
المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل
بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان تقع فيه
منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع
اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال
لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان
لكونها دالة على معنى التحقق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر فهما
فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث
اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا
اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا

لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره
اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فوقع موقع فعله في موضعه واذا
تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركيبي
لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على
القسم متعلق بتقدم لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
ليطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب
وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم
ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين
عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط نحو والله ان اتيتني مثال للماضي
لفظا او ان لم تأتني مثال للماضي معنا لاكرمتك وان توسط اي القسم بين
اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه او غيره اي تقدم غير الشرط جاز
ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان
يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم
مثل نحو انا والله ان تأتني اكرمك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقدم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقدم والجواز كليهما النشر
على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال تقدم غير الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف و

وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما اورد في هذا
المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط
المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على
تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا المثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم
فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم
الشرط وجواز العكس فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار
الثاني على خلاف ترتيبه ففي كل من المثالين يتبع من حيث المعنى الثاني
بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه
وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف تقتضي تقديم المثال الثاني
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان على تقدير
تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ اي الملفوظ
به او مقدره كالملفوظ في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
الجزاء اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله
ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب
فيها الفاء واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله

في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من
غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب ومتى كانت لتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور مفهما لغير
المذكور ضدا لغير المذكور دلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكورة
هنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم كلمة اما الشرط لزوم الفاء
في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط
وعوض بينها اي بين اما وبين فائها جزء مما في جزائها
في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء وايضا
حيز اما سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمولا
لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا
مطلقا غير متقيد بحال تجويز تقدم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه
في مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه
مطلقا معمولا القائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول
الشرط المحذوف علا مطلقا اي معمولية مطلقة غير متقيدة بحال تجويز التقديم
وعدمه نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن
من شيء واقيم اما مقامهما وتوسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي

حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول
لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا
القايل لم يجعل لاما خاصية جواز التقدم اصلا وقيل القايل الاول الذي
ما يتوسط بين اما وفائها جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
المذكور نحو قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء
قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل
فيما قبلها نحو قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الفعل
المحذوف وهذا القايل مميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام
اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على مذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقامهما وحذف
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فاعرب
زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق
اي فهو منطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو
منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل
الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة فعل

المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف
فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على
صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
تذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف ولانا نقل الحكم
بالكونة الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة ككثرتها
ومنها كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان
يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب
لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك
وقد تجيء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون
لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب
عما تقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا
نظرا الى ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة لا المقصود بانه فلم يخرجه
ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة تجلب
تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول
الامر بسكون هذه على بناء ما تختص بحركة تلك على اعراب ما ولحقت لانها كالجزء
الاخير فاعلم لحقاته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي

مخيّر اى تانيث مخيّر بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه اى
اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد
تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث وههنا
من حيث انها من احكام تاء التانيث وأما الحاق علامة [illegible] اى
المذكر والمونث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث
لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهر
غاية الظهور واذا الحقت على ضعف فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف أتي بها للدلالة من اول الامر على
احوال الفاعل كما في التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قالت النحاة ولا منع
من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفايدة في مثل هذا
الابدال ظاهر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبرا لمبتدا اى الخبر
الغرض كون الخبر مقدما التنوين في الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا
فسمي ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بالحدوث وعروضه كما
في المصدر من معنى الحدوث ولهذا اسمى سيبويه المصدر حدثا وحدثانا
نون ساكنة اى بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادًا الاولى وهى
شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع
اى آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركة اخرها والعلم
وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعته

عادًا الاولى

الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين
فان قلت فما آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من
الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد
فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل
انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض
والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين في منع الصرف ومن ثم لم يبصر معناه في غير المنصرف والتنكير وهو
الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى
اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صهْ بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح
الرضي واما الذي منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاتي التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته على تخفيف للتمكن والعوض وهو ما لحق
الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا
كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما
حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة
[illegible] يومئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ورفعت
بعض كما قاله اى كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو تنوين يقابل نون الجمع المذكر السالم
كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم

ولم يوجد فيهما ما يقابل التنوين في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابل النون وقال
بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها
التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس
تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ما عوض عنه
ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين
ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه **والترنم** وهو ما يلحق
آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد
الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء واي اعتمدوا
ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات
الواقعة في اثنائها جايزا بل واقعا كما يشهد به اصحاب الغناء
لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سبك النظم بتخلله بين
كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية
المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف
والواو سميت بهذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداده
ويحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق
بها كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
عند التغني نون التاكيد واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا
ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع

الاستبداد

الاستبداد لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتاتى به الامتداد
كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية
في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح
والكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي
لان الغلو هو التجاوز عن الحد فكانه تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن
وبهذا اسقط عن التقطيع والحق هذا القسم بالترنم لا يختص به واعلم ان تنوين الترنم يلحق
بالاسم فمعنى المقابل فهو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كان حرف التهجي
موضوع لغرض التركيب لا باعتبار معنى من المعاني فعلى هذا تنوين الترنم من اقسام الحرف
النحوي من اقسام الكلم المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر فهي
على اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل **ويحذف** اي التنوين وجوبا **من العلم** حال كونه **موصوفا**
بابن حال كونه اي الابن **مضافا الى علم آخر** نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين
من موصوف وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم
اذا كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين
من اللفظ ولا الف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه
لا يحذف اذا لم يكن ابن صفة نحو جاءني زيد ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن
في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينئذ لانها كانت لم تلتبس بمثلها
هذا آخر ما يتعلق **بنون التاكيد وهي خفيفة ساكنة** لانها مبنية والاصل في البناء السكون
لفظها او خفته **مع غير الالف** اي غير الف التثنية نحو اضربان والفتح **و** الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها يكسر مع

فيها بنون التثنية يختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر
نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن بالتخفيف وتضربن بالتشديد والعرض نحو الا تضربن
فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والثقيل في جميع هذه الامثلة وانما
اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي
فلا يقال زيد ما يضربن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان
القسم محل التاكيد فلزم ان يؤكد الفعل بما هو منفصل عنه وهو القسم من غير
ان يكون مؤكدا بما يتصل به وهو النون لبعد صاحبه له وفي قوله ليس
اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيها على مثبت القسم غير لازم لما ...
وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد بما
فانه لما اكد الشرط بما قصد تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من
وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير
المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين على ...
الساكن ... في التقاء الساكنين ما ذكر على حده
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان

النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان
ايشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور
ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة و
ظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله
ويقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه
تقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع
المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلها اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير
حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون
الثقيلة والخفيفة في غيرها اي في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز
اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب
ان يعامل آخر الفعل مع النون معاملته مع كلمة المنفصلة من حذف الواو
والياء او تحريكهما كما ذكرنا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما في المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا

والواحدة المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي وا
مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا ال
وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي
وارمي العوض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما
المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرت
المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير
وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون
المتصلة وهي بها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللام
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه
الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
في هل ترى كما تقال ترين هذا مثال لضمير البارز الذي تحركت [illegible]
كما يتحرك مع المنفصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع [illegible]
بنون التاكيد وضم الواو كضمها في [illegible] القوم هذا مثال ما
يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء
كما تقول هل ترين الناس هذه امثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون
عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون [illegible]
المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغز [illegible]
المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب

القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه
وغيرها فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه ان اي
الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف [illegible]
الكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير
لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي لاجل حمله على ضاربك
فانه فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز [illegible] انهم اذا
وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق
تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه
حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب [illegible] والدليل على انه
سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت
للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير
منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم
يضاف ويقال ضارب زيد وان يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك المنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير

المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جراء حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى
مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لان الاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا
حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب
الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء
على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين
ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها
للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف المائة الهجان وعبدها
انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما حكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا
يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة
على المط على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما
ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا
المعنى بعينه **لا** تضاف **صفة الى موصوفها** فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق

خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى جرد قطيفة جرد صح

ويرد على القاعدة الاولى **و** هو قوله لا يضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته
فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة
الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب **متأول** فمسجد الجامع بمعنى مسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين احدهما
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متأول فصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فيأول على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه
لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان
جانبه به اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب
بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو
قوله ولا صفة الى موصوفها **مثل جرد قطيفة واخلاق**

قطيفةٌ جردٌ وثيابٌ اخلاقٌ قدّمت الصفة على الموصوف واضيفت
اليه واجيب عنه بانّه متاوّلٌ بانّهم حذفوا قطيفةً من قولهم قطيفةٌ جردٌ
حتّى صار كانّه اسم غير صفة فلمّا قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيرها مثل خاتمٍ في كونه صالحا لان يكون فضّة وغيرها اضافوه الى جنسه
الذي يتخصّص به كما اضافوا خاتما الى فضّة فليس اضافته اليها من حيث
انّه صفة لها بل من حيث انّه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصّص وعلى هذا
القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف
اليه في العموم والخصوص سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان و
الجثث وحبس منع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانّك اذا
قلت رايت ليث اسد لا يفيد الّا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كلّ الدراهم وعين الشيء
اي المضاف فيما يختصّ اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واضافة العين الى الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرةٌ واما اذا
كان للجنس ففيها خفاء و يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فانّ سعيدا وكرزا اسمان لمسمّى واحد
كليث واسد مع انّه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانّه

مفعول القول او بدل منه

جعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانّك اذا قلت جاءني سعيد
كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لانّ قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق
به وهو ما في آخره واو وياء قبلهما ساكن وانّما كان ملحقا بالصحيح لانّ
حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل
الحركة ولانّ حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع يعني
بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت في الوقوع
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب
مثل ثوبي ودادي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انّه الفتح اذ الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انّما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
الفا تثبت اي الالف في اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي
ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها
لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ
ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب
فان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم
وان

لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي **وان كان** اخره **واوا قلبت الواو** لاجتماع الواو والياء ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **و ادغمت** الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها بحركة بالكسرة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة **و** **فتحت الياء** اي ياء المتكلم في الصور الثلث **للساكنين** اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته **واما الاسماء الستة** التي مر البحث عنها مضافة الى ياء المتكلم **فاخي وابي** اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا **واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ** برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابيّ جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فدائكم

حمو اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر **حمي ودمي** بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة **ويقال في فم** حال اضافته الى ياء المتكلم **فيّ** بالرد والقلب والادغام **في الاكثر** اي في اكثر موارد استعماله **وفمي** في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة **واذا قطعت** هذه الاسماء الخمسة **عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم** بالحركات الثلاث **و فتح الفاء افصح** منهما اي من الضم والكسر لكن **وجاء حم مثل يد** فيقال هذا حمٌ او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك **و مثل خبء** بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك **ومثل دلو** بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك **و مثل عصا** بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك **مطلقا** اي جواز جيء مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة **وجاء هن مثل يد مطلقا** اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك **وذو لا يضاف الى مضمر** لانه وضع وصلة الى الوصف

باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لايضاف الا
اسم الجنس لكان اشمل وانما خص المفرد بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم نفي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا
لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه **ولا يقطع** اي ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها **التوابع**
وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية وانما على التابع
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بكون
نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود **كل ثان** اي كل
متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا متلبس **باعراب سابقه** اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما **من جهة واحدة** شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه
واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة
واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لو اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر
المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت

اعراب المقدر

١٩٤

الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال بخلاف
بعضهما او يشتمل عطف على ثلاثة تقدير الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون بحيث يقتضي اللفظ ثقيلا مثل القاضي فان الاسم الذي في اخره ياء
مكسورة ما قبلها سواء كانت مجردة او مع النون كالقاضي او مجرورة كالقاضي رفعا وجرا في
حالتي الرفع والجر لا في النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي
عطف على قوله كالقاضي يعني يقدر الاعراب بالحركة لفظا رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو
مسلمي انما هو في حال الرفع فقط دون النصب والجر وهو في مسلمي في الاصل مسلمون فسقط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء وقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
فصار الاعراب في حال الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ثابتة وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال
الثلث مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب
في اللفظ بالتقاء الساكنين لم يكن الاعراب لفظا بل صار تقديريا والفعلي من الاعراب
الملفوظ به ما عداه يعني ما عدا ما ذكرنا من تقديريا او مستثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف قليلا بالنسبة الى المنصرف ومعرفته يتوقف على المنصرف
على ما يتبين الاعراب اللفظي والتقديري يعرف غير المنصرف والتنوين بنوعيه فقال غير المنصرف
اي الاسم المعرب منه فان فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وانما لم يذكره في
العلل تسع او واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
العلتين الا بوزن وصفتين تأنيثهما وهي اي العلل التسع المجموع في هذين البيتين في الامور
التسعة لا لكل واحدة فمعنى قولنا لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف
تأنيث العطف بالواو والنون زائدة من قبلها الف

ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال او المعنى وتبع النون
حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ وخبره الظرف
ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف كليهما في هذا الوصف نعم زيادة
وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في الحال ووصف الركوب
اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة
تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول في قال واحد من الامور
قول تقريب فعلى ان العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب
لها الى الصواب لان في تعددها خلاف فقال بعضهم انها ستة وقال بعضهم انها ثمانية وقال
بعضهم احدى عشر فالقول بالتسع لها تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب
انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال عمر مثال للعدل
مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة في ارادة
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال
ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه
اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين
علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر
منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان كل
علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف او الاصل في كل
لا يختلط والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع
لانه

لا يكون فيه وزن مختص بنوع الا وقد وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز
اي للشاعر سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف في دخول الكسرة والتنوين
فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما او
ما يمنع الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم منهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
فالضمير في صرفه راجع الى الحكم للمفردات اي المفردة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير
المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه انكسار يختص على الوزن او انه تخل بحيث السلاسة
فكقوله ع صبت على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * واما الثاني فكقوله ع
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو منع لم تكن نعمان من غير
تنوين لم يستقم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة فالحكم بسلاسة الطبع فان
تلك الاجزاء ذات الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما المفردة الواقعة
ربما التي فيه فكما في قوله ع سلام على خير الانام وسيد * حبيب اله العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤوف من يسمى باحمد * فانه لو قال باحمد لانحل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان الروي
لست بالابيات الدال المكسورة او الساكنة ويجوز صرف غير المنصرف لتحصل التناسب بينه وبين
المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهتم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة و
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا الا في قوله
سلاسلا واغلالا الاشارة للجمع بين المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لمناسبته
وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان
فانه قد تقوم مقام علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد
تكرر فيه الجمعية حقيقة كالاناب وانا بيم ادحال كالجمع الموافقة لمالي الحروف و
الحركات والسكنات كمساجد ومصابيح والثانية الالف التانيث المطلق اي مقصورة ممدودة

الهاء التأنيث المقصورة والممدودة اي طلا واحدة سهى كحبلى وحمراء لانهما لازمتان بلفظه
بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل
الوضع فان التاء وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا
لم يفد قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه وصرفه عن
الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون
ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتق تحقيقا وان المتبادر من
خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم ذلك دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة لها ولا
يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة فلا كانت الا
واحدة لكنه تحققت منه الفقرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا تعلم انها خارجة
من الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة كيف
تخرج عما هو القياس منها اعني اقواس وانياب بل هما جمع القوس والناب
استبداد مثل اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا
على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما ولك بسطه الشاذة
فقد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن
بعض ما عداه فيمكن ان يقال الغرض ههنا تمييز العدل عن سائر العلل
لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه بهذا التمييز لا باس لكونه اعم منه
ثم لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب اي تلك التكلفات و
اعلم انهم قطعوا كما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر
غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا

الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح
للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من
هذه فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن
ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض
تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه
فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل
ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول
عن ذلك الاصل ليتحقق العدل باخراجه ~~عن ذلك الاصل~~ فلا دليل عليه الا
منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل
محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على
اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون
اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر
وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها
والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث
ومثلث لاعتبارها فيها وضعا واخر جمع اخرى مونث آخر وآخر اسم

فعل افعلان افعلون أنا فعل فعلى فعليان فعليات وفعل

افعل صفة

أفعل افعلان فُعْل فعلاء فعلاوان فُعْل

افعل اسم

افعل افعلان افعلون فعلاء فعلاوان فعلاوات وفعالى

التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها
علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال
بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو جمع وقبل
ويا تيم تيم عدي وكيف في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد
الآخرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس
فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فُعْل كحمراء على حمر وان كانت اسما
ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاما
اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها اعتبر
العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس
فانه لا يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو
اعتبر جعلها او لا انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للام
المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا
تبين الفرق بين الشاذ والمعدول **او تقديرا** اي خروجا كائنا عن اصل
مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير **كعمر**
وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية

١٩٧

اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل
عنهما الى عمر وزفر **و** مثل باب **قطام** المعدولة عن قاطمة اذا جعلتا علما كل ما
هو فعال علما للاعيان المونث من غير ذوات الراء **في لغة بني تميم** فانهم
اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المونثة
مثل حضار وظفار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير
منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل
سبب منع الصرف فلهذا يقال ذكر باب قطام هٰهنا ليس في محله لان الكلام
فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين
يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها **الوصف**
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء
كان هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت
بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه

٢٧١

بحسب الوضع بل قد يعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري في على
النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي
لعرضه فلذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضع على الوصفية لا
ان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية
او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي
غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد
ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة
فلذلك صرف المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف
لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء
والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد
من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن
الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها
في معانيها الاصلية ايضا بالكلية والمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال

كالمتبوع عند سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمص ومقدر من جنس الاول
والرماني والفارسي واكثر المتاخرين والعامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف عند سيبويه
من جنس الاول عند الفارسي وابن جني وحرف العطف بالنيابة عند بعضهم وفائدة
هذا الخلاف جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في التابع غير الاول
وعدمه عند من قال العامل فيهما هو الاول
عاصمي

198

واعطيت وقوله باعراب سابقة من جهة واحدة يخرج هذه الاشيا
لان العامل في المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن
العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه
صار عاملا في المبتداء ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر
فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا
فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك
اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاء في هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل
ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس لا الافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد ما دخل
كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه
افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار
المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل
للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبية
مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير
مقيدة بخصوص مادة من المواد احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه

البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد
وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول
في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي
لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني
زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف
الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على حصول معنى
في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم
الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او
لمجرد التأكيد نحو نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت
بالواحدة ولما كان غالبا من مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن
هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير
المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما
على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب
مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواقع على حصول

معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح
جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل
باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي
مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل
صفة لهذا او في المواضع الأخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة و
ذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان
ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا في هذا الموضع يدل
على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة وفي المواضع الأخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة
الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعها كما توجد في
المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان
الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير
الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني
رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت
برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفة [illegible]

المصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت [illegible]
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان [illegible]
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة [illegible]
يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير [illegible] الا اذا كان صفة [illegible]
فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل [illegible] وامراة صبور او [illegible]
بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح [illegible]
المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال [illegible] متعلق الموصوف [illegible]
الاول وهي الرفع والنصب والجر و [illegible] في يوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو [illegible] الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل [illegible]
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا / فرد كما [illegible] وان كان مذكرا او مؤنث
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث [illegible]
غير حقيقي او حقيقيا منفصلا [illegible] او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم
مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل [illegible] او [illegible] داره وقائم او قائمة في الدار جاريته
مثل يقوم وتقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا [illegible] البواقي كالفعل لان فاعله

في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى
اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة و
اخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفه لتوهم اشتقاقه [illegible]
من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال
مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف
فاء لا شرط له في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان
العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد امور ثلاثة زيادة على الثلاثة اي زيادة حروف
الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة عن
الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره و
ثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند

يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد
الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر
علم الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة
فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف
الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قايم مقامها
فقدم وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به
رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلمية المذكر من غير ان يقوم
شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال
التانيث لعلمية المذكر فالحرف الرابع قام مقامه بدليل انه اذا صغر قدم
ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب
فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم
مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي
المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية
اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية
منسوبة الى العلم بان يكون حاصلا في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة
وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا

٢٠١

... الانسان
كالاول بالحقيق وبين ...
وتكا رقهما في الحيوان والنقط ثم الاجناس ترتب متصاعدة الى
الى العالي وتسمى جنس الاجناس والانواع متنازلة الى السافل
وتسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو
المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فان ميزه عن المشارك
في الجنس القريب او البعيد فبعيد واذا نسب الى ما يميزه
فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس
والمقسم بالعكس الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة
واحدة فقط الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى
غيرها وكل منها ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية
والوجود ... ملزومه ... او ...
اللزوم بالملزوم ومثيرا من بخلافه والا فعرض مفارق يدوم او يزول
بسرعة او ببطء فائدة مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه
طبيعيا والمجموع عقليا وكذا الانواع الخمسة والحق وجود الطبيعي
بمعنى وجود اشخاصه فصل معرف الشيء ما يحمل عليه لافادة تصوره
ويشترط ان يكون مساويا ... والاخفى والتعريف بالفصل القريب
حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص
... بالعرض العام ... في الناقص ان يكون اعم كاللفظي

واجلى فلا يصح بالاعم
والاخص والمساوي

كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ فصل القضية
قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم بثبوت شي لشي
او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم
به محمولا والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها هو والا فشرطية ويسمى
الجزء الاول مقدما والثاني تاليا والموضوع ان كان مشخصا سميت القضية
شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية
افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية او جزئية وما به البيان سورا والا فمهملة
وتلازم الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية او
مقدرا فالحقيقية او ذهنا فالذهنية وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء
فتسمى معدولة والا فمحصلة وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة فان
كان الحكم بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورية مطلقة او ما
دام وصفه فمشروطة عامة او في وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين
فمنتشرة مطلقة او بدوامها ما دام الذات فدائمة مطلقة او ما دام الوصف فعرفية
عامة او بفعليتها فمطلقة عامة او بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه
بسائط وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتي
فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة
العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية او باللادوام
الذاتي فتسمى الوجودية اللادائمة وقد تقيد الممكنة العامة باللاضرورة من جانب
الموافق ايضا فتسمى الممكنة الخاصة وهذه مركبات لان اللادوام اشارة الى

بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة الكتاب مكية

عن ابن عباس وقتادة ومدنية عن مجاهد وقيل انزلت مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة اسماؤها
فاتحة الكتاب لانه يفتتح بها المصاحف بكتابتها وبقراءتها الصلوة فهي فاتحة
لما يتلوها من سور القران في الكتاب والقراءة والحمد سميت بذلك لانها متقدمة على سائر القران
لان العرب تسمي كل جامع امر او متقدم لامر اذا كانت له توابع تتبعه اما فتقول لام الراس
الجلدة التي تجمع الدماغ وام القرى لان الارض دحيت من تحت مكة فصارت لجميعها اما
وقيل لانها اشرف البلدان فهي متقدمة على سائرها وقيل سميت بذلك لانها اصل القرى
والام هي الاصل وانما صارت اصل القران لان الله اودعها مجموع ما في السور وكان فيها
اثبات الربوبية والعبودية وهذا هو المقصود بالقران والسبع المثاني سميت بذلك لانها
سبع ايات لا خلاف في جملتها والمثاني سميت لانها تثنى في كل صلوة فرض ونفل وقيل
لانها نزلت مرتين هذه اسماؤها المشهورة وقد ذكر في اسمائها الوافية لانها لا تنصف في
الصلوة والكافية لانها تكفي عن ما سواها ولا يكفي ما سواها عنها ويدل عليه ما رواه عبادة
ابن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ام القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها
عوض عنها والاساس لما روي عن ابن عباس ان لكل شي اساسا وساق الحديث الى ان
قال واساس القران الفاتحة واساس الفاتحة بسم الله الرحمن الرحيم والشفاء لما روي
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله قسمت الصلوة بيني وبين عبدي نصفين
فنصفها لي ونصفها لعبدي فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدني عبدي
واذا قال الرحمن الرحيم يقول الله اثنى علي عبدي واذا قال العبد مالك يوم الدين يقول الله
مجدني عبدي واذا قال اياك نعبد واياك نستعين يقول الله هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سال فاذا

فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم الى آخره قال هذا لعبدي ولعبدي ما سأل اخرجه مسلم
ابن الحجاج في الصحيح فهذه عشرة اسماء فضلها ذكر الشيخ ابو الحسن الجباري في
في كتابه الغوارث اخبرنا الامام ابو بكر احمد بن ابراهيم الشيخ عبد الله ابن محمد قال حدثنا ابو
ابراهيم ابن شريك نا احمد ابن يونس اليربوعي نا سلام ابن سليم المدائني نا هرون
ابن كثير عن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابي امامة عن ابي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ايما مسلم قرأ فاتحة الكتاب اعطي من الاجر كانما قرأ ثلثي القرآن واعطي من الاجر كانما تصدق
على كل مؤمن ومؤمنة وروي من طريق آخر هذا الخبر بعينه الا انه قال كانما قرأ القرآن وروي
وروي عن ابي بن كعب قال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتحة الكتاب فقال والذي
نفسي بيده ما انزل الله في التورية ولا في الانجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها هي ام
القرآن وهي السبع المثاني وهي مقسومة بين الله وبين عبده ولعبده ما سأل وفي كتاب محمد ابن
مسعود العياشي باسناده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لجابر ابن عبد الله يا جابر الا اعلمك
افضل سورة انزلها الله في كتابه قال فقال له جابر بلى بابي انت وامي يا رسول الله علمنيها قال فعلمه
الحمد ام الكتاب ثم قال يا جابر الا اخبرك عنها قال بلى بابي انت وامي فاخبرني فقال هي شفاء من كل
داء الا السام والسام الموت وعن سلمة ابن محرز عن الصادق عليه السلام قال من لم يبرئه
الحمد لم يبرئه شيء وروي عن امير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
ان الله عز وجل قال يا محمد ولقد آتيناك سبعا من المثاني فافرد الامتنان علي بفاتحة الكتاب
وجعلها بازاء القرآن وان فاتحة الكتاب اشرف ما في كنوز العرش وان الله خص
محمدا وشرفه بها ولم يشرك فيها احدا من انبيائه ما خلا سليمان عليه السلام فانه اعطاه
بسم الله الرحمن الرحيم الا تراه يحكي عن بلقيس حين قالت اني القي الي كتاب كريم انه من سليمان
وانه بسم الله الرحمن الرحيم الا فمن قرأها معتقدا لموالاة محمد وآله منقادا لامرها مؤمنا
بظاهرها وباطنها اعطاه الله بكل حرف منها حسنة كل واحدة منها افضل له من الدنيا
وما فيها من اصناف اموالها وخيراتها ومن استمع الى قارئ يقرأها كان له قدر ما للقارئ
فليستكثر احدكم من هذا الخير المعرض لكم فانه غنيمة لا يذهبن اوانه فتبقى في قلوبكم الحسرة

ولكسرة الهمزة

~~بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني~~
بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان
الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون
الحكم مما يصح ان ينسب على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يتحرك فكه
الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى وظاهر قرأت الا يوم كذا
اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولعل الاولى ان يقول
كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور
ربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو
ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى في الغير
لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في مثل ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى
منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب

في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لأن اشتراك
جميع أفراد الجنس في استغناء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في
ذلك مما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد إياها فيما نعرف كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت
إلا يوم كذا وضربني إلا زيد ليس إلا لظهور قرينة دالة على بعض
معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول وعدم ظهورها
في الثاني فلو قام في الثاني أيضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما
إذا قيل ضربني من القوم أي القوم الداخل فيهم زيد فعلم ضربني
إلا زيد فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب
عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثمة أي من أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا إن استقام
المعنى لم يجز مثل ما زال زيد إلا عالما إذ معنى ما زال ثبت لأن نفي
النفي إثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات إلا على صفة
العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن أن يحمل الصفات على ما
يمكن أن يكون زيد عليها مما لا يناقض ويشيء من جملتها العلم أو يحمل

ذلك على المبالغة في نفسه كأنك قلت أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة
العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن
أنه يمكن تنزيل هذه التأويل وأمثاله ارجاع جميع المواد الاتحادية عند الاستثناء
إلى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في مثل قولك ضربني إلا زيد المراد كل من
يتصور منه الضرب من معارضيك والمقصود منه المبالغة في غلو المجمعين
على ضربك وإذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ أي لفظ المستثنى
منه فعلى الموضع أي يحمل على موضع المستثنى منه لحمل اللفظ عملا بالمحاكي قدر
الإمكان مثل ما جاءني من أحد إلا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع أحد
لا المجرور محمول على اللفظ ومثل لا أحد فيها أي في الدار إلا عمرو فعمرو محمول
على محل أحد لا على اللفظ ومثل ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به أي لا يعتد به
فشيء مرفوع على أنه محمول على محل شيئا لا منصوب على اللفظ وقوله لا يعبأ به في كثير من
النسخ وعلى ما وقع في بعضها لم توصف شيء المستثنى قبل لا على وصف به لئلا
يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئا أعم
من أن يوصف بصفة غير الشيئية أولا وخص المستثنى بالاتصاف
بصفة غير الشيئية لكان أدق وألطف وإنما تعذر البدل على اللفظ في

لسهر سنة

الصورة الاولى لان حق الاستغراق لا يراد اتفاقا بعد الاثبات اى صار الكلام مثبتا لاستقامة المعنى بالا لانها لتاكيد النفى ولا نفى بعد سقاص فلو ابدل على اللفظ وهل فعلت فى اصل الا زيد بالجر كان حقه قولنا جاء فى زيد فلازم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورة الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وفى [illegible] الا صل فيها الا عمرا بالنصب لان [illegible] تشبيه بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكل الاخرى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد حينئذ من تقدير لا صح [illegible] حكم العمل فى هذا الحرف وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير ما كذلك ليعمل فى هذا العامل [illegible] لا تقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل وحكما اذا كان بدل على المبدل منه باعتبار حكمه فانه فى قوة العامل حال كونها عاملين فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى [illegible] ما صار الكلام مثبتا لا ستقاص المنفى بالا [illegible] ما ولا عمل لما فى وقيل انتقض النفى بالا وحيث قدر فى [illegible] من الصورتين البدل على اللفظ حملا على المحل فهو مرفوع على انه محمول على محل شئ